

المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية

قسم الدراسات العسكرية و الإستراتيجية

تخصّص: إدارة النزاعات الدولية

آثار الهجرة غير الشرعية على العلاقات الدولية  
( رؤية الاتحاد الأوروبي )

مذكرة تخرج ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم السياسية

إشراف الأستاذ:

عمر بن سليمان

إعداد الطالبة:

ريم السد

السنة الجامعية: 2016-2017

## الإهداء

أهدي هذا العمل إلى:

أمي حبا وحناناً...

أبي عزا ومجداً ...

زوجي سنداً و دعماً ...

إلى إخوتي، (حنان، شهرزاد، صالح، رقية، لميس)...

إلى طلبة قسم النزاعات الدولية، أخص بالذكر، أمينة، سماح، إيمان،

وسهام.

# شكر وعرّفان

بعد الحمد لله عزّ و جلّ على فضله و توفيقه لي في إنجاز هذا العمل

يطيب لي أن أتقدم بأسمى عبارات الشكر و العرفان و التقدير إلى الأستاذ

«عمر بن سليمان» على قبوله الإشراف على هذا العمل، كما لم يبخل عليا بنصائحه القيّمة  
و المفيدة،

كل الشكر إلى كل أسرة المدرسة الوطنيّة العليا للعلوم السيّاسيّة، على رأسهم الأستاذ: لقمان  
مغراوي،

كما أتقدم بجزيل الشكر إلى أعضاء لجنة المناقشة الموقرين، على ما تكبدوه من عناء في قراءة  
مذكرتي و إثرائها بمقترحاتهم القيّمة.

شكرا لكل من قدم لي الدعم من قريب أو من بعيد خلال مسار إنجاز هذا العمل

الشكر موصول إلى كل الأصدقاء بالمدرسة.

## ملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى التعريف بظاهرة الهجرة غير الشرعية و تأثيراتها على العلاقات الدولية في مجالات شتى سواء سياسية أو اقتصادية أو أمنية أو ثقافية ، مع توضيح أهم الدوافع المؤدية لاختيارها كحل بديل عوض المضي نحو الهجرة الشرعية ، مع دراسة لحالة الإتحاد الأوروبي باعتباره الوجهة المفضلة لأغلب المهاجرين من الدول الإفريقية سيما الشمالية منها وكذا دول الشرق الأوسط التي تتخبط في حروب و نزاعات داخلية، مع توضيح أسباب اختياره من قبل المهاجرين غير الشرعيين ، والإشارة إلى دوافع الاهتمام بالظاهرة من طرف الإتحاد الأوروبي ، و التطرق لأهم الآليات التي اتخذها لمواجهة معضلة الهجرة غير الشرعية التي كان لها انعكاسات عديدة أمنية و سياسية و اقتصادية و إعلامية.

### Résumé :

Cette étude a pour but de définir ce phénomène d'immigration illégale et ses effets sur les relations internationales dans plusieurs domaines , soit dans le domaine politique ou économique ou dans le domaine de la sécurité ou enfin dans le domaine culturel , avec la clarification des raisons plus importantes de la prendre elle comme solution à la place de l'immigration légale , avec l'étude du cas de l'union européenne en la considérant la destination préférée de la plupart des immigrés des pays de l'Afrique non seulement les pays du Moyen-

Orient qui s'effondrent dans les guerres et les conflits internes , avec la clarification des raisons pour lesquelles les immigrants illégaux l'ont choisi en se référant aux motifs d'intérêt de l'union européenne ,et les mécanismes les plus importants pour affronter ce dilemme d'immigration illégales qui avait plusieurs effets politiques ;économiques , sécurité , médiatiques .

# مقدمة

تعد الهجرة ظاهرة إنسانية قديمة ، تعود أسبابها إلى عدة ظروف اقتصادية و اجتماعية وسياسية وأمنية و ديمغرافية ، و ذلك من خلال هجرة الأفراد و الجماعات من المناطق التي تعرف النزاعات والحروب الداخلية والاضطرابات على أكثر من صعيد و لا تتوفر فيها التنمية و العدالة الاجتماعية و تفتقد لفرص العمل و العيش الكريم ، إلى المناطق الأكثر استقرارا من الناحية الأمنية و السياسية مع التميز بالحركية الاقتصادية الفاعلة و المنتجة لعوامل استقطاب اليد العاملة المنتجة للثروة ، لتصبح في القرن العشرين الهجرة غير الشرعية ظاهرة تشغل العديد من مسؤولي الدول و المنظمات و المفكرين و الخبراء المهتمين بدراسة الهجرة ، بسبب تزايد معدلاتها و انتشارها عبر كثير من دول العالم و ذلك من خلال الوقوف على أسبابها المباشرة وغير المباشرة و البحث في انعكاساتها على المكونات الاجتماعية و الثقافية و الاقتصادية والسياسية مع السعي إلى وضع خطط و برامج للحد منها ، و بالنظر إلى الموقع الجغرافي للاتحاد الأوروبي باعتباره الأقرب إلى دول شمال إفريقيا و كذا دول المشرق التي تعرف ترديا في الأوضاع الأمنية و الاقتصادية ، فهو يعاني من ظاهرة الهجرة غير الشرعية و ذلك بتزايد أعداد المهاجرين غير الشرعيين إلى أراضيه مما أدى إلى اتساع مجال الخطر على الاتحاد الأوروبي وخصوصياته و مكوناته و أمنه الناتج عن عدم قابلية الاندماج و التكيف مع الأوضاع الجديدة بسبب اختلاف عناصر الهوية و الانتماء بين الذات و الآخر مما يحدث خلخلة في أسس البنية المستقبلية و البنية الوافدة و هو ما يلزم بالضرورة تفاعلا في صيغة المناقفة التي تتطلبها فرص التعايش و الطمأنينة و ضوابط التضامن الإنساني و تشريعاته المدنية ، إلا أن التعصب و التشدد يجعل المهاجرين غير الشرعيين ينطوون على ذواتهم و يتمحورون حولها ما يؤدي إلى استغلال بعضهم في مجالات غير إنسانية من ضمنها تكوين جماعات أشرار و متاجرة بالمنتجات

والتهرب و الاتجار بالبشر و التزوير ، لتتطور إلى الجريمة المنظمة العابرة للحدود ، مع انتشار للكثير من الأمراض و الأوبئة و الآفات الاجتماعية .

يواجه الاتحاد الأوروبي مع تنامي ظاهرة الهجرة غير الشرعية في دول الأعضاء تحديا لوقف آثارها السلبية ، التي باتت تهدده على أكثر من صعيد ، و ذلك من خلال إعادة رسم سياسته الخارجية و الداخلية ، بوضعه نصوصا تشريعية و تنظيمية ، تنظم الهجرة بشقيها الشرعي و غير الشرعي ، و كذا عن طريق إبرام اتفاقيات دولية ثنائية أو متعددة الأطراف ، مع الدول المصدرة للمهاجرين غير الشرعيين بالإضافة إلى اعتماده آليات أمنية و سياسية و اقتصادية وإعلامية على مستواه مع إشراك الدول الأخرى المعنية بالظاهرة بغية الحد منها ، و التحكم في الأسباب و الانعكاسات الناتجة عن ظاهرة الهجرة غير الشرعية بتأمين حدودها و ضبطها ومراقبة دخول و خروج الأجانب ، مع تنظيم لإقامة المهاجرين و طرد كل أجنبي يشكل وجوده تهديدا على النظام العام و أمن الاتحاد الأوروبي ، مع مكافحة الجريمة المنظمة العابرة للحدود ، و تقديم مساعدات من خلال آليات التعاون و الشراكة الأورومتوسطية للدول مصدرة الهجرة غير الشرعية لدعم تنميتها و تفعيل اقتصادياتها عن طريق تقديم مساعدات مالية بما يثري أساليب الاستثمار في شتى القطاعات الصناعية و الخدمائية و الزراعية إلا أن هذه التطلعات لم تجسد بالقدر الذي كان مأمولا منها، و جنح الإتحاد الأوروبي إلى معالجة الأمر بالإجراءات الأمنية أكثر من تفعيل التعاون و الشراكة الفعلية.

إلا أن ظاهرة الهجرة غير الشرعية ستبقى متواصلة ما لم يقض بشكل حازم و قطعي على أسبابها المباشرة و غير المباشرة و هو ما يستوجب معالجة شمولية تضمن الحد من الهجرة غير الشرعية.

### الإشكالية:

إن أغلب الدراسات لظاهرة الهجرة غير الشرعية ركزت على الجانب الأمني و السياسي ، مما دفع الدول المستقبلية إلى تكثيف جهودها لمعالجة هذه الظاهرة من الناحية الأمنية إلا أن هذه الجهود لم تصل إلى تحقيق الأهداف المرجوة منها ، فتطلب الأمر توسيع آفاق الدراسات وإجراءات المعالجة إلى مجالات أوسع ، شملت مراكز البحوث و الهيئات المعنية على المستويات الوطنية و الإقليمية و الدولية ، إذ عقدت هذه الهيئات مؤتمرات و ندوات لإثراء النقاش و تقديم المقترحات و الخروج بالتوصيات المناسبة لمعالجة ظاهرة الهجرة غير الشرعي و بصورة شاملة و قد كان لمعالجة هذه الظاهرة أثر في تعزيز علاقات التعاون و التنسيق بين الدول المصدرة للهجرة غير الشرعية و الدول المستقبلية لها ، و هو ما دفعنا إلى محاولة معرفة خلفيات هذه الإشكالية بطرح السؤال الآتي:

- ما هي آثار الهجرة غير الشرعية على العلاقات الدولية، و في ما تتمثل آليات معالجتها في الاتحاد الأوروبي ؟

### الأسئلة الفرعية:

- كيف تؤثر الهجرة غير الشرعية على العلاقات الدولية ؟
- ما هي الدوافع الحقيقية للهجرة غير الشرعية إلى الدول الاتحاد الأوروبي ؟
- ما هي الآليات المنتهجة من طرف الاتحاد الأوروبي للحد من ظاهرة الهجرة غير الشرعية ؟ و ما مدى نجاعتها؟

### الفرضيات :

**الفرضية المحورية :** تؤثر الهجرة غير الشرعية على العلاقات الدولية في مجالات شتى سياسية ، اقتصادية و أمنية و ثقافية ، و اتخذ الاتحاد الأوروبي للحد من هذه الظاهرة عدة آليات مست ميادين مختلفة عن طريق التشريع أو إبرام اتفاقيات ثنائية أو متعددة الأطراف بغية إشراك الجهات الوافدة منها أعداد المهاجرين غير الشرعيين.

### الفرضيات الفرعية:

- تؤثر الهجرة غير الشرعية على العلاقات الدولية سياسيا و اقتصاديا و أمنيا و ثقافيا.
- تشكل الظروف الاقتصادية و الاجتماعية الصعبة و عدم الاستقرار الأمني و السياسي دافعا رئيسيا للهجرة غير الشرعية.
- اتخذ الإتحاد الأوروبي جملة من الآليات الاقتصادية و الأمنية و السياسية و الإعلامية للحد من ظاهرة الهجرة غير الشرعية ، غير أنه لم يتمكن من القضاء عليها نهائيا.

### منهج الدراسة :

أعتمد في هذه الدراسة المنهج الوصفي من خلال عرض المعلومات المتعلقة بظاهرة الهجرة غير الشرعية مع وصف أسبابها و آثارها على العلاقات الدولية ، و كذا توضيح مختلف مبادرات الإتحاد الأوروبي لمكافحة هذه الظاهرة و الوقوف على مدى نجاعة الآليات المتخذة من قبله ، بالإضافة إلى منهج دراسة حالة في معالجة ظاهرة الهجرة غير الشرعية على مستوى الإتحاد الأوروبي باعتباره الوجهة المفضلة للعديد من المهاجرين غير الشرعيين مع محاولة لمعرفة أهم الإستراتيجيات المتبعة من طرفه لمواجهة هذه الظاهرة.

### أهداف الدراسة :

- معرفة أهم الدوافع المؤدية إلى اختيار الهجرة غير الشرعية كحل بديل للعديد من الأفراد والجماعات.
- الوقوف على أهم الآثار المترتبة عن ظاهرة الهجرة غير الشرعية على العلاقات الدولية.
- تحديد أسباب اختيار المهاجرين غير الشرعيين للإتحاد الأوروبي كوجهة مفضلة لهم و عن دوافع اهتمام هذا الأخير بظاهرة الهجرة غير الشرعية.
- معرفة أهم الآليات المعتمدة من قبل الإتحاد الأوروبي لمواجهة الهجرة غير الشرعية.

### أسباب اختيار الموضوع:

تنوعت أسباب اختيار موضوع آثار الهجرة غير الشرعية على العلاقات الدولية و تمثلت في أسباب موضوعية و أخرى ذاتية:

### الأسباب الذاتية:

من أبرز الأسباب التي دفعتني لدراسة هذا الموضوع هو أنه يشغل اهتمامي الشخصي ، بالإضافة إلى ما ينقله الإعلام حول ما يواجهه المهاجر غير الشرعي من مخاطر للوصول إلى الوجهة الأخرى ، مع الاهتمام المتزايد للرأي العام بالهجرة غير الشرعية ، و فضولا مني لمعرفة أسباب هذه الظاهرة و انعكاساتها و ما مدى تأثيرها على العلاقات الدولية ، و كيف أصبح الاتحاد الأوروبي يهتم بهذه الظاهرة و فيما تمثلت أهم الإجراءات المنتهجة من قبله للحد منها.

كما أن موضوع الهجرة غير الشرعية يرتبط ارتباطا وثيقا بالجانب الإنساني و هو ما يجعلني ألم أكثر بكيفية معالجة هذه الظاهرة من قبل الإتحاد الأوروبي في ظل الاتفاقيات الدولية و الإعلان العالمي لحقوق الإنسان.

### الأسباب الموضوعية:

إن ظاهرة الهجرة غير الشرعية تثير مواضيع عدة تستلزم الدراسة و التحليل العلمي والموضوعي و التي تتعلق بتأثيراتها على العلاقات الدولية من جوانب عدة سياسية و اقتصادية وأمنية وثقافية.

و يعد الاتحاد الأوروبي من أهم الجهات المقصودة من قبل المهاجرين غير الشرعيين لعدة أسباب الأمر الذي دفعه للبحث عن السبل و الحلول الناجعة للحد من الوفود غير الشرعي إلى أراضيه و منه ستمسح لنا هذه الدراسة الوقوف على أهم ما توصل إليه الإتحاد الأوروبي من آليات لمكافحة الهجرة غير الشرعية.

### حدود و مجال الدراسة:

الإطار الزمني: تعالج هذه الدراسة الهجرة غير الشرعية للفترة الممتدة من 1995 الموافق لمسار برشلونة إلى غاية 2013 و الذي يمثل أحداث 11 أكتوبر من ذات السنة حيث غرق العديد من المهاجرين غير الشرعيين من الجنسية السورية و الفلسطينية قرب سواحل مالطا و إيطاليا.

الإطار المكاني: تقتصر الدراسة على الإتحاد الأوروبي كونه مقصد العديد من المهاجرين غير الشرعيين ، بالإضافة إلى بعض من دول المصدر و المقصد.

### أدبيات الدراسة:

أعتمد في هذه الدراسة على بعض الكتب و الدراسات الأكاديمية حول موضوع الهجرة غير الشرعية و التي اهتمت بدوافع المهاجر غير الشرعي لسلوك هذا الخيار بدلا عن الخيار الشرعي المقنن و آثار ظاهرة الهجرة غير الشرعية على العلاقات الدولية و جهود الاتحاد الأوروبي للحد منها.

- عثمان الحسين محمد نور و ياسر عوض الكريم مبارك ، الهجرة غير المشروعة و الجريمة ، 2014 .

تناول الكتاب ظاهرة الهجرة غير الشرعية مبرزا أسبابها و آثارها المختلفة مع الإشارة إلى ارتباط هذه الأخيرة بمفاهيم مقارنة كتهريب المهاجرين و الاتجار بالبشر و التي تشكل جرائم في نظر القانون، و كيفية العمل للحد من ظاهرة الهجرة غير الشرعية.

- ساعد رشيد ، واقع الهجرة غير الشرعية في الجزائر من منظور الأمن الإنساني ، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير جامعة محمد خيضر ، كلية العلوم السياسية بسكرة 2012/2011 .

تناول الباحث في هذه الدراسة التأصيل المفاهيمي و القانوني للهجرة غير الشرعية من خلال عرض مفهومها و أهم النظريات المفسرة لها ، و أنماط الهجرة غير الشرعية و اتجاهاتها ، بالإضافة للإطار القانوني لها في المواثيق الدولية و التشريعات الأوروبية و في القانون الجزائري، و التطور التاريخي للظاهرة ، مع تركيزه على واقع الهجرة غير الشرعية في الجزائر ، و كيفية تفعيل آلية الأمن الإنساني في مواجهة الهجرة غير الشرعية.

حمدي شعبان ، الهجرة غير المشروعة ( الضرورة و الحاجة ) ، دراسة منشورة على الموقع

الإلكتروني : <http://www.policemc.gov.bh.pdf>.

تناول الباحث في دراسته مفهوم الهجرة غير الشرعية و أشكالها المختلفة كما حصر أسبابها و تطرف لمختلف انعكاساتها، بالإضافة إلى إشكالية هذه الظاهرة من الناحية الدولية و توضيحه للجهود الدولية المبذولة لمكافحة الهجرة غير الشرعية.

### مصطلحات الدراسة:

يتطلب تحليل الموضوع الاعتماد على مجموعة من المفاهيم التي يجب تعريفها و هي

كالآتي:

**1-الهجرة:** هي انتقال شخص من بلده الأصلي إلى بلد آخر بهدف الإقامة به بصفة دائمة

أو مؤقتة و باختلاف دوافع الهجرة تختلف أنواعها ، كالهجرة غير الشرعية و التي تكون نتيجة

عدم احترام الأفراد أو الجماعات الشروط الموضوعية من قبل الدولة التي يتواجدون بها، والخاصة

بدخول و إقامة الأجانب و هناك من يصنف الهجرة إلى نوعين:

أ-هجرة قانونية : يقدم فيها الأفراد طلبات الهجرة باختيارهم وفق شروط و معايير معينة ، وإذا

توفرت هذه الشروط حصل الشخص على حق الإقامة و تكون كافة الحقوق مكفولة لهذا

المهاجر.

ب-الهجرة غير القانونية: تتم هذه الهجرة عن طريق التسلل أو طريق غير مشروع.

**2- مكافحة الهجرة غير الشرعية:** هي مختلف الإجراءات و الآليات التي تسمح بالحد من

الهجرة غير الشرعية ، و قد تكون هذه الترتيبات وقائية من أجل تفادي انتشار الظاهرة ،

أوإجراءات علاجية للتصدي لها سواء كانت آليات اجتماعية أو اقتصادية أو قانونية أو سياسية

و أمنية.

3- الدولة المصدرة للهجرة غير الشرعية: هي الدولة التي يهاجر منها الأفراد كمنطقة انطلاق إلى دولة أخرى و هي تعد بمثابة البلد الأصلي لهؤلاء المهاجرين ، و تعد الجزائر دولة مصدرة للمهاجرين الجزائريين غير الشرعيين.

4- الدول العابرة للهجرة غير الشرعية: هي الدول التي يستقر فيها المهاجرين غير الشرعيين والقادمين من دول أخرى، لمدة زمنية إلى غاية عبورهم إلى دولة المقصد التي يرغبون بالهجرة إليها، و تعد الجزائر بلد عبور للأفارقة من مختلف الجنسيات.

5- الدول المستقبلية للهجرة غير الشرعية: هي الدول التي تستقبل المهاجرين غير الشرعيين وعادة ما تكون دولة غنية مقارنة مع البلدان الأصلية لهؤلاء المهاجرين.

6- الاتحاد الأوروبي: يضم الاتحاد 28 دولة آخرها كرواتيا التي انضمت في 1 جويلية 2013 ، تأسس بناء على معاهدة ماستريخت الموقعة عام 1992 بهولندا ، و التي تم بمقتضاها تجميع مختلف الهيئات الأوروبية ضمن إطار واحد، مع اتخاذ بروكسل كمقر دائم لأمانته العامة والمفوضية الأوروبية و مدينة ستراسبورغ الفرنسية مقرا لبرلمانه الأوروبي، كما انه سوق موحد بعملة واحدة هي اليورو التي تبنت استخدامه 19 دولة من أصل ثمانية و عشرون .

### تقسيم الدراسة:

للإلمام بالموضوع و دراسته دراسة أكاديمية، و لمراعاة التوازن و الترابط المنطقي تم

تقسيمه إلى فصلين كالآتي:

- **الفصل الأول:** و المتعلق بالمدخل المفاهيمي لظاهرة الهجرة غير الشرعية و الذي تناولنا فيه الجذور التاريخية للهجرة غير الشرعية و أهم المفاهيم المقاربة لها مع الإشارة إلى أسبابها ، بالإضافة إلى آثار هذه الظاهرة على المستوى الوطني و الدولي.
- **الفصل الثاني:** خصص هذا الفصل لدراسة ظاهرة الهجرة غير الشرعية في دول الإتحاد الأوروبي و آليات مكافحتها من خلال الرجوع إلى أسبابها و تداعياتها ، مع الإشارة للمبادرات المختلفة المتخذة من طرف الإتحاد الأوروبي والدول المصدرة للمهاجرين غير الشرعيين للحد من ظاهرة الهجرة غير الشرعية.

## الفصل الأول

مدخل مفاهيمي لظاهرة الهجرة غير الشرعية

## تمهيد

تعتبر الهجرة ظاهرة طبيعية لدى الإنسان والحيوان على السواء، فقد هاجر الإنسان في القدم بحثاً عن الأماكن الأكثر ملائمة للحياة، بحثاً عن المياه، و تركزت حياته بجوار البحيرات، والأنهار، والبحار، بحثاً عن الأمن مؤسساً بذلك مجتمعات صغيرة، لتظهر بعدها دول بحجم مدن كاثينا، و اسبرطا، كما تأسست دول أكبر من مدن صغيرة، كالحضارة الفرعونية، والإمبراطورية الصينية، والرومانية، لتستمر حياة الإنسان على نمط دول صغيرة بحجم المدن إلى غاية أواخر القرون الوسطى.

و بنشأة الدولة الحديثة ظهرت الحدود الجغرافية والسياسية للدولة، وتطور مفهوم السيادة الإقليمية التي صارت تمثل أهم عائق أمام المهاجرين، و أضحت تنقل الأفراد عبر هذه الحدود مقيد بقوانين دولية موحدة للسيادة، تخضع للتشريع المستقل لكل دولة عند التطبيق، هذا التطور جعل مفهوم الهجرة يتخذ منحى جديد، بحيث أصبحت هجرة الأفراد تخضع لشروط وقوانين وطنية تختلف من دولة لأخرى، فأصبح يطلق على فئة المهاجرين الذين يمتثلون لشروط التنقل وقوانين الهجرة من دولة لأخرى، ومن إقليم لآخر، صفة المهاجرين الشرعيين، و يطلق على المهاجرين الذين لا يحترمون هذه التشريعات، صفة المهاجرين غير الشرعيين.

غير أنه رغم تطور الحدود الوطنية للدول، إلا أن ظاهرة الهجرة غير الشرعية استمرت، وقد تداخلت العوامل المتحكمة فيها، أبرزها تفاوت مستويات التنمية و التفاوت في الاستقرار الأمني، والسياسي بين الدول (دول فقيرة / دول غنية).

و لتوضيح مفهوم الهجرة و الهجرة غير الشرعية و العوامل المفسرة لها و كذا الآثار المترتبة عنها فضلت تخصيص المبحث الأول للتأصيل النظري لظاهرة الهجرة غير الشرعية،

## الفصل الأول: مدخل مفاهيمي لظاهرة الهجرة غير الشرعية

---

أتناول من خلالها جذور التاريخية لظاهرة الهجرة غير الشرعية، مفهومها، وأهم المفاهيم المقاربة لها، مع الإشارة إلى أسبابها ، و خصصت المبحث الثاني للآثار المترتبة عن الهجرة غير الشرعية بمختلف أبعادها السياسية، الاقتصادية، الاجتماعية، والثقافية، وذلك على المستويين الوطني و الدولي.

المبحث الأول: الجذور التاريخية لظاهرة الهجرة غير الشرعية مفهومها، أهم المفاهيم المقارنة لها و أسبابها.

يتناول هذا المبحث التطور التاريخي لظاهرة الهجرة غير الشرعية، وأهم المراحل التي مرت بها حتى اكتسبت الصفة غير الشرعية (غير قانونية)، مع التطرق إلى مفهوم الهجرة، والهجرة غير الشرعية، و تبيان الفرق بين المفهومين و بعض من المفاهيم المقارنة لها، وفي الختام الوقوف على العوامل المتحكمة والمنتجة للهجرة غير الشرعية ، والتي تدفع الفرد إلى التفكير بالهجرة غير الشرعية.

### المطلب الأول: الأصول التاريخية للهجرة غير الشرعية

عرفت ظاهرة الهجرة منذ العصور القديمة، فمنذ العصر الحجري والعصور التاريخية التابعة لها كانت هجرة الإنسان من منطقة لأخرى، بحثا عن تلبية حاجاته البيولوجية، لقسوة الطبيعة، وشح مواردها خاصة في المناطق الصحراوية، فهاجر الإنسان من شرق آسيا إلى أمريكا الشمالية في فترات متتالية تكونت حينها الهنود الحمر ثم قبائل الإسكيمو، وبالمقابل هاجر الهنود الأمريكيون إلى آسيا، كما هاجرت جماعات أخرى عبر مناطق مختلفة من العالم، لتتكيف مع أماكن جديدة تلي أهدافها واحتياجاتها.<sup>1</sup>

كما أثرت الاستكشافات الجغرافية في هذا التطور التاريخي ففي القرنين الخامس عشر والسادس عشر وبعد انطلاق الاستكشافات التاريخية لكل من ماركو بولو، كريستوف كولومبس وماجلان، للمناطق المجهولة من العالم، ويهدف الجمع والاستحواذ على الثروات والتعرف على هذه

<sup>1</sup>فضيل دلي، و آخرون، الهجرة والعنصرية في الصحافة الأوروبية، ( الجزائر : مؤسسة الزهراء، 2003 )، ص ص

## الفصل الأول: مدخل مفاهيمي لظاهرة الهجرة غير الشرعية

المناطق<sup>1</sup>، عرفت هذه الحقبة حركية إنسانية واسعة تنقلت خلالها جيوش القوى الدولية لاحتلال دول جديدة في كل من إفريقيا، وآسيا.

كما ترجع أسباب ظهور الهجرة غير الشرعية كما سبقت الإشارة إليه سابقاً، إلى نشأة الدولة الوطنية الحديث، وما ترتب عنها من حدود سياسية وسيادة إقليمية، تتحكم في تنقل الأفراد عبر حدودها، بفرضها شروط جديدة على تنقلاتهم، كما أن الدول تتفاوت في مدى تحكمها في تنقل الأفراد عبر حدودها، فحتى بعد انتشار الدولة الوطنية عبر العالم، إلا أنه لا تزال العديد من الدول تعجز عن ذلك، إما لطبيعة الحدود البرية الوعرة، كالدول التي تفصلها حدود صحراوية طويلة، يصعب مراقبتها، وإما لتوارث بعض القبائل التي حافظت على نمطها البدائي خاصة في بعض دول إفريقيا جنوب الصحراء، والتي لا زالت تنتقل عبر المناطق الحدودية، وتتعم باحترام سلطات حكومات هذه الدول لخصوصياتها الثقافية والمعيشية.

وبذلك ولد سلوك جديد متهور على السيادة الإقليمية للدول، بحيث صار الأفراد ينتقلون بين الدول بطريقة غير شرعية، ومنذ ستينات القرن الماضي أطلق على هذا الفعل اسم "الهجرة غير الشرعية"، فلم يكن يشكل هذا الفعل جريمة في الدول الأوروبية في بداية الثلاثينات إلى أواخر الستينات لحاجة هذه المجتمعات للأيدي العاملة ومع أوائل السبعينات عرفت اكتفاء من اليد العاملة ما دفعها لتبني إجراءات قانونية تهدف إلى الحد من هذه الظاهرة "الهجرة غير الشرعية"، لتعتبر بعدها أن وجود مهاجرين غير شرعيين على أراضيها يشكل خطر كبير على أمنها واستقرارها، فشرعت قوانين تجرم هذا السلوك، للحد من دخول هؤلاء المهاجرين إلى إقليمها.

كما ساهمت الحربين العالميتين الأولى والثانية، وما ترتب عليهما من نتائج وخيمة على جميع الأصعدة، إضافة إلى انقسام العالم إلى معسكرين في ظل الحرب الباردة، وإلى اتساع دور

<sup>1</sup>- المرجع نفسه، ص 38.

## الفصل الأول: مدخل مفاهيمي لظاهرة الهجرة غير الشرعية

الدولة في المجال الاقتصادي، جميع هذه التطورات دفعت بشكل مباشر أو غير مباشر إلى تعزيز فكرة الدولة الوطنية.

على العموم، فقد شكلت العقود الثلاث الأخيرة من القرن الماضي مرحلة حاسمة في رسم معالم جديدة للهجرة في دول العالم بما فيها دول حوض المتوسط، فقد سجلت هذه الأخيرة تدفق واسع لأنواع الهجرة من الجنوب و هو ما يمكن تقسيمه إلى ثلاث محطات أساسية مترابطة:

### المرحلة الأولى: تشجيع الهجرة القانونية (قبل 1985)

خلال هذه المرحلة كانت الدول الأوروبية بحاجة ماسة إلى مزيد من العمالة القادمة من الجنوب سيما الموجودة في مستعمراتها بعد الحربين العالميتين الأولى والثانية، كونها كانت بحاجة كبيرة لليد العاملة غير المكلفة (بأسعار زهيدة)، في القطاع الصناعي خاصة في الصناعات الثقيلة و الاستخراجية، في مناجم الفحم، للقيام بأشغال الحفر والبناء، والتي تتطلب جهد عضلي كبير مقابل أجور زهيدة، وذلك بغية إعادة بناء اقتصادياتها التي عرفت تراجعاً بسبب الحروب التي عرفت، كما أنها كانت متحكمة في حركة تدفق هؤلاء المهاجرين عبر قنوات التجمع العائلي، وأهم ما ميز هذه المرحلة أن المهاجرين غير الشرعيين القادمين من الجنوب أدركوا طبيعة النظم الاجتماعية لدول أوروبا، و فهموا قوانينها القائمة على احترام حقوق الإنسان الأساسية، و أصبحوا يطالبون بحقوق الحياة الكريمة، كالمطالبة بضمان حق تدرّس أطفالهم، لتتطوّر حركة المطالب الحقوقية لهؤلاء المهاجرين، من حكومات دول المهجر.<sup>1</sup>

<sup>1</sup> سميحة عبد الحليم، الهجرة غير الشرعية. هروب إلى المجهول، على الرابط:

<https://fr.scribd.com/document> ، (2017-03-10).

**المرحلة الثانية: وقف الهجرة ( 1985-1995 )**

عرفت هذه المرحلة تزايد عدد المهاجرين الشرعيين وأصبح ينافس السكان البلد الأصليين وأصبحوا يمثلون فئة مهمة في دول المهجر، وبعد إغلاق مناجم الفحم في كل من فرنسا وبلجيكا اللتان كانتا تستوعبان أكبر عدد من المهاجرين الشرعيين، وفي المقابل تزايدت رغبة هؤلاء في الهجرة تجاه الشمال ما أدى إلى إغلاق الحدود، وفي 29 جوان 1995 دخلت اتفاقية شنغن حيز التنفيذ، و هي عبارة عن تأشيرة موحدة بين الدول التي صادقت على الاتفاقية، والمتمثلة في كل من فرنسا، وألمانيا، لكسمبورغ، وهولندا، و سمحت بحرية تنقل الأفراد المنتمين إليها، غير أنه بدخول كل من اسبانيا والبرتغال إلى هذا الفضاء اتخذت تدابير وإجراءات احترازية تحد من ظاهرة الهجرة، وذلك في محاولة منها لمنح مواطنيها مزيدا من الاندماج في الاتحاد الأوروبي، ما خلق نوع من التناقض بين الاتفاقيات الدولية الصادرة سنة 1990 المتعلقة بحماية حقوق العمال المهاجرين وأهلهم ،و التي دخلت الحيز التنفيذ بتاريخ 01 جوان 2003 أي بعد 14 عاما من اعتمادها من قبل الأمم المتحدة، وهي الاتفاقية الأكثر شمولية فيما يتعلق بحقوق المهاجرين وأسره ، فهي تحدد المعايير الدولية في معاملة العمال المهاجرين وحقوقهم، بغض النظر عن وضعيتهم إن كانت شرعية أو غير شرعية، مع تحديدها لواجبات والتزامات الدول المستقبلية، غير أنها لم تحظ بقبول الدول الأوروبية، ما يعبر عن رغبة هذه الدول في التعامل مع هذه الظاهرة من منظور جديد، حتى ولو كان على حساب نصوص المواثيق الدولية، المتعلقة بحق تنقل هؤلاء المهاجرين للبحث عن سبل عيش أفضل.

**المرحلة الثالثة: الهجرة غير الشرعية منذ 1995 إلى غاية وقتنا الحالي:**

عرفت هذه المرحلة طابعا مختلفا تميز بالحسم من الجانب الأمني والذي لجأت من خلاله الدول الأوروبية إلى وضع إجراءات أمنية صارمة، في تنفيذ مقررات القانون الجديد للهجرة، مع إبرام اتفاقيات مع دول الجنوب حول ترحيل المهاجرين غير الشرعيين، وكانت ردة فعل الشباب الذي يرغب في الهجرة للدول الأوروبية باللجوء إلى الهجرة غير الشرعية، كنمط جديد من الهجرة يسلك السبل غير القانونية للالتحاق بالدول الأوروبية، وعلى الرغم من أن هذه الظاهرة تهم كافة الدول المطلة على حوض البحر الأبيض المتوسط، إلا أن المغرب واسبانيا يمثلان البلدين الأكثر تضررا من ظاهرة الهجرة غير الشرعية، لقرب المسافة بينهما من خلال مضيق جبل طارق حيث ظل أفضل طريق للمهاجرين.<sup>1</sup>

### المطلب الثاني: مفهوم الهجرة والهجرة غير الشرعية والمفاهيم المجاورة لها

#### أولا: مفهوم الهجرة:

تعرف الهجرة لغة بأنها: الترك و الابتعاد والإعراض عن العودة للمكان الذي كان يعيش فيه أو الإعراض عن الشخص الذي كان يعاشره، ويقال كذلك (هاجر الشباب)، بمعنى تركوا بلدهم إلى بلد آخر،<sup>2</sup> وبذلك فيقصد بها الخروج ومفارقة البلد الأصلي إلى بلد غيره، والهجرة اسم من الفعل هجر يهجر هجرانا، فنقول هجر المكان أي تركه،<sup>3</sup> لا تميز اللغة العربية بهذا المعنى الموحد بين أنواع الهجرة إلا ما تعلق منه بالهجرة الداخلية التي يطلق عليها اصطلاح النزوح والهجرة غير الإرادية التي يطلق عليها لفظ الهجرة القسرية، والتهجير الذي يعني الإرغام على

<sup>1</sup> -سميحة عبد الحليم، الهجرة غير الشرعية ..هروب إلى المجهول، على الرابط :

<https://fr.scribd.com/document>، (2017-03-10).

<sup>2</sup> - أحمد مختار عمر، وآخرون، معجم اللغة العربية المعاصرة، (القاهرة: عالم الكتب، ط1، 2008)، ص ص 2324 - 2326.

<sup>3</sup> - ساعد رشيد، واقع الهجرة غير الشرعية في الجزائر من منظور الأمن الإنساني، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير ( جامعة محمد خيضر بسكرة: كلية العلوم السياسية، 2012/2011)، ص 13.

الهجرة، خلافا لما هو في اللغة الفرنسية حيث تقسم الهجرة إلى لفظين الأول Immigré وهو الشخص الذي يدخل إلى إقليم الدولة غير دولته الأصلية، والثاني Emigré وهو الشخص الذي يغادر إقليم دولته إلى بلد آخر، أما في اللغة الإنجليزية فنجد ثلاث ألفاظ تفرق بين أنواع الهجرة، فاللفظ الأول Immigration يقصد به الهجرة الوافدة (الشخص المهاجر من بلده الأصلي إلى البلد الأجنبي واتخاذ مقره دائما له)، أما اللفظ الثاني Emigration يعني الهجرة النازحة (ترك الشخص لدولته الأصلية التي يقيم بها للاستقرار في دولة أخرى)، اللفظ الثالث Migration يقصد بها جميع التحركات التي تحدث داخل حدود الدولة الواحدة.

أما اصطلاحاً فتعتبر: ظاهرة ديمغرافية حسب علماء الاجتماع وتشير إلى انتقال الأفراد من مكان إلى آخر سواء على وجه الاختيار أو الإكراه، بحثاً عن تحسين وأوضاعهم الاقتصادية أوبحثاً عن بيئة أمنية وسياسية أكثر استقراراً،<sup>1</sup> وقد منظمة عرفت التجارة العالمية الهجرة على أنها: "تنقل شخص أو مجموعة أشخاص سواء بين البلدان أو داخل البلد الواحد في مكانين مختلفين فما فوق، ويشمل مفهوم الهجرة جميع تنقلات الأشخاص بتغيير محل الإقامة المعتاد، أيا كان سببها وتركيبتها ومدتها"<sup>1</sup>، أما التعريف القانوني للهجرة، فقد أجمع فقهاء القانون الدولي على أن الهجرة هي: "مغادرة الفرد لإقليم دولته نهائياً إلى إقليم دولة أخرى"<sup>2</sup>، والهجرة بالمفهوم القانوني تعرف المهاجر بأنه شخص مقيم في دولة غير دولته الأصلية على وجه الدوام ويحمل جنسية غير جنسية الدولة التي يقيم بها.

<sup>1</sup> عبد الله أحمد عبد الله المصراطي، " الهجرة غير الشرعية بالمجتمع الليبي"، ليبيا، دراسة اجتماعية ميدانية على المهاجرين غير الشرعيين بمركز قنفوذة بمدينة بنغازي في:

[http://www.nauss.edu.sa/Ar/CollegesAndCenters/ResearchesCenter/studiesmagazine/Archive/1435/Documents/em\\_dar\\_59\\_6.pdf](http://www.nauss.edu.sa/Ar/CollegesAndCenters/ResearchesCenter/studiesmagazine/Archive/1435/Documents/em_dar_59_6.pdf)، ص 199 .

<sup>2</sup> حسينة شرون، "الهجرة غير الشرعية بين الإباحة والتجريم" مجلة الاجتهاد القضائي، العدد 08، ص 3.

وعلى الرغم من أن الهجرة عملية اختيارية يقوم بها الفرد بمحض إرادته لغرض معين (عمل، بحث عن مزايا معيشية أفضل، إقامة) فإن الهجرة قد تكون إجبارية في عدد من الحالات، وهي الحالات التي يكون فيها الفرد مضطراً لتترك وطنه والنزوح إلى مكان آخر تحت تهديد الحروب، و كذا البحث عن المزيد من الحريات الدينية، أو سياسية، أو لتحسين من أوضاعه الاقتصادية والاجتماعية.

وبناء على المفاهيم السابقة بالإمكان تقديم تعريف إجرائي للهجرة: "بأنها ظاهرة اجتماعية قديمة ينتقل بموجبها الفرد أو الجماعة من مكان إلى آخر تاركا وطنه لوطن جديد ساعيا وراء الرزق سواء كان ذلك بمحض إرادته أو مضطر لظروف خارجة عن إرادته".

### ثانياً: مفهوم الهجرة غير الشرعية

الهجرة غير الشرعية: هي حركة انتقال الأفراد، فردية كانت أم جماعية، من بلد إلى آخر، بطريقة سرية مخالفة للقانون المنظم للهجرة حسب ما هو متعارف عليه دولياً، بحثاً عن وضع أفضل اجتماعياً أو اقتصادياً أو دينياً أو سياسياً، إذ تعد غالبية دول الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأمريكية من أكثر البلدان تأثراً بالهجرة غير الشرعية، إذ يلجأ المهاجرون من المتخلفة إلى عدة أساليب شرعية، أو غير شرعية للوصول إلى تلك البلدان، كاللجوء إلى عصابات التهريب، أو تسلل عبر الحدود والزواج المؤقت أو الشكلي بهدف الحصول على الإقامة حسب قوانين الهجرة المتبعة في بعض البلدان، أو عن طريق تزوير الوثائق والجوازات، أو التوصل بالطرق غير الشرعية على رخص القيادة وبطاقات الضمان الاجتماعي وبطاقات عبور الحدود،

## الفصل الأول: مدخل مفاهيمي لظاهرة الهجرة غير الشرعية

ويعمد السواح والطلاب بعد انقضاء فترة إقامتهم المحدودة للبقاء وعدم العودة إلى أوطانهم لتتحول حينها إقامتهم الشرعية إلى إقامة غير شرعية.<sup>1</sup>

عرفت المفوضية الأوروبية الهجرة غير الشرعية على أنها: " كل دخول عن طريق البر أو البحر أو الجو، إلى إقليم دولة عضو بطريقة غير قانونية، بواسطة وثائق مزورة أو بمساعدة شبكات الجريمة المنظمة أو من خلال الدخول إلى الإتحاد الأوروبي بطريقة قانونية عبر الحصول على تأشيرة، ثم البقاء بعد انقضاء الفترة المحددة من دون موافقة السلطات، وأخيرا طالبي اللجوء الذين لا يحصلون على طلبهم لكنهم يبقون داخل البلاد".

كما عرفت المهاجر غير الشرعي بأنه ذلك الشخص الذي يفقد وضعيته القانونية داخل بلد المقصد أو بلد المعبر أي بمعنى كل فرد يدخل إلى إقليم دولة معينة بدون تصريح، كما ينطبق مصطلح المهاجر غير الشرعي على الأفراد الذين يدخلون بلد المقصد قانونا ثم يستنفذون الوضعية القانونية.<sup>2</sup>

وتعرف منظمة الأمم المتحدة الهجرة غير الشرعية بأنها: "دخول غير مقنن لفرد من دولة إلى أخرى عن طريق البر أو الجو أو البحر... ولا يحمل هذا الدخول أي شكل من تصاريح الإقامة الدائمة أو المؤقتة، كما تعني عدم احترام المتطلبات الضرورية لعبور حدود الدولة".

التعريف الإجرائي للهجرة غير الشرعية: "هي هجرة غير موثقة أو غير خاضعة للأطر التنظيمية للدولة أو هي عبارة عن استغلال صفقة بين تجار البشر، وبين المهاجرين غير الشرعيين، ينتقل بموجبها الأفراد من دولة لأخرى بحثا عن الرزق بغرض تحسين أوضاعهم الاجتماعية والاقتصادية و ممارسة حيلتهم بكل حرية."

<sup>1</sup>- عثمان الحسين محمد نور و ياسر عوض الكريم مبارك، الهجرة الغير المشروعة و الجريمة ( عمان : دار الجامد للنشر و التوزيع، 2014 )، ص 5.

<sup>2</sup> - "Report of international concil On human rights policy,"Irregular migrant smuggling and human rights towards coherence",2010,Geneva,Switzerland,p.15.

ثالثاً: المفاهيم المقاربة للهجرة غير الشرعية

لقد تطور مفهوم الهجرة غير الشرعية في الأدبيات القانونية ، فبعد أن كانت تعرف بالهجرة غير الموثقة Undocumented Migration تطور المفهوم ليصبح الهجرة غير القانونية أوالشرعية Illegal Migration، لترتبط بعدها بمصطلح الأمن البشري مقرونا بمصطلح Migration and Human Security، و بعدها بمفهوم الاتجار بالبشر HumanTrafficking، والجريمة غير الوطنيةTransnational Organised Crimes، كما قد تأخذ الهجرة غير الشرعية مفهوماً آخر وهو تهريب المهاجرين.<sup>1</sup>

1- الفرق بين الاتجار بالبشر وبين الهجرة غير الشرعية من حيث:

- أ- الفعل: تندرج الأفعال المتعلقة بالاتجار بالبشر في تجنيد الأشخاص أو نقل الأشخاص أوإيوائهم أو استقبالهم بالإكراه، ضمن الجريمة المنظمة، أما الهجرة غير الشرعية فهي نقل الأشخاص عبر الحدود بصورة غير مشروعة، بدون أن تستند إلى الجريمة المنظمة.
- ب- الوسيلة: تستخدم في جريمة الاتجار بالبشر وسائل عدة منها التهديد بالقوة أو استعمالها، أوأي شكل من أشكال القسر أو الاختطاف أو الاحتيال، أو استغلال حالة الضعف أو بإعطاء مبالغ مالية، أو إساءة استعمال السلطة، في حين الهجرة غير شرعية تقوم على رغبة الشخص نفسه، وقد تتم غالباً بمساعدة عصابة من المهريين، أو من دون مساعدتها.
- ج- الغرض: الهدف من جريمة الاتجار بالبشر هو استغلال الأشخاص في الدعارة أو في الأعمال الشاقة، أو في الاسترقاق، أو الاتجار بالأعضاء، فيحين الهجرة غير الشرعية يهدف من ورائها هجرة الفرد إلى بلد تتوفر فيه الفرص لتحقيق أهدافه المتمثلة في تحسين وضعيته، وفي المقابل

<sup>1</sup> مصر، وزارة العدل و الداخلية المصرية مع المنظمة الدولية للهجرة، الدليل الإرشادي لجمع الأدلة و التحقيق و الملاحقة في جرائم الاتجار بالبشر و حماية الضحايا في سياق إنفاذ القانون ، 2010 ، ص ص 21،22 .

يستفيد مخطو الهجرة غير الشرعية من مبالغ مالية معتبرة، غالباً ما تمثل أجرتهم مقابل ضمانهم نقل هؤلاء المهاجرين غير الشرعيين لحدود دول المقصد، مع ضمان وصولهم إليها.

د- موافقة الضحية: في جريمة الاتجار بالبشر تتعدم إرادة الضحية، أما في الهجرة غير الشرعية فالمهاجر واعي بالمخاطر رغم ذلك يوافق لأنه يمثل طرف متعاقد مع المنظم .

هـ- النطاق الجغرافي للجريمة: قد يقع الاتجار داخل دولة واحدة أو أكثر، أما في الهجرة غير الشرعية فهي ظاهرة عابرة للحدود.

و- العلاقة بين مرتكبي الجريمة والضحية: تظل العلاقة بين منظمي جريمة الاتجار بالبشر وبين الضحايا هي علاقة استغلال، أما علاقة المهاجر غير الشرعي بمنظم العملية هي علاقة عقد ينتهي بوصول المهاجر لوجهته المرغوبة.

## 2- اللجوء: عرّفت المادة الأولى من اتفاقية المتعلقة بوضع اللاجئين لعام 1951،

اللاجئين اللجوء بأنه شخص يوجد خارج بلد جنسيته أو بلد إقامته المعتادة، بسبب خوف يبرره التعرض للاضطهاد بسبب التمييز العنصري أو الديني، أو القومي أو الانتماء إلى طائفة اجتماعية معينة، أو إلى رأي سياسي، ولا يستطيع بسبب هذا الخوف أن يظل تحت حماية ذلك البلد.<sup>1</sup>

فالجوء عادة ما يكون بسبب عدم الاستقرار السياسي أو الأمني للدولة الأصلية للاجئ،

ويختار الفرد الهروب حفاظاً على حياته، عكس المهاجرين غير الشرعيين الذين يقرروا الهجرة لأسباب اقتصادية، اجتماعية، أو أمنية.

## 3- تهريب البشر: هو دخول غير شرعي للشخص من دولة إلى أخرى ليست ببلده

الأصلي أو لا يعد من المقيمين الدائمين فيها، بغية الحصول على منفعة مالية أو منفعة أخرى

<sup>1</sup> - عثمان حسن محمد نور و ياسر عوض الكريم مبارك، مرجع سابق، ص 21.

بطريقة مباشرة أو غير مباشرة وقد يتم بصورة منظمة من خلال عصابات متخصصة في هذا النوع من الجرائم باستخدام ممرات برية أو بحرية لا تخضع لرقابة حراس الحدود مقابل مبالغ مالية دون تقديم ضمانات أمنية، أو بصورة فردية باستعمال قوارب التهريب مقابل مبالغ مالية معينة.<sup>1</sup>

### ثالثا: نطاق الهجرة غير الشرعية:

تعد أوروبا الغربية الوجهة الأساسية للمهاجرين غير الشرعيين، ففي سنة 2000 بينت الإحصائيات وجود حوالي 20,5 مليون مهاجر بها، أما في العالم ككل يوجد أكثر من 175 مليون مهاجر، وحسب إحصائيات المكتب الدولي للعمل فإنه ما بين 10 إلى 35% من المهاجرين في وضعية غير شرعية ومنه فعدد المهاجرين غير الشرعيين يكون ما بين 17,5 إلى 61,25 مليون مهاجر غير شرعي، كما كشفت المنظمة الدولية للهجرة سنة 2016 إلى غاية 20 أبريل من ذات العام إلى أن عدد المهاجرين إلى أوروبا بلغ أكثر من 180 ألف مهاجر وصلوا إلى إيطاليا واليونان والنمسا، وتشير إحصائيات المنظمة أنه في سنة 2015 أكثر من 350 ألف مهاجر وصلوا إلى أوروبا معظمهم عن طريق ليبيا من بينهم 23.000 وصلوا إلى إيطاليا، و12.000 إلى اليونان مشيرة إلى الخطورة التي تواجه هؤلاء المهاجرين و التي أودت بحياة العديد منهم.

كما تنتشر ظاهرة الهجرة غير الشرعية في معظم الدول الإفريقية و بعض الدول الآسيوية وتزداد حدة كلما اتجهنا شمالا نتيجة تردي الأوضاع الاقتصادية في الدول المغاربية عموما من جهة، وسياسة الحدود المغلقة التي تنتهجها الدول الأوروبية من جهة ثانية، والقرب الجغرافي من جهة أخرى، كل هذه العوامل حولت الدول المغاربية إضافة إلى كونها دول مصدرة للهجرة السرية إلى دول عبور للأفارقة بصورة غير شرعية إلى أوروبا، وتعد كل من إسبانيا وإيطاليا الوجهة

<sup>1</sup>- المرجع نفسه ، ص 18.

الأولى للمهاجرين القادمين من شمال إفريقيا نحو أوروبا، إذ تم توقيف ما بين عامي 1992 و1997 أزيد من 20 ألف شخص في مضيق جبل طارق محاولين الوصول إلى إسبانيا وأكثر من 11 ألف سنة 2000 ، تعد إيطاليا الوجهة الثانية المفضلة للمهاجرين غير الشرعيين بعد إسبانيا وقد أظهرت إحصائيات عام 1998 أن حوالي 253 ألف مهاجر غير شرعي توجهوا نحو إيطاليا والذين ينطلقون من ليبيا وتونس عبر مضيق صقلية أما الذين يقصدون إسبانيا فيكون عبر مضيق جبل طارق ودرجة أقل من الجزائر وموريتانيا، وتستخدم في ذلك قوارب صغيرة وغير مجهزة تعبر البحر الأبيض المتوسط إلى أوروبا يوميا وتشير التقديرات الرسمية إلى أن أزيد من ألف حالة للهجرة غير شرعية غرقت في مضيق جبل طارق.

### المطلب الثالث: العوامل المفسرة للهجرة غير الشرعية

نظرا لتزايد ظاهرة الهجرة غير الشرعية عاما بعد عام أضحت من الضروري الوقوف على أسبابها سعيا لإيجاد حلول عملية وواقعية للحد منها، وقد عمل الباحثون باختلاف اختصاصاتهم على تحديد أهم الأسباب المفسرة للهجرة غير الشرعية والتي سيتم تبيانها كالآتي:

#### 1- العوامل الاقتصادية: يعد السبب الاقتصادي من الأسباب التي تنصدر تفسير لجوء

المهاجر اختيار الهجرة غير الشرعية دون أن يكثرث للمخاطر التي قد تعترضه ولا للمخالفات القانونية التي يرتكبها نظرا لما يعانيه من بطالة أو انخفاض في الأجر ومنه تدني المستوى المعيشي في وطنه، وفي المقابل يتطلع إلى وضع أفضل في بلد المهجر والتي تتمثل في الأجور المناسبة وتسهيلات البحث العلمي والتقدير الذي يلقاه الموهوبون وغيرها من العوامل الجاذبة للفرد والكفاءات للبلد المستقبل، وعادة ما تكون الدول الفقيرة كأمريكا اللاتينية وإفريقية وآسيوية التي تعرف اقتصادياتها وثيرة تنمية ضعيفة، الدول المصدرة للمهاجرين غير الشرعيين بسبب انجذابهم

نحو الدول المتقدمة كالولايات المتحدة الأمريكية والدول الغربية الأوروبية التي تضيق فرص الهجرة المشروعة في وجه الراغبين في الهجرة إليها.<sup>1</sup>

يلخص في هذا السياق العالم الديمغرافي الفرنسي ألفريد صوفي "Alfred Sauvy" إشكالية الهجرة بقوله: "إما أن ترحل الثروات حيث يوجد البشر وإما أن يرحل البشر حيث توجد الثروات"<sup>2</sup>، فكلما شحت الموارد وتدنّت مستويات التنمية في بلد ما بحث الفرد عن حل يسهل له سبل العيش الكريم ويضمن له حياة أفضل حتى وإن كان اختياره بترك دولته الأصلية متوجها نحو بلد آخر غير بلده بأمل تلبية مطالبه وحاجاته.

### 2-العوامل الاجتماعية: تعد المشاكل الاجتماعية من الأسباب الرئيسية التي تدفع بالفرد

إلى الهجرة، فتقييد حرية التعبير عن الرأي وطرح الانشغالات مقابل الاستماع لها بكل جدية بغية إيجاد حل لها من الجهات المختصة، يخلق ازدواجية في نفسية الفرد، ويخلق لديه خيبة أمل، وأزمة ثقة، قد تحفزه لترك وطنه الأصلي، نظراً لتدني المستوى الاقتصادي، و انعكاساته الاجتماعية، من تفشي الفقر في المجتمع، وعجز هذه الدول في تلبية الرغبات الأساسية لمواطنيها (كالعمل، المسكن، الأمن، العلاج،...)، مما يدفع رعايا هذه الدول اللجوء إلى فكرة الهجرة غير الشرعية كخيار بديل عن الواقع الأليم الذي يعيشونه في وطنهم الأصلي، لتحقيق حاجاتهم الأساسية.

كما أن النمو السكاني المتزايد، والعوامل الاجتماعية التي تدفع نحو الهجرة غير الشرعية، فمن المعروف أن الدول المصدرة للمهاجرين غير الشرعيين تمتاز تركيبها الاجتماعية، بأسر

<sup>1</sup>- شعبان حمدي، الهجرة غير الشرعية، على الرابط : <http://www.policemc.gov.bh.pdf> ، (2017/04/16)، ص 6.

- إدريس بوسكين ، أوروبا و الهجرة ، الإسلام في أوروبا ، ( الجزائر : دار الحامد للنشر و التوزيع ، 2013 )، ص 147.

كبيرة العدد مقارنة بتركيبة الأسر في الدول المتقدمة، ولتأمين دخل وفير يغطي النفقات المتعددة لعائلاتهم يفضلون الهجرة.<sup>1</sup>

### 3-العوامل السياسية والأمنية: إن ما تعانيه شعوب الدول المتخلفة من نظم حكم مستبدة

وما تعرفه نظم الدول أخرى من صراعات سياسية تؤدي بالأفراد إلى الهروب نحو البلدان أكثر استقراراً وديمقراطية، والتي ينتشر فيها الاستقرار الأمني والسياسي، وتعد النزاعات سواء الدولية أو الداخلية الدافع الأساسي للهجرة اتجاه أي بلد يعرف الأمن، فإن لم يفتح هذا الأخير حدوده لهؤلاء الفارين من ويلات الحرب بطريقة مشروعة، فإنهم سيتخذون من الهجرة غير الشرعية وسيلة للفرار بغية حماية أنفسهم من مخاطر الحرب، كما هو الحال في العديد من الدول، كالعراق وفلسطين، وأفغانستان، ودول البلقان، وبعض الدول الإفريقية، كالسودان والصومال وغيرها،<sup>2</sup> فتضطر بعض الدول إلى تصنيف المهاجرين غير الشرعيين ضمن خانة طالبي اللجوء، خاصة الفارون من الاضطهاد العرقي، والإثني، أو كافة أشكال العنف التي يمكن أن تصل إلى القتل، أو العبودية، أو الإبادة الجماعية، ويعود سبب زيادة طلبات اللجوء لأوروبا إلى الحربين العالميتين الأولى والثانية اللتان أثرتا على حركة السكان، بالإضافة إلى الصراعات الدولية التي تعد من أقوى الدوافع المؤدية إلى تزايد عدد اللاجئين، كالصراع العربي الإسرائيلي، الذي ترتب عليه ارتفاع عدد اللاجئين الفلسطينيين، والصراع بين إثيوبيا والصومال، والغزو الفيتنامي لكومبوديا في 1978، والاحتلال الروسي لأفغانستان، الذي خلف حوالي 03 ملايين لاجئ في منتصف الثمانينات في باكستان، والغزو العراقي للكويت سنة 1990.

<sup>1</sup> صندوق الأمم المتحدة للسكان، تقرير شعبة الإعلام و العلاقات الخارجية، حالة سكان العالم، 2011، ص ص 70 - 81 .

<sup>2</sup> شعبان حمدي، مرجع سابق، ص 7.

**4- العوامل الثقافية:** للثقافة دور مهم في تشجيع الهجرة، فهي المسؤولة عن الميل نحو الهجرة، فهناك شعوب تعتبر الهجرة جزء من ثقافتها، كما هو الحال لدى البدو الرحل والكثير من القبائل البدائية، وقد تحدث الأنثروبولوجيون عن دور العامل الثقافي في الهجرة، وقدموا صياغة لما يسمى بنظرية الانتشار الثقافي، حيث ذهب **فريدريك تايلور " Frederick Winslow Taylor"** في كتابه **"الثقافة البدائية"** إلى أن فكرة الانتشار الثقافي جاءت لتكشف عن سر التشابه لكثير من العناصر والسمات الثقافية في مجتمعات متباعدة عن بعضها، وفسرها بالانتشار الثقافي وانتقالها من مصدر واحد أو عدة مصادر نتيجة للاتصال الثقافي بين تلك المجتمعات، وقد تكون هجرة العنصر الثقافي كاملة أو جزئية.<sup>1</sup>

فنظرية الانتشار الثقافي تنطلق من انتقال التراث عبر الأجيال داخل المجتمع الواحد، أو انتشاره بانتقال سمات ثقافية من مجتمع إلى آخر، وعليه فإن التراث يعمل وفق عامل الزمن، بينما الانتشار يعمل وفق عامل المكان، كما ترجع هذه النظرية، التغيرات المختلفة التي تحدث في مجتمع ما نتيجة انتشار العناصر الثقافية الخاصة بمجتمع آخر إلى عدة عوامل، منها الهجرة كونها تساعد في تنشيط عملية انتشار العنصر الثقافي،<sup>2</sup> وأن تأثر الفرد بثقافة المجتمع الآخر من شأنه أن يكون دافعا لهجرته، و رغبته في الاندماج و الانصهار فيه رغم اختلاف ثقافته عن ثقافة مجتمعه الأصلي، نظرا لانسجامها مع فكره وتوجهاته.

**5- العوامل البيئية (المناخية):** إن زيادة النمو السكاني في منطقة ما، قد يخلق مشكلات بيئية كالتلوث وشح المياه والفقر، الأمر الذي يدفع بالأفراد إلى الهجرة هروبا من هذا التلوث، الذي قد يشكل خطرا على حياتهم، أو بحثا عن موارد طبيعية جديدة، وهناك من يرى أن الهجرة

<sup>1</sup> - ميروك بوطوقة ، تايلور و المفهوم العالمي للثقافة ، على الرابط ، <http://www.aranthropos.com> ، ( 2017-04-18 ).

<sup>2</sup> - محاضرة، نظريات التغيير الاجتماعي، على الرابط: <http://www.marefa.org/index.php> ، ( 2017-04-18 ).

تخفف من حدة التركز السكاني في منطقة معينة، وتشير بعض الدراسات بأن سكان العالم يتزايدون بمعدل 75 مليون سنويا، وأغلب هذه الزيادات تقع في المناطق الأقل نمواً على المستوى الاقتصادي، مما يزيد من فرص الهجرة غير الشرعية من تلك المناطق نحو الدول المتقدمة، فعدم التوازن نتيجة زيادة الكثافة السكانية، مقارنة بالمستوى التنموي اللازم لتلبية الحاجات المختلفة للأفراد، يشكل أحد أهم الأسباب المشجعة للهجرة سواء بالطريقة الشرعية أو غير الشرعية، كما أن للتنوع المناخي، والتضاريس، والتوزيع غير المتوازن للموارد الطبيعية التي تتفاوت وتتنوع من منطقة لأخرى، دور في اختلاف التوزيع البشري عبر الأقاليم، فعلى سبيل المثال، نلاحظ أن المناطق الصحراوية أقل كثافة سكانية مقارنة بالمناطق الساحلية، فضلا عن الظواهر الطبيعية كالزلازل، والبراكين، والفيضانات، والتلوث (بمختلف أنواعه)، إضافة إلى تلوث البيئة الاجتماعية بالازدحام، والضجيج، الناتج عن الارتفاع المفرط للكثافة السكانية، جميعها عوامل تخلق ضغطا نفسيا لدى الفرد وتدفعه للهجرة، بحثا عن البيئة التي تتوفر على الشروط الملائمة للعيش الكريم.

### 6- العولمة: أجمعت الدراسات على آثار العولمة على الهجرة وسياسات الهجرة، من خلال

تراجع السيادة الوطنية، أمام التطور التكنولوجي، كرقابة الأعمار الصناعية للدول المتقدمة على باقي الدول، وتطور الجريمة المنظمة العابرة للحدود وتحرر الاقتصاد، ظهرت فواعل جديدة تمارس ضغط من خلال التأثير على سياسة الهجرة، كمنظمات حقوق الإنسان، و اللوبيات الاقتصادية، وغيرها، واعتبر "روبرت كاستل" (Robert Castel 1998) الهجرة الدولية جزء من العولمة إذا ما رحبت الدول، واستجابت لحرية تنقل الأموال، والسلع، والأفكار، فلا بد عليها من أن تتفتح أمام حرية تنقل الأشخاص، وفي نظرية العولمة المفسرة لظاهرة الهجرة نجد اهتمام المفكرين بمفاهيم جديدة مثل الهجرة عبر القومية transnational migration والمواطنة العابرة للقوميات transnational citizenship، وحسبهم هذه المفاهيم الجديدة أصبحت تطرح تحديات

كبيرة على الدولة، خاصة ما تعلق منها بمفهوم السيادة، وفيما يتعلق بالمواطنة العابرة للقوميات فمن الصعب أن تستمر الدول في العمل بنظامين متناقضين، العمل من جهة على تحرير التجارة، والسلع، والخدمات؛ والعمل من جهة أخرى على وضع قيود أمام هجرة الأفراد.<sup>1</sup>

ومن ضمن المقاربة المفسرة لظاهرة الهجرة من منظور العولمة تتبثق نظرية التحرير الخالصة للهجرة وترتكز على مفهوم الحقوق الفردية والتي محورها الفرد بغض النظر عن الانتماء، وترتكز على أهمية عمل الدولة على ضرورة عدم الفصل بين ما هو محلي أصلي في منظور الدولة وما هو مهاجر.<sup>2</sup>

### المبحث الثاني: الآثار المترتبة عن الهجرة غير الشرعية على المستويين الوطني و الدولي

إن ما يشهده العالم من تفاقم لظاهرة الهجرة غير الشرعية سيما بعد الأحداث التي عرفتها الدول العربية من نزاعات داخلية مسلحة وهرب العديد من مواطنيها إلى الدول التي تعرف الرخاء الاقتصادي والأمن السياسي، رسم خارطة جديدة للعلاقات الدولية بالنظر إلى العديد من الآثار التي انعكست على الدول المصدرة والمستقبلة للمهاجرين والذي ألزم على الطرفين بذل المساعي والجهود الموحدة للتخلص من الآثار المختلفة للهجرة غير الشرعية سواء من الجانب السياسي أو الاقتصادي أو الأمني أو الإعلامي في إطار النسق الدولي القائم على إعلاء حقوق الإنسان، ومنها حقوق المهاجر الشرعي أو غير الشرعي.

<sup>1</sup>- نجيب سويدي، إدارة سياسة الهجرة و علاقتها بصنع القرار المحلي دراسة مقارنة بين الولايات المتحدة الأمريكية، كندا وفرنسا، مذكرة ماجستير منشورة، (جامعة ورقلة: كلية الحقوق و العلوم السياسية، 2011/2012)، ص 33.  
<sup>2</sup>- المرجع نفسه، ص 33، 34.

### المطلب الأول: آثار الهجرة غير الشرعية على المستوى السياسي

تترتب على تدفق مئات الآلاف من المهاجرين، مسؤولية ثقيلة على دول المهاجرين الأصلية، وعلى دول العبور ودول المهجر، لما يتطلبه من موارد مالية وبشرية، وبالنظر لاختلاف طبيعة شخصياتهم وثقافتهم ومقاصدهم، فقد يمثلون خطرا يهدد الأمن القومي لدول المهجر، أو قد يمس بالاستقرار السياسي، والاجتماعي، والاقتصادي.<sup>1</sup>

إذ يمثل تدفق آلاف الأفراد بطرق غير شرعية وبأساليب تحايلية على القانون والسلطات السياسية والأمنية، مصدرا حقيقيا للخطر الأمني والصحي على بلدان العبور والاستقبال، وأداة سلبية للعبث بالأمن الوطني، ووسيلة لتهديد الاستقرار عن طريق توظيفه لأهداف أمنية، وسياسية معادية، مما يؤدي إلى دفع العلاقات بين دول إلى حالة التوتر، وتبادل الاتهامات بشأن التهاون في التعامل مع هذه الظاهرة، ومن أمثلة ذلك توتر العلاقات المصرية - العربية، بعد توقيع مصر على اتفاق السلام "كامب ديفيد" مع إسرائيل مباشرة عام 1979، والذي كان له الأثر الكبير في تذبذب حجم الهجرة المصرية العربية خاصة إلى ليبيا التي كانت تعتبر الدولة المقصد الطبيعي للمصريين المهاجرين، بحكم علاقة الجوار والعلاقة التاريخية التي تربط الدولتين.

وبالنسبة للمعاملة التفضيلية في واقع الهجرة المعاصرة الشرعية، وغير الشرعية إلى دول الاتحاد الأوروبي، تتجه إلى تفضيل العمالة، والمهاجرين الأوروبيين خاصة بعد عام 1989، وتفكك الاتحاد السوفيتي، حيث بدأت تتجه حركة واسعة للمهاجرين من أوروبا الشرقية إلى أوروبا الغربية.<sup>2</sup>

<sup>1</sup> - وايرن تومسون و ديفيدت. لويس ، ترجمة راشد البراوي، مشكلات السكان، ( القاهرة: مكتبة الأنجلو المصرية، 1969)، ص 744 .

<sup>2</sup> - يسري الجوهري، جغرافية السكان، ( الإسكندرية: منشأة المعارف، ط 1990، 3)، ص 180.

وتوجد العديد من الشواهد التي تؤكد الآثار السياسية، وما أنتجت من توترات سياسية بين دول القارة الإفريقية بسبب الهجرة، ففي أوائل عام 1979 طردت دولة التشاد عدة آلاف من مواطني دولة البنين بدعوى أنهم وفدوا بطرق غير شرعية، ولم يمتثلوا للقانون، وفي عام 1968 طردت دولة سيراليون بعض الرعايا دولة غانا بدعوى حرمانهم مواطني البلد الأصليين من عمليات الصيد، ولا يدفعون الضرائب، وأنهم يسكنون في مساكن سيئة تشوه وتعيق النشاط.

ونظرا لما تشكله الهجرة غير الشرعية من خطر على الدول المستقبلية وحرجا للدول المصدرة للمهاجرين غير الشرعيين ولتحقيق التوازن بينها ، ينبغي على حكومة هذه الدول السعي إلى تطوير العلاقات الدولية من خلال إيجاد حلول ثنائية أو متعددة الأطراف للظاهرة، وذلك بالتنسيق الحكومي لتنمية الجهود المشتركة بين الدول المعنية بها وتوحيد التصرفات اتجاه الهدف المنشود وبأعلى درجة من الفعالية ما يخلق الانسجام ويقلل من التعارض فيما بينها، الأمر الذي يتطلب الوقوف على أسباب ودوافع الهجرة غير الشرعية، وأهم المنافذ التي يتسلل منها لهؤلاء المهاجرين غير الشرعيين، إلى أقاليم الدول المستقبلية مع تحديد مواطن الخلل سواء من الناحية العملية (الميدانية) أو من الناحية التشريعية، ما يستدعي توسيع النطاق التشريعي والعمل على تطوير الآليات الدولية للخروج من مأزق الهجرة غير الشرعية .

إن الهجرة غير القانونية التي عرفت تزايدا كبيرا نحو أوروبا بتوافد سنوي يصل إلى 500 ألف مهاجر، أصبحت تعد من القضايا التي تهتم كافة دول الإتحاد الأوروبي التي تحاول البحث عن الوسائل الأكثر نجاعة لمراقبتها ووقفها خاصة بعد التزايد الكبير الذي عرفته ابتداء من تطبيق اتفاقية شنجن في يونيو 1985 وتسارع وتيرتها أكثر منذ التسعينات، والدول المغاربية وجدت نفسها المعنية بالهجرة غير الشرعية، كونها بوابة إفريقيا جنوب الصحراء نحو أوروبا، والمنفذ الرئيسي للمهاجرين غير الشرعيين خاصة عبر المغرب نحو اسبانيا وعبر الجزائر وتونس

وليبيا، اتجاه إيطاليا وعبر موريتانيا نحو جزر الكناري الإسبانية، ومن جهة أخرى فهي تعتبر دولا مصدرة للمهاجرين غير الشرعيين وهو ما يفسر انتشار شبكات تهريب المهاجرين فيها بشكل واسع، ومنه فهي ليست مشكلة أوروبا لوحدها باعتبارها الوجهة الأساسية لاستقرار المهاجرين غير الشرعيين إنما تعنى بها دول الجنوب وتستدعي جهودا دولية لما يترتب عن ظاهرة الهجرة غير الشرعية من خسائرها بشرية تضاهي حجم خسائر الكوارث الطبيعية و الحروب، وهذا ما يعطيها في الوقت الراهن الأولوية في السياسات والعلاقات الدولية ويجعلها من النقاط الساخنة ذات الأهمية الكبرى في المداولات التي تجري بين دول الشمال والجنوب، بوضع إستراتيجية دقيقة لمحاربتها من خلال التعاون بين الأطراف المعنية خاصة بين الإتحاد الأوروبي والدول المغاربية وتوفير الوسائل اللازمة للقضاء عليها أو على الأقل للحد منها بتوحد الجهود والعمل المنسجم والشامل للتحكم في كافة العوامل التي تحرك هذه الظاهرة، ولا يجب أن تكون فقط حلولا تقليدية عقيمة تتمحور حول ترحيل المهاجرين إلى الحدود أو عن طريق القمع والاعتقالات، مع ضرورة توسيع التعاون الدولي الفعال بين كل أطراف المجتمع الدولي من أجل القضاء على كافة أشكال الاستغلال التي يتعرض لها المهاجرون من طرف شبكات التهريب، تطبيقا لأحكام البروتوكول الملحق باتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة العابرة للحدود الوطنية المتعلقة بمكافحة تهريب المهاجرين عن طريق البر والبحر والجو، وكذلك عن طريق مكافحة كافة أشكال الاستغلال البشري في الأعمال الشاقة وغير المصرح بها والتي تعتبر نوعا جديدا من أنواع الاسترقاق والاستعباد في دول المهجرة. ورغم كون الهجرة غير الشرعية ظاهرة معاصرة في الساحة الدولية، إلا أنها في نفس الوقت تفرض نفسها كمشكلة ذات أهمية كبيرة تستدعي أن يكون لها مجالا كبيرا في البحث عن حلول لها، لأنها تمس دولا عديدة وهذا لن يتأتى إلا بالبحث عن أسبابها ونتائجها وأبعادها، وخاصة في بلدان المغرب العربي، كون هذه الدول تشكل مجموعة

إقليمية عبر أراضيها وشواطئها تنطلق الكثير من الهجرات غير الشرعية إلى جنوب أوروبا وخاصة إلى إيطاليا، وإسبانيا، ولقد نصت قوانين الهجرة على تقييد المهاجرين بقوانين البلدان التي يهاجرون إليها واحترام عاداتها وتقاليدها وعلى الصعيد الوطني كانت النظم القانونية تتضمن نصوصا يخضع فيها العامل الأجنبي في المهجر للقوانين الداخلية، سواء كان ذلك على صعيد شرعية إقامته أو ممارسته للعمل أو غيرها من الإجراءات، ثم تطور الوضع مع تزايد الهجرة من أجل العمل فوضعت نظم قانونية للهجرة بين الدول المصدرة والمستقبلة للعمالة، بهدف حماية حقوق العمال وعدم الإضرار بوضعهم الاقتصادي، والاجتماعي من جهة وحماية الأمن الوطني للدول المستقبلة للعمالة من جهة ثانية، ثم انتقلت النظم القانونية للهجرة إلى مرحلة أكثر تطورا فأصبح القانون الدولي هو الذي يصوغ وينظم الهجرة سواء كانت شرعية أو غير شرعية، وتشرف عليه منظمات دولية مثل الأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة، وفي نفس هذا السياق تم معالجة الهجرة غير الشرعية من خلال النظم الوطنية والمواثيق الدولية رغم قلة التشريعات التي تعرضت لها لحدثة الظاهرة سواء بالنسبة للدول المعنية بها في حوض المتوسط (كون الهجرة غير الشرعية تتم بين ضفتي المتوسط الشمالية والجنوبية) وهي الدول المغاربية دول المصدرة والعبور، والدول الأوروبية دول المقصد، أما على الصعيد الدولي فقد عالجت كل من الاتفاقية الدولية لحماية حقوق جميع العمال المهاجرين وأفراد أسرهم، وبروتوكول مكافحة تهريب المهاجرين عن طريق البر، والبحر والجو المكمل لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة العابرة للحدود الوطنية بعض من نتائج الهجرة غير الشرعية.<sup>1</sup>

<sup>1</sup> عادل أبو بكر الطلحي، رئيس المنظمة الليبية الشبابية لحقوق الإنسان، الشباب و ظاهرة الهجرة غير الشرعية إلى أوروبا، على الرابط: [www.poplas.org.member\\_studies.Study](http://www.poplas.org.member_studies.Study)، ص 14، (2017-03-17).

المطلب الثاني: آثار الهجرة غير الشرعية على المستوى الاقتصادي

للحجرة غير الشرعية تأثيرات مختلفة من الناحية الاقتصادية سواء بالنسبة للدول المصدرة

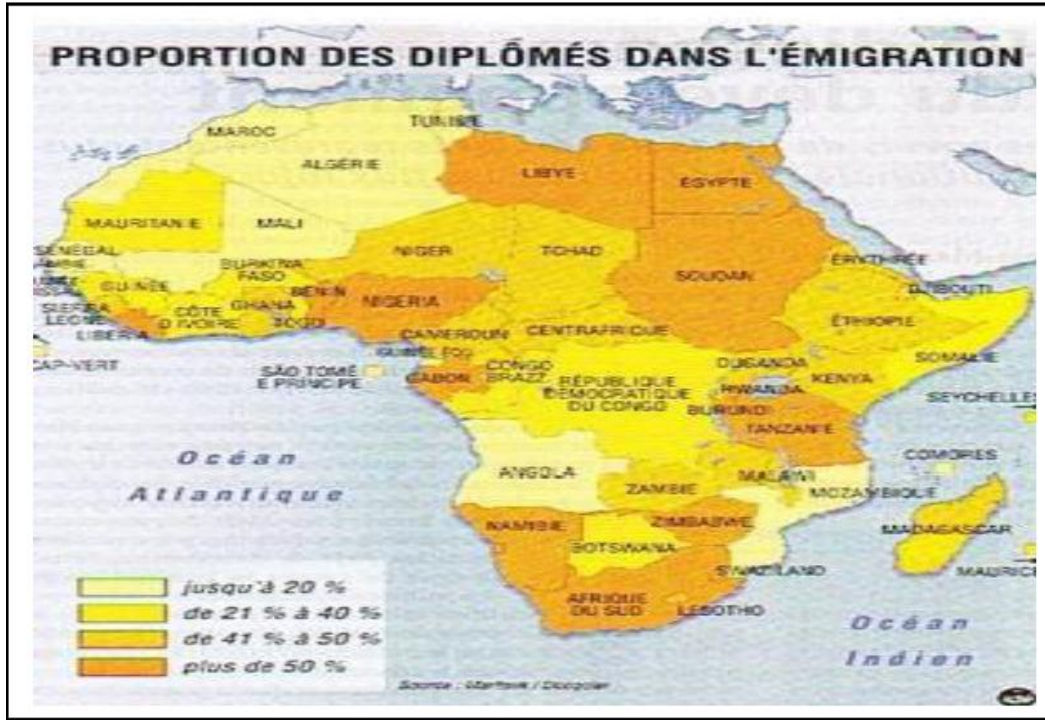
للحجرة أو المستقبل لها:

أولاً: بالنسبة للدول المستقبل للهجرة غير الشرعية: يتجلى الأثر الإيجابي المتعلق بالجانب الاقتصادي من خلال استغلال هذه الدول اليد العاملة المهاجرة، والتي تعد قوة منتجة، إذ من خلالها استطاعت أن تحقق قدراً كبيراً من التطور الاقتصادي بحسن توظيفها للإمكانيات والموارد المتاحة لديها، مع ازدياد الدخل القومي، وعليه الرفع من ازدهار ورفاهية مجتمعاتها، غير أن هذه الدول لا تعترف بالدور الإيجابي للمهاجرين، كما لا تقدم لهم المزايا التي تقدمها لمواطنيها، ولا تسعى إلى دمجهم في المجتمع الذي يعيشون فيه، سيما بعد أحداث 11 سبتمبر 2001 إذ تحولت نظرته للمهاجرين بوصفهم خطراً على الأمن والاستقرار ومطالبتهم بالرحيل.<sup>1</sup>

كما أن ميل الكفاءات للهجرة من الدول النامية إلى الدول المتقدمة لنقص الإمكانيات وتدني المستوى المعيشي بالإضافة إلى العوامل السياسية وحجب المعرفة التي يقصد بها الإلمام بالحقوق والدفاع عنها ومنه النضال من أجل الحرية وترسيخ مفاهيم الديمقراطية الحقيقية، وحقوق الإنسان، من شأنه أن يوفر للدول المستقبل عدداً من الكفاءات العلمية القادرة على الرفع من المستوى الثقافي والمعرفي في جميع الميادين سواء التعليمية أو الاقتصادية أو الصناعية وحتى الزراعية وبالتالي تحقيق التميز و الرقي.

1- شعبان حمدي، مرجع سابق، ص ص 8 ، 9 .

شكل رقم 01: يمثل نسب هجرة الأدمغة من القارة الإفريقية سنة 2006.



Source: Emigration , stopper l'hémorragie , publiée dans l'Etat de l'Afrique 2006 , par Abdeslam Marfouk.

توضح هذه الخريطة نسب هجرة الأدمغة من القارة الإفريقية حسب إحصائيات عام 2006 و هي نسب متفاوتة بين الدول الإفريقية أقلها يصل إلى 20% و أقصاها إلى 50% و على الرغم من اختلافها إلا أنها تبقى نسب مهمة من شأنها أن تعكس حالة الكفاءات التي تختار الهجرة إلى دول أخرى لأسباب تختلف حسب حالة كل فرد .

أما الآثار السلبية فتتمثل في تكبد الدول المستقبلية الكثير من المبالغ المالية بدءا من القبض على المخالفين ومرورا بحجزهم، والانتهاؤ بترحيلهم على حسابها لعدم امتلاكهم قيمة التذاكر، ولأسباب إنسانية يتم فيها توفير السكن والطعام للمحتجزين منهم حتى يتم ترحيلهم، ونظرا

للإجراءات العديدة التي يجب اتخاذها حتى يتم الترحيل مثل التنسيق مع السفارات وشركات الطيران والسفن، فإن ذلك يكلف الكثير من الأموال التي تصرف في هذا الشأن، أما البعد الآخر فيتمثل في المنافسة الحقيقية للمهاجرين للعمال النظامية حيث أن المهاجر غالباً ما يرضى بمبالغ زهيدة من الأجر للقيام بأي عمل يطلب منه قد لا يرضى العامل المقيم بطريقة نظامية القيام به بأقل من ضعف الأجر وهو ما يوجد مشكلة أخرى لا يدرك المواطن خطورتها، فقد يكون منهم المجرم أو المصاب بمرض معدي، ومنهم من يمارس أعمال ليست من تخصصه ودون سابق دراية بها، بالإضافة إلى التحويلات العالمية للمهاجرين غير الشرعيين عن طريق تحويل مبالغ مالية ضخمة نتيجة قيام البعض منهم بأعمال غير مشروعة و التي تدر مبالغ كبيرة إلى عدة بلدان في غفلة من الجهات الرسمية عن طريق مقيمين نظاميين وبالتالي فإن ذلك ينعكس سلباً على الوضع الاقتصادي المحلي.<sup>1</sup>

**ثانياً: بالنسبة للدول المصدرة للهجرة غير الشرعية:** فإن إيجابيات الظاهرة بالنسبة للدول المصدرة تتمثل في التحويلات المالية التي تتدفق إليها من مواطنيها المهاجرين، والتي تسهم في التنمية الاقتصادية، وتحسين مستويات المعيشة لباقي السكان، وفي هذا المجال تشير البيانات إلى أن تحويلات المهاجرين إلى أوطانهم بلغت عام 2005 نحو 200 مليار دولار، وذلك بخلاف تكلفة المهاجرين غير الشرعيين التي بلغت ضعف هذا المبلغ، ومع ذلك فإن للهجرة غير الشرعية آثاراً سلبية على الدول المصدرة والمتمثلة في:

أ/- ارتفاع أعداد المهاجرين وخاصة من الحرفيين والمزارعين، يؤدي إلى حدوث ندرة في الكفاءات والتميزين في هذه المجالات وبالتالي حدوث خلل مهني في الكفاءة الإنتاجية لهذه البلدان.

<sup>1</sup>- أحمد عارف ارحيل الكفارنة، "الهجرة غير المشروعة من دول العالم الثالث و آثارها السلبية على المجتمع الأوروبي"، على الرابط: [www.AASRC.org.DOC](http://www.AASRC.org.DOC)، (2017-03-20).

ب/- نقص في العمالة المؤهلة يؤدي إلى زيادة هائلة في معدلات الأجور للمتواجدين من هذه الفئات، ما يؤثر على هيكل الأجور والتكلفة الاقتصادية للسلع والمنتجات.

ج/- إبطاء العمالة الوطنية التي لم تتجح في الهجرة، وفقدان الحافز على التقدم والتطوير، فقد يصل الأمر ببعضهم إلى الشعور بعدم الولاء للمؤسسات الوطنية نتيجة للمقارنة بين ما يتقاضاه في وطنه وما يتقاضاه أقرانه في دول المهجر.

د/- قبول بعض المهاجرين غير الشرعيين العمل في مجالات لا تتناسب مع مهاراتهم الأمر الذي يوقفهم عن اكتساب مهارات جديدة.

وعلى الرغم مما تجلبه قوة المهاجر من تحويلات مالية إلى بلده الأصلي يساهم في التنمية المحلية، غير أن هذا الأمر لا يخلو من سلبيات، تتمثل في: كون التحويلات لا تذهب بالضرورة إلى قنوات الاستثمار الإنتاجية، ولكنها غالباً ما توظف في مجالات ذات الربحية السريعة التي قد تتعارض مع متطلبات التنمية الحقيقية، كما أن للتقلبات التي قد تحدث في قيمة التحويلات من سنة إلى أخرى، تأثيرات على ميزان المدفوعات للدول المصدرة للعمالة من خلال عدم استقراره، مع زيادة معدلات التضخم في الدولة الأم المنتجة بواسطة نقل أنماط الإنفاق الاستهلاكي.<sup>1</sup>

إن من شأن ذلك إحداث اضطرابات في العلاقات بين الدول المصدرة و المستقبلية بسبب الاختلال في المجال الاقتصادي لدول المقصد و استفادة الدول المصدرة من عوائد و محصلات ما قام بجنيه مهجروها غير الشرعيين ، باتخاذها إجراءات صارمة قد تصل أحياناً إلى قطع العلاقات فيما بينها بسبب تهاون هذه الدول في إيجاد حلول فعلية للحد من تدفق أعداد المهاجرين غير الشرعيين من أراضي باتجاه الدول المستقبلية .

<sup>1</sup> -شعبان حمدي، مرجع سابق، ص 9 ، 10.

### المطلب الثالث: آثار الهجرة غير الشرعية على المستوى الأمني

لقد شكلت أحداث 11 سبتمبر 2001، منعرجاً على موقف الدول المعنية بالهجرة غير الشرعية إلى دول المهجر لاسيما دول الإتحاد الأوروبي، والولايات المتحدة الأمريكية، وهذا لاتخاذها بعداً أمنياً، وأصبحت تمثل مصدر تهديد، إضافة إلى كلفتها الاقتصادية من جهة، وربط الحركات الإسلامية المتطرفة بالإرهاب الدولي، ونظراً لتوافد نسبة كبيرة من هؤلاء المهاجرين من البلدان الإسلامية، تزامناً مع ارتفاع عدد التهديدات الإرهابية في دول أوروبا من جهة ثانية، فأصبح ينظر لهؤلاء المهاجرين على أنهم يمثلون تهديدات إرهابية، كأن تختبئ تحت مظلتهم عناصر إرهابية، أو عناصر الجريمة المنظمة، مثل شبكة الترويج المخدرات، هذا فضلاً عن تمسك نسبة مهمة منهم لدينهم في دول المهجر، مما يجعلهم محل تصنيف في خانة المتطرفين الإرهاب من طرف السلطات الأمنية لبلدان المهجر، أو انخراط عدد منهم ضمن الجريمة المنظمة أو ضمن شبكات ترويج المخدرات، مما يجعلهم محل تحقيقات أمنية وقمع متواصل، وبذلك فقد ربطت هذه المواضيع كلها بالأمن الأوروبي، وما زاد الهاجس الأمني لدول الإتحاد الأوروبي في الفترة الأخيرة هو ما شهدته الدول العربية من تدهور للأوضاع الأمنية وزيادة أعداد اللاجئين في دول الجوار و تنامي الخوف من طاهرة الهجرة غير الشرعية للدول الأوروبية هرباً من حالة النزاعات والصراعات الداخلية.<sup>1</sup>

وعن أهم الآثار الأمنية التي قد تعرفها الدول المصدرة والمستقبلة للهجرة غير الشرعية

والممكن إيجازها كالاتي:

<sup>1</sup>-أسية بن بوعزيز، سياسة الإتحاد الأوروبي في مواجهة الهجرة غير الشرعية، على الرابط: [www.dirassat.org](http://www.dirassat.org) ، ص 33، (2017-04-26).

أولاً: بالنسبة للدول المستقبلة للهجرة غير الشرعية:

أ/- تهديد الأمن العام من خلال ظواهر العنف والتدمير من الأقليات، والمظاهرات والإضرابات المتكررة لتحسين شروط العمل.

ب/- تسلل عناصر تنتمي إلى جماعات أو عصابات إرهابية تسعى إلى القيام بأعمال إرهابية تزعزع الأمن داخل البلاد.

ج/- تزايد جريمة الاتجار بالبشر، من خلال عصابات المافيا التي تستغل رغبة المهاجرين في الهجرة بالخداع و القمع و القهر العقلي والجسدي.

د /- استغلال المهاجرين غير الشرعيين في خدمة أغراض سلبية لأمم أخرى فيأخذون منهم الخونة والجواسيس.

ثانياً: بالنسبة للدول المصدرة للهجرة غير الشرعية:

أ/- انتشار مكاتب التفسير الوهمية، التي تمارس عمليات النصب والاستغلال لجمع مبالغ كبيرة من الضحايا المغرر بهم.

ب/- ظاهرة السوق السوداء وجرائم النقد التي تؤثر على اقتصاد الدول المصدرة للهجرة غير الشرعية.<sup>1</sup>

ج/- ظهور جرائم التهريب وعمليات الاستيراد والتصدير مع التهريب الضريبي، و تحرير الشيكات بدون رصيد، والغش التجاري، وتبييض الأموال، وتزييف العملات، والاتجار بالمخدرات، كلها جرائم تعوق عملية التنمية في البلاد.

<sup>1</sup>-شعبان حمدي، مرجع سابق، ص 11 ، 12.

وللحفاظ على الاستقرار الأمني على المستوى المحلي والدولي، لا بد من العمل على التنسيق الأمني للدول المصدرة والمستقبلة للهجرة غير الشرعية، من خلال وضع أجهزة متخصصة تعنى بالمهاجرين غير الشرعيين من خلال، جمع المعلومات، والتحقيق في منظميها، تنظيم عملية سيرها وعملها مع تطوير وسائل استعلامية سواء الداخلية والخارجية كالإنتربول،\* ما يضمن فعالية العمل المُنسَق عن طريق التحري والبحث عن شبكات المهريين ومنظمي الهجرة غير الشرعية، مستغلة ضعف الأفراد وقلة حاجاتهم، وسعيًا منهم لتحقيق الأرباح المالية والتي عادت ما توظف في تمويل جرائم أخرى، كالاتجار بالأسلحة والإرهاب بما فيها الجرائم المنظمة العابرة للحدود، وكذا الوقوف على ما قد ينجر عن الظاهرة من أبعاد أمنية خطيرة تؤثر على استقرار الدول المستقبلية وعلى أمن مواطنيها، بالإضافة إلى تعزيز آليات التعاون الفني، والأمني، والقضائي، والتشريعي، وفي إطار احترام حقوق الإنسان، مع ضبط الحدود البرية والبحرية للحد من الهجرة غير الشرعية على الحدود بين الدول وتبادل المعلومات الإستخباراتية.

### المطلب الرابع: آثار الهجرة غير الشرعية على المستوى الثقافي

يعد الاختلاف الثقافي والحضاري والقيمي وحتى الأخلاقي بين الدول المصدرة و الدول المستقبلية للمهاجرين عاملاً مؤثراً بصورة مباشرة وغير مباشرة على سلوكيات هؤلاء ، فقد يعاني المهاجر سواء النظامي أو غير النظامي من آثار نفسية تصاحب عملية هجرته نحو بلد يختلف عن ما كان يعيش فيه، و ذلك بسبب التوتر النفسي الذي يشعر به ما ينعكس سلباً على وضعه

\*-الإنتربول: (Interpol) هي: اختصار لكلمة الشرطة الدولية أو International Police، واسمها الكامل هو: منظمة الشرطة الجنائية الدولية، International Criminal Police Organization، وهي أكبر منظمة شرطة دولية أنشئت في عام 1923 تضم قوات شرطة 190 دولة، ومقرها الرئيسي في مدينة، ليون بفرنسا، وللمنظمة أربعة لغات رسمية هي: العربية، الإنجليزية، الفرنسية، الإسبانية؛ يتبادل أعضاء الشرطة الدولية المعلومات عن المجرمين الدوليين، ويتعاونون فيما بينهم في مكافحة الجرائم الدولية، مثل جرائم التزييف، والتهرب وعمليات الشراء والبيع غير المشروعة للأسلحة، ويحتفظ أفراد المنظمة بسجلات الجرائم الدولية، ويساعدون الأعضاء في النواحي العملية، ويقومون بتدريب وعمل استشارات لأفراد الشرطة.

## الفصل الأول: مدخل مفاهيمي لظاهرة الهجرة غير الشرعية

الصحي والنفسي والاجتماعي، و دخوله في حالة من القلق والاكتئاب والشعور بالوحدة والاعتراب بالإضافة إلى تعرضه لبعض الأمراض النفسية والجسمية، وللتقليل من هذه الحالات يلجأ المهاجر لمسايرة المجتمع الجديد بهدف تحقيق بعض التكيف معه و إيجاد مكانا له في مختلف شؤون الحياة العادية على أساس كفاءته وأهليته بجعل لغة البلد المهاجر إليه وعاداته جزء منه وبأسلوب متقن مع سعيه للتوافق مع الثقافة الجديدة و التعايش معها<sup>1</sup>، غير أنه قد يفشل في تحقيق ذلك إذا ما افتقد لاستراتيجيات المسايرة، فيعزل عن كل ما هو خارجي مختلف، أو يتمرّد على الواقع المغاير و يختار التطرف كوسيلة للتعبير عن رفضه لهذا الاختلاف.

ومن أبرز ما قد تفرزه الهجرة الخارجية الشرعية منها أو غير الشرعية التعدد الثقافي، والهوياتي إذ تعيش اليوم مجتمعات مختلفة من حيث الدين، والهوية، واللغة، والثقافة، والعادات، والتقاليد مع بعضها البعض في دولة واحدة في أماكن مختلفة حول العالم، فمثلا الدولة الواحدة في أوروبا تتعد فيها جاليات دول مختلفة، دينيا ولغويا، رغم تفوق بعض هذه الجاليات على الباقي، بامتلاكها القوة والنفوذ، وبالتمييز العنصري للجاليات الأقوى على أقليات باقي الجاليات، وأن التعدد الثقافي في مكان معين أو مجتمع ما أو دولة سواء كان ماديا أو غير مادي، قد يخلق تمييز العنصري بين الأفراد وعدم المساواة بينهما، بناء على الأصل أو اللون أو العرق أو الدين أو الجنسية أو اللغة مما يؤدي إلى العنف والتفكك، أو قد ينعكس سلبا على وحدة المجتمع أو البلد، ومن أبرز أمثلة التمييز العنصري في العالم، الصهيونية، والنازية، أو التمييز بين البيض والسود في كل من جنوب إفريقيا، أو في الولايات المتحدة الأمريكية.

<sup>1</sup> - خالد إبراهيم حسن الكردي، الهجرة غير الشرعية: الأبعاد الأمنية والإنسانية، على الرابط : <http://www.uh1.ac.ma/actualites> .(2017-05-04).

ويترتب عن الهجرة، سواء شرعية أو غير شرعية، نشر ثقافة المهاجرين، ولغاتهم، وأفكارهم، وتراثهم الثقافي، وينتج عنه تنوع ثقافة بلد المهجر، ونقل حضارة بلده الأصلي، كما أنها مصدر تجديد وإبداع و باعث للتضامن بين أفراد المجتمع الواحد من أجل البناء وتجديد الثقافات، ما سيؤثر بشكل أو بآخر على جلب السياح، ورفع مستويات التنمية الاقتصادية لهذه الدولة مما ينعكس على رفاهية مواطنيها.

وهناك من يرى أن الإقرار بالتعدد الثقافي قد يلغي القول بالأصل أو الهوية الواحدة كما قد يلغي التفاضل بين الثقافات والاعتقاد بسمو ثقافة على أخرى، غير أن الكثير من الأشكال الثقافية تؤدي إلى صراعات ونزاعات بين الجماعات والشعوب ولكن بتجاوز الصراع يحصل الارتقاء إلى المستوى التعايش السلمي ويسود الاحترام المتبادل، والتسامح.

كما أن الهجرة الشرعية أو غير شرعية، من شأنها توسيع مفهوم المواطنة، إذ يحصل الفرد على جنسية دولة ما بصورة قانونية وشرعية، إذا توفرت فيه شروط الحصول على جنسية هذا البلد، سواء بالزواج بمن يحمل جنسية هذه البلد، أو الإقامة لفترة محددة أو أن يكون قد ولد في هذا البلد حتى ولو كان والديه لا يحملان جنسية البلد أو أن يكون قد استثمر فيه، وغيرها من الشروط للحصول على جنسية هذا البلد، يكون بذلك قد ارتبط هذا المهاجر بدولة المهجر برابط الانتماء، السياسي أو الاجتماعي، أو غيره، ويتحول إلى مواطن مزدوج الجنسية، وقد تتعدد جنسيات المهاجر، فيتمتع بجنسية عدة دول مع استفادته من جميع حقوق المواطنة بما فيها ما يلزمه من واجبات اتجاهها باعتباره جزءا منها.

خلاصة الفصل:

يلجأ المهاجرون للهجرة غير الشرعية كوسيلة للهروب من واقعهم المرير، الذي همشوا فيه، متجهين نحو تحد يعرضهم للخطر، وذلك أملا منهم في تحسين ظروفهم المعيشية، غير مبالين بمخالفتهم للقوانين والتشريعات المعمول بها للخروج من إقليم دولتهم الأصلية نحو إقليم دولة أخرى، سواء تم هذا الخروج من مراكز العبور البرية أو البحرية أو الجوية، بوسائل احتيالية أو بتزوير الوثائق، أو عن طريق المنافذ والمسالك غير المحروسة، ما يجعلها تختص بجملة من الاختلافات عن غيرها من الظواهر المرتبطة بها كتتهريب المهاجرين أو الاتجار بالبشر.

كما تمثل الهجرة غير الشرعية تهديد لدول المصدر والمقصد على السواء، وذلك في كافة المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والأمنية والثقافية، ما يدفع بها إلى الوقوف على أسبابها الحقيقية بغية تحديد العوامل المفسرة لها وصولا إلى تداعياتها، وانعكاساتها المختلفة من أجل الوصول إلى الحلول الناجعة للحد منها و من آثارها وذلك من خلال اتخاذ الإجراءات والتدابير اللازمة للوقاية منها.

## الفصل الثاني

ظاهرة الهجرة غير الشرعية في دول الاتحاد الأوروبي

## الفصل الثاني: ظاهرة الهجرة غير الشرعية في دول الاتحاد الأوروبي وآليات مكافحتها.

### تمهيد

تعود أسباب ظاهرة الهجرة غير الشرعية نحو أوروبا لعدة ظروف اقتصادية و اجتماعية وثقافية وسياسية و أمنية يعيشها الفرد المهاجر في وطنه الأصلي متخذاً من البحر وسيلة للوصول إلى دول جنوب أوروبا باستعمال قوارب ومراكب بحرية تفتقد إلى أدنى معايير الأمن والسلامة ، نظراً للمصير الحتمي الذي ينتظر هذا المهاجر غير الشرعي، إما الموت غرقاً في عرض البحر أو فشل مشروع هجرته عند إيقافه أو طرده أو سجنه من طرف حراس السواحل.

و نظراً لخطورة الظاهرة على أمن و استقرار دول الاتحاد الأوروبي فقد سعت هذه الأخيرة جاهدة لوضع آليات عديدة للحد منها أو على الأقل التقليل من انعكاساتها و تأثيراتها السلبية على وحدتها و انسجامها، مع إشراك جميع الدول المصدرة للمهاجرين غير الشرعيين عن طريق إبرام اتفاقيات دولية سواء ثنائية أو متعددة الأطراف تتعلق بمكافحة الهجرة غير الشرعية و كذا توقيع شراكات تنموية من شأنها تحسين الوضع الاقتصادي و التنموي في البلدان النامية و التي تعرف نسب عالية من المهاجرين غير الشرعيين كخطوة أساسية نحو التحجيم من أعدادهم المتزايدة بسبب التغيرات الحاصلة على الساحة الدولية من حروب و نزاعات داخلية و كذا تراجع معدلات التنمية و تدني مستوى المعيشي للفرد و التي تشكل جميعها عوامل طرد نحو وجهة أفضل تعرف التقدم و الرخاء الاقتصادي و الاستقرار الأمني و السياسي.

لذا تم تقسيم هذا الفصل إلى مبحثين ، خصص المبحث الأول للهجرة غير الشرعية في دول الاتحاد الأوروبي و الذي عولج فيه التطور التاريخي للظاهرة نحو الإتحاد ، و أهم دوافع اهتمام هذا الأخير بها ، و عن أسباب اختيار المهاجرين غير الشرعيين للاتحاد الأوروبي كوجهة

## الفصل الثاني: ظاهرة الهجرة غير الشرعية في دول الاتحاد الأوروبي وآليات مكافحتها.

---

مفضلة ، و مختلف مراحل تجريم و تنظيم الهجرة غير الشرعية ، أما المبحث الثاني فقد خصص للمبادرات المختلفة المتخذة من طرف الاتحاد الأوروبي والدول المصدرة للمهاجرين للحد من ظاهرة الهجرة غير الشرعية من خلال تحديد مختلف الآليات السياسية و الأمنية و الاقتصادية والإعلامية لمكافحتها.

## الفصل الثاني: ظاهرة الهجرة غير الشرعية في دول الاتحاد الأوروبي وآليات مكافحتها.

### المبحث الأول: الهجرة غير الشرعية في دول الإتحاد الأوروبي أسبابها

#### وتداعياتها.

عرف الاتحاد الأوروبي تطورا في ظاهرة الهجرة غير الشرعية ، لتنتقل هذه الأخيرة من مشكلة تشغل الإتحاد الأوروبي إلى بلدان شمال إفريقيا و الساحل ا لإفريقي ، و بتزايد عدد المهاجرين الذين يأخذون البحر كوسيلة للانتقال إلى الضفة الشمالية اتسع حجم المخاطر الذي يواجه أمن و استقرار الدول الأوروبية ما جعل إشراك جميع المعنيين بالظاهرة لزاما للحد منها.

لذا سنتناول في هذا المبحث مراحل تطور الهجرة غير الشرعية اتجاه الاتحاد الأوروبي والدوافع التي أدت بالإتحاد الأوروبي إلى الاهتمام بها ، وأهم الأسباب التي دفعت المهاجرين غير الشرعيين لاختيار الاتحاد الأوروبي كوجهة مفضلة لهم و ذلك من خلال المطالب التالية:

#### المطلب الأول: نبذة تاريخية عن تطور الهجرة غير الشرعية تجاه دول الاتحاد الأوروبي

الهجرة غير الشرعية نحو دول الاتحاد الأوروبي عرفت تطورا تاريخيا و مرت عبر ثلاث محطات رئيسية بدايتها كانت قبل عام 1985 حيث لم يكن لهذه الظاهرة الأهمية التي هي عليها حاليا كون الدول الأوروبية كانت بحاجة لليد العاملة القادمة من الجنوب ، مع تحكمها في حركة تدفق المهاجرين من الجنوب عبر قنوات التجمع العائلي ، سيما وأنها كانت تهدف إلى إعادة بناء أوروبا موحدة و جديدة بعد خروجها من الحرب العالمية الثانية بخسائر كبيرة مادية و بشرية ، لتمر بعدها الهجرة غير الشرعية بالمرحلة الثانية ما بين عامي 1985 و 1995 ففي هذه المدة تم إعادة تعمير أوروبا و اكتفائها من اليد العاملة المهاجرة التي كانت تتوافد إليها سنويا لما وجدته

## الفصل الثاني: ظاهرة الهجرة غير الشرعية في دول الاتحاد الأوروبي وآليات مكافحتها.

من سوق عمل يوفر فرص العيش الكريم بالإضافة إلى ما كان ينقله القاطنون من المهاجرين بها من مظاهر الحياة الرغدة، مما دفع بدول أوروبا إلى اتخاذ تدابير احترازية الغرض منها الحد من توافد المهاجرين إليها بعد غلق مناجم الفحم في كل من فرنسا و بلجيكا ، أما المرحلة الثالثة فهي الفترة الممتدة من 1995 إلى غاية الآن و الذي أخذت فيه طابعا أمنيا صارما لجأت فيه الدول الأوروبية إلى نهج سياسة أمنية صارمة عبر تنفيذ مقررات " القانون الجديد للهجرة " \* الذي تبني إجراءات صارمة بخصوص مسألة التجمع العائلي ، و إبرام اتفاقيات مع دول الجنوب حول ترحيل المهاجرين غير الشرعيين ، وكرد فعل تجاه هذه السياسة بدأ ما يعرف بالهجرة غير الشرعية التي يتوجه فيها الأفراد نحو الدول الأوروبية بطريقة غير قانونية ، الأمر الذي جعل من هذه الظاهرة تشرك اهتمام جميع الدول المطلة على حوض المتوسط.

فالهجرة غير الشرعية نحو أوروبا هي نتاج لما تعرفه دول هذه الأخيرة من تطور و تقدم في جميع المجالات و كذا للصورة النمطية التي ينقلها جميع من هاجر إليها عن الدولة المتحضرة والمتمدنة ، و أن ما اتخذته أوروبا من إجراءات صارمة للتقليص من عدد المهاجرين إليها فتح المجال لطريق الهجرة السرية التي تتخذ من السبل غير القانونية منفذا للعبور إلى الوجهة المقصودة لتستغل فيها عصابات التهريب ضعف المهاجرين لتحقيق مكاسب مادية دون مراعاة الجانب الإنساني و لا الأخلاقي في طريقة توصيلهم للصفة الأخرى بعيدا عن شروط الأمن والسلامة .

\*يتضمن القانون الجديد للهجرة ، إجراءات ضد المهاجرين السريين، بمن فيهم القصر، خاصة المعنيين بالطرود الإجباري إلى بلدانهم الأصلية، من خلال مرافقتهم إلى المطارات لترحيلهم، وإخضاعهم لعقوبة "عدم الانصياع" في حالة أبدوأ تعنتا أو معارضة على قرار الترحيل، التي أقرها قانون الهجرة الجديد "العودة"، وحددها بالسجن من 6 أشهر إلى سنة ونصف السنة، وبقرار حرمان المهاجر المعني من دخول فضاء الاتحاد الأوروبي لمدة خمس سنوات.

## الفصل الثاني: ظاهرة الهجرة غير الشرعية في دول الاتحاد الأوروبي وآليات مكافحتها.

ففي مقابل الإجراءات التي سعت دول الاتحاد الأوروبي إلى تفعيلها للحد من تدفق المهاجرين ، و لتزايد عدد الوافدين غير الشرعيين ، وقعت في مآزق الخروج من معضلة جديدة، لتعيد حينها رسم سياساتها الداخلية و الخارجية تجاه وضع خلقته من خلال تضيق الدخول إلى أراضيها بالطرق القانونية ، نتيجة الانعكاسات المختلفة التي عرفتتها جراء ذلك.

### المطلب الثاني: دوافع اهتمام الاتحاد الأوروبي بالهجرة غير الشرعية

بسبب تفاقم ظاهرة الهجرة غير الشرعية و المشاكل العديدة الناجمة عنها و انعكاساتها السلبية سيما على دول الاتحاد الأوروبي الأمر الذي دفع بها إلى زيادة الاهتمام بكيفية الحد منها أو على الأقل التقليل من تداعياتها و أنه من بين أهم الدوافع التي أثرت في ضرورة التفكير في آليات الوقاية من الهجرة غير الشرعية ما يلي:

-الإخلال بالبناء الديمغرافي: فالتدفق المستمر و المتزايد للمهاجرين غير الشرعيين إلى

دول أوروبا سيؤدي إلى تهديد كيان السكان الأوروبيين الأصليين.<sup>1</sup>

-الإخلال بالنواحي الأمنية : فعدم حمل المهاجرين غير الشرعيين لهويات تثبت

شخصيتهم، لا يسمح في حال ارتكابهم لجرائم إكمانية التعرف عليهم ما يؤدي إلى تفشي المشاكل و الجرائم في المجتمعات الأوروبية.<sup>2</sup>

-الإخلال بالوضع الاقتصادي: على الرغم من أن المهاجرين غير الشرعيين يمثلون أهم

مصدر لليد العاملة الرخيصة غير أن هذا يعد مشكلا أساسيا في زيادة ظاهرة البطالة في دول

<sup>1</sup> - عبد النور ناجي، الأبعاد غير العسكرية للأمن في المتوسط "ظاهرة الهجرة غير القانونية في المغرب العربي"، الملتقى الدولي الجزائر و الأمن في المتوسط، واقع و آفاق ، قسنطينة، منتوري، 2008، ص121.  
<sup>2</sup> - المرجع نفسه، ص121.

## الفصل الثاني: ظاهرة الهجرة غير الشرعية في دول الاتحاد الأوروبي وآليات مكافحتها.

الاتحاد الأوروبي ، و يؤدي إلى إحداث خلل في سوق العمل الأوروبية باعتباره منافسا قويا لليد العاملة المحلية ، نتيجة انتشار العمالة العشوائية غير الضرورية و ذات الإنتاجية المنخفضة مع ظهور سوق موازية للعمالة المتسللة التي تقبل أجور قليلة رغم شروط العمل القاسية.<sup>1</sup>

- مشكلة الأقليات: لقد حملت الحرب الباردة بعد نهايتها تغيرات في الساحة الدولية ، ما أدى إلى تصاعد الأفكار القومية التي خلقت العديد من الحروب و النزاعات داخل حدود الدولة الواحدة ، و أن للهجرة غير الشرعية تأثيرا على النمو الديمغرافي والواقع السكاني في أوروبا عن طريق خلق أقليات تطالب بحقوقها ، مشكلة بذلك أزمة تهدد أوروبا.<sup>2</sup>

فتعرض المهاجرين غير الشرعيين للإقصاء من الحياة الاجتماعية و سوء المعاملة والتهميش يؤدي بالأفراد إلى المطالبة بحقوقهم نتيجة الأوضاع المتردية التي يعيشونها ، و أن عامل التفريق الموجود داخل الدول الأوروبية و الراجع في الأساس إلى سياسة التمييز بين المهاجرين غير الشرعيين و السكان الأوروبيين الأصليين و كذا التمييز بين المهاجرين غير الشرعيين في حد ذاتهم القادمين من الضفة الجنوبية للمتوسط و خاصة من الدول العربية والإسلامية منها ، و بين المهاجرين غير الشرعيين القادمين من الضفة الشرقية لأوروبا بعد انهيار الاتحاد السوفيتي، أدى إلى بروز العنصرية و تصاعدها في بداية التسعينات من غرب أوروبا ، فأصبح المهاجرون غير الشرعيين يلامون على كل ما يحدث من مشاكل من جريمة منظمة و تفشي ظاهرة التسول.<sup>3</sup>

<sup>1</sup> -جمال ساسي ، مصادر التهديد الجديدة للأمن في المتوسط ، الملتقى الدولي الجزائر و الأمن في المتوسط، واقع و آفاق ، قسنطينة : منتوري ، 2008 ، ص157.

<sup>2</sup> -محمد عبد اللطيف راضي عمارة ، ظاهرة الهجرة غير الشرعية إلى أوروبا عبر بلدان المغرب العربي، مذكرة ماجستير، (أكاديمية الدراسات العليا طرابلس: قسم العلوم السياسية ، 2008 ، غير منشورة ) ، ص 71 .

<sup>3</sup> -المرجع نفسه، ص 71.

## الفصل الثاني: ظاهرة الهجرة غير الشرعية في دول الاتحاد الأوروبي وآليات مكافحتها.

-مشاكل النفقات : إن تشديد الإجراءات على الحدود و ملاحقة المهاجرين غير الشرعيين و احتجازهم و إعادة تسفيرهم يؤدي بالدول الأوروبية إلى تحديد ميزانية كاملة لمثل هذا النوع من الأعمال و هو ما يؤدي إلى زيادة نفقاتها.<sup>1</sup>

-مشاكل اجتماعية: ارتبطت ظاهرة الهجرة غير الشرعية بالعديد من المشاكل كتجارة المخدرات القادمة من بعض دول الشرق الأوسط ، شمال إفريقيا ، أفغانستان، شرق أوروبا ، وأمريكا اللاتينية المتجهة نحو أوروبا الغربية من خلال التنقل عبر روسيا ، تركيا و جنوب البحر المتوسط، كما ترتبط هذه الظاهرة بمشاكل أخرى انتشرت في المجتمع الأوروبي و أصبحت تهدد استقراره و أمنه و هي شبكات التجارة بالبشر و الدعارة بالاشتراك مع عصابات الجريمة المنظمة العابرة للحدود، كما ترتبط الهجرة غير الشرعية بجرائم التزوير ، الرشوة ، و الاعتداء على الأشخاص والأموال.<sup>2</sup> بالإضافة إلى تنامي الأحياء العشوائية و تدني الخدمات الضرورية .

-المشاكل الصحية: قد يشكل المهاجرون غير الشرعيين مصدرا لنشر الأوبئة و الأمراض مثل الإيدز ، السارس ، الالتهاب الكبدي الوبائي ، مع عدم امتلاكهم للإمكانيات اللازمة لتحمل نفقات العلاج ، فمعظمهم ليسوا مؤمنين صحيا.<sup>3</sup>

تعاني الدول الإفريقية من الأمراض و الأوبئة كالمالاريا ، والسل الرئوي ، والايديز وذلك حسب تقارير منظمة الصحة العالمية التي أشارت إلى أن عدد المصابين بفيروس ( HVI ) قد ارتفع من 11 مليون شخص سنة 1991 إلى ما لا يقل عن 33 مليون حالة في عام 1999

1 - المرجع نفسه، ص 71.

2 - ناصر حامد ، المهاجرون في أوروبا بين مكافحة الإرهاب و مشكلة الاندماج ، ( مجلة السياسة الدولية ، مصر ، مؤسسة الأهرام ، العدد 163 ، المجلد 42 ، جانفي 2006 )، ص 63.

3 - عثمان الحسن محمد نور ، ياسر عوض الكريم المبارك ، الهجرة غير الشرعية و الجريمة المنظمة، ( الرياض : مركز الدراسات و البحوث ، 2008 )، ص 83.

## الفصل الثاني: ظاهرة الهجرة غير الشرعية في دول الاتحاد الأوروبي وآليات مكافحتها.

منها 22,5 مليون حالة في إفريقيا وحدها أي بنسبة 67,5% وفي عام 2003 بلغت النسبة في إفريقيا وحدها 26,6 مليون حالة من إجمالي 40 مليون حالة على مستوى العالم ، أي ما يعادل 66,5% وقد تم العثور على حالات عديدة مصابة بأمراض مثل الايدز والوباء الكبدي وغيرها من الأمراض بين المهاجرين غير الشرعيين في كثير من معسكرات الاعتقال المنتشرة في ليبيا، كما حصل في مخيم الهجرة غير الشرعية في منطقة توكره حيث وجدت عدة حالات من السودان وغانا وبنغلاديش.<sup>1</sup>

**المطلب الثالث: دوافع المهاجرين غير الشرعيين لاختيار الاتحاد الأوروبي كوجهة**

**مفضلة لهم**

تتعدد بواعث الهجرة غير الشرعية نحو أوروبا فمنها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والسيكولوجية و الجغرافية و قد أجمع العلماء على تقسيمها إلى عاملين يعدان المحرك الأساسي لظاهرة الهجرة الدولية سواء الشرعية أو غير الشرعية و هما:

### أولاً: العوامل الدافعة ( الطاردة )

هي عبارة عن مجموعة من العوامل التي تسبب هجرة الأفراد خارج أوطانهم ، و تتمثل في:

- العوامل السياسية: هي من أبرز العوامل التي أدت إلى حدوث العديد من الهجرات على مر التاريخ ، فمعظم الدول النامية التي تسود فيها النظم الدكتاتورية و النزاعات الداخلية و الانقلابات العسكرية تعرف هجرة مواطنيها نحو دول أخرى أكثر أمناً و استقراراً ، كما أن الرغبة في الفرار

<sup>1</sup> - أمبارك إدريس طاهر الدغاري، مخاطر الهجرة غير شرعية من إفريقيا إلى أوروبا و السياسات المتخذة لمكافحتها، ( المجلة الليبية العالمية ، جامعة بنغازي ، كلية التربية المرج ، العدد 08 ، يوليو 2016 )، ص 12.

## الفصل الثاني: ظاهرة الهجرة غير الشرعية في دول الاتحاد الأوروبي وآليات مكافحتها.

من الاضطهاد الذي يصادف الأفراد في أوطانهم الأصلية ، يحفز هؤلاء نحو البحث عن الحرية الدينية و السياسية، كما أن الحروب و الصراعات و التدخل الأجنبي في أجزاء كثيرة من القارة الإفريقية منذ أواخر الثمانينات في عدم الاستقرار السياسي بالمنطقة ، تسبب في تدهور الأوضاع الحياتية للمواطن الإفريقي الذي لم يجد أمامه سوى المغامرة بحياته و الهجرة بحثا عن الاستقرار و الأمن ، و للإشارة فإن جزء مهم من النزاعات في إفريقيا خلفها الاستعمار الأوروبي، الذي قام بنهب خيرات و مقدرات شعوبها من موارد طبيعية و بشرية ، و وضع الحدود بين بلدانهم دون مراعاة الوضع و الواقع الاجتماعي الإفريقي، مما أدى إلى نشوب العديد من الصراعات بين شعوب القارة ، مع إبرام اتفاقيات تبقي من هذه البلدان تابعة لأوروبا ، بالإضافة إلى ما تعرفه منطقة الشرق الأوسط ( سوريا ، العراق ، اليمن ) هي الأخرى من نزاعات داخلية ساهم كل ذلك في تنامي أعداد المهاجرين غير الشرعيين نحو أوروبا بحثا عن مناطق أكثر أمانا لهم.

- العوامل الاقتصادية : فتباين المستوى الاقتصادي بين الدول الطاردة و الدول المستقبلية نتيجة تذبذب وتيرة التنمية في هذه البلدان و التي لا تعرف اقتصادياتها تطورا متكاملا و شاملا في مختلف القطاعات و اعتماد أغلبها على الثروات الباطنية ينعكس سلبا على مستوى سوق العمل و منه زيادة نسب البطالة و الفقر و تدني المستوى المعيشي للفرد ، فخلافا لما نجده في دول المقصد فإن النمو الديمغرافي في الدول الموفدة مزال مرتفعا نسبيا و هو ما يؤثر على حجم السكان النشيطين و منه على عرض العمل في سوق الشغل ، لتمس بذلك البطالة شريحة كبيرة من الشباب الحاصلين على مؤهلات جامعية ، إذ تقدر نسبة البطالة على سبيل المثال في المغرب بحوالي 12% و تبلغ 21% في المجال الحضري ، أما في الجزائر تصل إلى نسبة 23,7% حسب إحصائيات المجلس الوطني الاقتصادي و الاجتماعي، و 15% في تونس، و

## الفصل الثاني: ظاهرة الهجرة غير الشرعية في دول الاتحاد الأوروبي وآليات مكافحتها.

أن هذا الضغط على سوق العمل يشجع على الهجرة خاصة في شكلها غير قانوني، و للحد من هذه الظاهرة لا بد من تنمية مستدامة قادرة على خلق فرص عمل سنويا فبالنسبة للدول الثلاث السابقة الذكر فالمغرب عليه توفير 400 ألف فرصة عمل ، و على الجزائر أن تخلق 500 ألف فرصة عمل ، أما تونس عليها أن توجد 100 ألف فرصة عمل، و من مخاطر البطالة زيادة حالات الفقر فقد بلغت نسبة السكان الذين يعيشون تحت خط الفقر في المغرب مثلا ما يقارب 14% ، كما يشكل الاختلاف في الأجور عاملا للتحفيز على الهجرة حيث أن الحد الأدنى للأجور يفوق 3 إلى 5 مرات المستوى الموجود في دول المغرب العربي، الذي غالبا لا يحترم من طرف أرباب العمل.<sup>1</sup>

إن الهجرة غير الشرعية لا تقتصر على إفريقيا فقط بل تمتد لتشمل كافة بلدان العالم وبالأخص الدول الواقعة في الجزء الجنوبي من الكرة الأرضية لأن أغلب هذه البلدان تعاني من ظروف اقتصادية و اجتماعية سيئة ، إذ تنعدم فيها فرص العمل ما يدفع بشباب هذه البلدان إلى البحث عن وسيلة تمكنهم من الوصول إلى دول الشمال الغني حتى و لو كلفهم ذلك حياتهم بغية تحسين أحوالهم الاقتصادية.

### ثانيا : العوامل الجاذبة

تتعدد العوامل الجاذبة للمهاجرين نحو دول المقصد و يتمثل أهمها فيما يلي:

-التقدم الحضاري و الثقافي، وفرص التعليم بجميع مستوياته و في مختلف الميادين تكون

متوفرة، الأمر الذي يجذب الأفراد التي تسعى للاستقرار ر في وسط اجتماعي متقدم.

<sup>1</sup> -سحر مصطفى حافظ، الهجرة غير الشرعية المفهوم الحجم و المواجهة التشريعية، على الرابط: [https://www.researchgate.net/publication/285227917\\_alhjrt\\_ghyr\\_alshryt\\_almfhw\\_m\\_w\\_al\\_hjm\\_w\\_almwajht\\_altshryt](https://www.researchgate.net/publication/285227917_alhjrt_ghyr_alshryt_almfhw_m_w_al_hjm_w_almwajht_altshryt) ، ( 2017-03-13 ) .

## الفصل الثاني: ظاهرة الهجرة غير الشرعية في دول الاتحاد الأوروبي وآليات مكافحتها.

-توفر مناصب العمل في مجالات الصناعة والخدمات والتجارة، فنظرا لما تعرفه دول أوروبا من تطور صناعي يخلق لديها الحاجة لليد العاملة و ذوي الاختصاصات فتتوجه اليد العاملة من الدول المصدرة نحوها بحثا عن فرص عمل بها.

- الاستقرار السياسي الذي يميز المجتمعات المتقدمة مع وجود هامش كبير من الحرية بالإضافة إلى إشباع الحاجبات النفسية و المادية من أهم العوامل التي تحفز الهجرة نحوها.

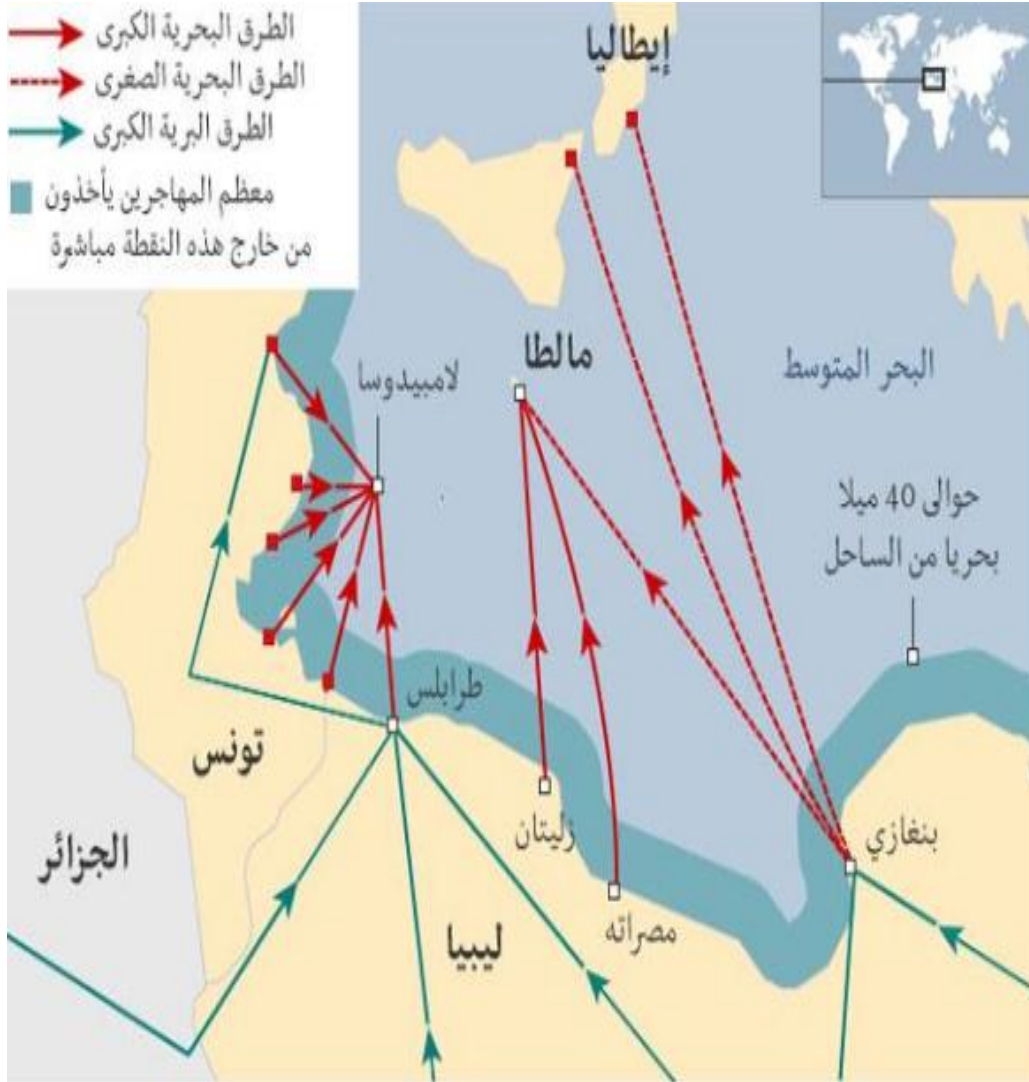
- تطور وسائل الاتصال و نقل المعلومات ساهم في زيادة معدلات الهجرة بنوعيهما الشرعية و غير الشرعية.<sup>1</sup>

- يعد قرب البحر الأبيض المتوسط الذي يصل بين إفريقيا و أوروبا ، عاملا مساهما في عملية انتقال الأفارقة و الشرق الأوسطيين إلى الضفة الشمالية للمتوسط ، كما تساهم شساعة الحدود الشمالية للقارة الإفريقية في تفاقم الظاهرة ، و يساهم عامل تقلب المناخ في الضفة الشمالية للمتوسط التي تعرف التصحر و زحف الرمال على الواحات الصالحة للعيش و الجفاف أسباب محفزة للهجرة نحو دول الاتحاد الأوروبي.

<sup>1</sup> - المرجع نفسه.

## الفصل الثاني: ظاهرة الهجرة غير الشرعية في دول الاتحاد الأوروبي وآليات مكافحتها.

الشكل رقم 02 : طرق الهجرة الرئيسية من شمال إفريقيا



المصدر: بي بي سي (bbc) على الرابط :

[http://www.bbc.com/arabic/worldnews/2015/05/150518\\_eu\\_migrants](http://www.bbc.com/arabic/worldnews/2015/05/150518_eu_migrants).

تمثل الخريطة الطرق البرية و البحرية و الكبرى و الصغرى التي يسلكها المهاجرين غير الشرعيين من دول شمال إفريقيا للوصول إلى إيطاليا الوجهة الأوروبية الأولى و التي تعد مقصد الآلاف منهم نحو دول الاتحاد الأوروبي لاحقا .

## الفصل الثاني: ظاهرة الهجرة غير الشرعية في دول الاتحاد الأوروبي وآليات مكافحتها.

الشكل رقم 03: أبرز الطرق التي يسلكها المهاجرون



المصدر: بي بي سي (bbc) على الرابط :

<http://www.bbc.co.uk/news/resources/idt-b3c95410-a7d7-4f4f-8ae2-3d753f45f5de>.

توضح الخريطة أهم المسالك و نقاط العبور التي يسلكها المهاجرون نحو دول المقصد

( تركيا ، إيطاليا ، اسبانيا ) ، انطلاقا من دول الساحل الإفريقي باتجاه دول العبور بشمال

إفريقيا.

## الفصل الثاني: ظاهرة الهجرة غير الشرعية في دول الاتحاد الأوروبي وآليات مكافحتها.

المطلب الرابع: تطور اهتمام الاتحاد الأوروبي بالهجرة غير الشرعية ( مراحل التجريم ،

مراحل التنظيم )

في بداية الثلاثينات لم تكن ظاهرة الهجرة غير الشرعية تشكل جريمة في الدول الأوروبية حتى أواخر الستينات، نظرا لحاجة هذه المجتمعات للأيدي العاملة، غير أنه فيما بعد أصبح وجود المهاجرين على أراضيها يشكل خطرا كبيرا على أمنها واستقرارها مما استوجب سن قوانين تقلل دخولهم إلى أراضيها، وتجسد ذلك بشكل واضح بعد أحداث 2011/09/11 وكذا عقب الثورات العربية وما سببته من مشاكل سياسية وأمنية كبيرة بما فيها كثرة أعداد اللاجئين العرب فيها ، فرارا من الحروب التي تعرفها دولهم الأصلية.

### أولاً: مراحل تجريم الهجرة غير الشرعية في أوروبا

في أوائل السبعينات عرفت دول الإتحاد لأوروبي اكتفاء نسبيا من اليد العاملة ما جعلها تتبنى إجراءات قانونية تهدف من خلالها إلى الحد من الهجرة غير الشرعية، وقد ازدادت هذه الإجراءات مع بداية تطبيق اتفاقية شنغن التي دخلت حيز التطبيق بداية من جوان 1985، والموقعة بين كل من فرنسا وألمانيا ولوكسمبورغ وهولندا والتي تسمح لحامل تأشيرة أي دولة من الدول الأوروبية الموقعة على هذه الاتفاقية بالمرور على أراضي بقية الدول<sup>1</sup>.

غير أن إجراءات الحد من هذه الظاهرة عرفت تطورا بعد عام 1990 وهو العام الذي شهد توسيع الاتحاد الأوروبي، ومنذ عام 1995 أخذت هذه المرحلة طابعا أمنيا لجأت من خلاله الدول

<sup>1</sup> نادية ليتيم و فتحة ليتيم، مرجع سابق.ص 2.

## الفصل الثاني: ظاهرة الهجرة غير الشرعية في دول الاتحاد الأوروبي وآليات مكافحتها.

الأوروبية إلى نهج سياسة أمنية عبر تنفيذ مقررات "القانون الجديد للهجرة"، والذي يستند إلى تبني إجراءات صارمة بخصوص مسألة الهجرة.

وكان لهذه الإجراءات تأثير سلبي أدى إلى زيادة حركة الهجرة غير الشرعية إلى القارة الأوروبية بشكل كبير، وذلك عبر وجهات أساسية مثل البوابة الشرقية المتمثلة في بولندا وروسيا وأوكرانيا وبوابة البلقان وصولاً إلى الخيار المفضل لدى العديد من الأفارقة وهو البوابة الإسبانية المغربية عبر مضيق جبل طارق.

و في قمة سالوكيني تم إيجاد سياسة موحدة بين كافة دول الاتحاد الأوروبي لمواجهة ظاهرة الهجرة غير الشرعية ، والتي عقدت في 2003/06/19 على ضوء التطورات السياسية والاندماجية التي عرفها الاتحاد الأوروبي، بعد التصديق على الدستور الموحد وهيكل الاتحاد الجديدة، واستحقاقات التوسع المستقبلي شرق القارة الأوروبية.

وقد حاولت هذه القمة وضع معايير موحدة لدول الاتحاد من أجل التصدي للهجرة السرية وتضييق فرض الدخول إلى أوروبا إلا وفق شروط محددة، غير أنها فشلت في تحقيق ذلك بسبب الخلافات بين الدول الأوروبية في تقييم موضوع الهجرة وأهميتها بالنسبة للاقتصاديات الأوروبية.<sup>1</sup>

### ثانياً: التنظيم الأوروبي للهجرة غير الشرعية

نظم الاتحاد الأوروبي العديد من الاجتماعات الثنائية والجماعية من أجل إيجاد حلول للهجرة غير الشرعية نظراً لمخاطر هذه الأخيرة، ومن أهم هذه الاجتماعات:

<sup>1</sup> - نادية ليتيم و فتيحة ليتيم ، مرجع سابق، ص 02.

## الفصل الثاني: ظاهرة الهجرة غير الشرعية في دول الاتحاد الأوروبي وآليات مكافحتها.

- عقد مؤتمر السنوي المتوسطي لمنظمة الأمن والتعاون بأوروبا التي تناول موضوع خصوصية دور المنظمة في سياسات الهجرة والاندماج وذلك في عام 2005.

- عقد مؤتمر أوروبي إفريقي لمكافحة الهجرة السرية بالرباط لإقامة شراكة بين الدول لإيجاد الحلول حول المهاجرين والربط بين المساعدات والتنمية ومكافحة الهجرة غير الشرعية وذلك في عام 2006.

- عقد مؤتمر باريس في عام 2008، وتم اعتماد اتفاقية الاتحاد الأوروبي للهجرة واللجوء باقتراح من فرنسا لتنظيم تدفق موجات الهجرة على ضوء الحاجة للأيدي العاملة في دول الاتحاد، وشارك في هذا المؤتمر نحو 80 وفداً، بينها وفود الدول 27 الأعضاء في الاتحاد الأوروبي و 27 دولة افريقية، واعتمد مؤتمر باريس برنامجاً للتعاون في الفترة ما بين عامي 2009 و 2011 في تنظيم ومكافحة الهجرة غير الشرعية، وتعزيز التنسيق والربط بين الهجرة والتنمية.<sup>1</sup>

**المبحث الثاني: المبادرات المختلفة المتخذة من طرف الاتحاد الأوروبي والدول المصدرة**

**للمهاجرين للحد من ظاهرة الهجرة غير الشرعية.**

شكلت أحداث 11 سبتمبر 2001 منعرجاً حاسماً في تغيير فكرة الاتحاد الأوروبي عن ما ستكون عليه الهجرة في الدول المشكلة له فقد أخذت بعداً دينياً مع بروز توجه يربط بين الإسلامية المتطرفة و الإرهاب الدولي و انتشار الأسلحة التي تتضاعف مع موجات الهجرة غير الشرعية على الدول الأوروبية و ما ينجر عنها من تداعيات تمس مختلف المجالات لذا عملت دول الإتحاد الأوروبي على وضع آليات سواء سياسية أو اقتصادية أو أمنية أو إعلامية للحد من

<sup>1</sup> - المرجع نفسه، ص 04.

## الفصل الثاني: ظاهرة الهجرة غير الشرعية في دول الاتحاد الأوروبي وآليات مكافحتها.

ظاهرة الهجرة غير الشرعية التي تعرف تزايدا مستمرا و هو ما سيتم معالجته في المطالب الأربع التي سيتم عرضها أدناه.

### المطلب الأول: الآليات السياسية للحد من ظاهرة الهجرة غير الشرعية

وضع الإتحاد الأوروبي جملة من الآليات السياسية و التي كانت ضرورة عليه للحد من مخاطر الهجرة غير الشرعية و تتمثل هذه الآليات في :

- حوار 5 + 5 : لقد ظهرت معالم الحوار 5+5 خلال الدورة الوزارية الأولى التي انعقدت بروما خلال شهر أكتوبر 1990 و شاركت فيه كل من فرنسا ، الجزائر ، تونس و ليبيا ، إيطاليا ، المغرب ، و ذلك على مستوى وزراء الخارجية ، وقد انعقدت الندوة الوزارية لهذا الحوار خلال شهر أكتوبر 1991 بالجزائر ، وكان من المفروض عقده سنة 1992 ، إلا أنه تعطل بسبب العقوبات التي فرضت على ليبيا 1992 ، و تجمد هذا الحوار مدة عشرية كاملة من 1991 إلى 2001 لينطلق من جديد خلال اجتماع وزارة خارجية الدول العشرة 2001 بلشبونة بمبادرة برتغالية ، ثم عقدت قمة منتدى 5+5 في تونس سنة 2003 ، كان الهدف منها هو إيجاد مقاربة مشتركة و شاملة لمعالجة المشاكل من خلال التعاون الحقيقي في مسائل الهجرة غير الشرعية و مسائل الأمن المختلفة ، و محاولة الاتفاق على عمل جماعي يضم أيضا الدول الإفريقية التي ينتسب إليها المهاجرون غير الشرعيين ، ما يجعل العمل معها ضرورة حتمية بإرجاع المهاجرين غير الشرعيين إلى أوطانهم شريطة موافقة دول العبور ، و يقترح المشروع على

## الفصل الثاني: ظاهرة الهجرة غير الشرعية في دول الاتحاد الأوروبي وآليات مكافحتها.

الدول المصدرة للمهاجرين غير الشرعيين معاقبة الأشخاص الذين هاجروا بطريقة غير الشرعية بالسجن لمدة تتراوح بين ثلاثة أشهر إلى عشرون عاما و بغرامات مالية.<sup>1</sup>

تسعى الدول المشاركة في مبادرة 5+5 إلى خلق حوار حقيقي مشترك ، و الذي يتعلق بالمسائل الخاصة بتزايد موجات الهجرة غير الشرعية من الجنوب إلى الشمال و الجريمة المنظمة و تجارة المخدرات و تبييض الأموال كتداعيات عن هذه الظاهرة ، و من أجل إيجاد حلول لها، تم عقد عدة اجتماعات من بينها اجتماع طرابلس 2010 و قمة مالطا 2012 .

فقد اجتمع وزراء عشرة بلدان أورو متوسطة في 13 ديسمبر 2010 بطرابلس لمناقشة مسألة الهجرة غير الشرعية ، و خلص الاجتماع على أن معالجتها لا ينحصر فقط بالإجراءات أمنية ، إذ ينبغي إقامة مشاريع تنموية في الدول المصدرة و إيجاد سوق للعمل و الإنتاج والخدمات فيها ، لتشجيع المهاجرين على البقاء في بلدانهم الأصلية، و قد تضمن البيان الختامي للاجتماع تحذيرا يتعلق بالتدفقات الكثيرة و التلقائية للهجرة غير الشرعية و احتمالات استغلال هؤلاء المهاجرين من قبل مجموعات إرهابية ، ما سيؤثر على أمن و استقرار أوروبا ، كما أجريت قمة في 06 أكتوبر 2012 اختتم فيها قادة دول و حكومات عشر دول متوسطة اجتماعهم على مدى يومين في مالطا جاء في البيان الختامي الذي أطلق عليه " فاليتا " على ضرورة التصدي للأسباب العميقة للهجرة غير الشرعية ، و أن إدارة تدفق المهاجرين لا يمكن أن يتم فقط بوسائل المراقبة.<sup>2</sup>

1 - أسية بن بوعزيز ، " سياسة الاتحاد الأوروبي في مواجهة الهجرة غير الشرعية "، على الرابط : [www.asjp.cerist.dz/en/downArticle/20/7/18/2712](http://www.asjp.cerist.dz/en/downArticle/20/7/18/2712) PDF ، ( 2017-04-29 ).

2 بشري شبيوط ، "تهديدات الهجرة غير الشرعية على الأمن الأوروبي"، في :

<http://maspolitiques.com/ar/index.php/fr/using-joomla/extensions/templates/bee5/home-page-bee5/9-uncategorised/1020-immih> ، (2017-04-29).

## الفصل الثاني: ظاهرة الهجرة غير الشرعية في دول الاتحاد الأوروبي وآليات مكافحتها.

- بيان الرباط 2006: طلبت حوالي 60 دولة إفريقية و أوروبية بتاريخ 13-07-2006 مساعدة المفوضية العليا لشؤون اللاجئين لمعالجة الهجرة غير الشرعية من إفريقيا وأوروبا ، و قد صدر بيان يتضمن أسس التعاون لمعالجة المشكلة مع احترام حقوق و كرامة المهاجرين واللاجئين و توفير الحماية الدولية مع المساعدة في تنفيذ التوصيات المتفق عليها.
- ميثاق الهجرة و اللجوء: يعتبر هذا الميثاق التزاما سياسيا للاتحاد الأوروبي وللدول الأعضاء من أجل بناء سياسة أوروبية مشتركة حول الهجرة و اللجوء ، حيث يسعى هذا الميثاق إلى وضع سياسة عادلة و فعالة في التعامل مع التحديات التي تفرضها الهجرة و الفرص الإيجابية التي تصاحبها و هكذا تبنت الدول الأوروبية ميثاق الهجرة الذي تقدمت به فرنسا بتاريخ 07-07-2008 ، و تضمن الميثاق ما يسمى بالبطاقة الزرقاء و هي وثيقة تمنح للأجانب من ذوي المؤهلات المهنية العالية القادمون من دول خارج الإتحاد الأوروبي لأجل العمل ، و منحهم و عائلاتهم حق الإقامة لفترات محددة في أراضي دول الإتحاد و ترحيل المهاجرين غير الشرعيين مع إمكانية احتجازهم لفترات تصل إلى 18 شهر و منعهم من الدخول مجددا إلى دول الإتحاد لمدة 05 سنوات، و كذا تحسين إجراءات التفتيش و المراقبة على الحدود مع الميل إلى إلزام طالبي اللجوء السياسي إلى تقديم طلباتهم من خارج الإتحاد.

### المطلب الثاني: الآليات الاقتصادية للحد من ظاهرة الهجرة غير الشرعية

تعود أهمية الآليات الاقتصادية للدور الخطير الذي تمثله الهجرة غير الشرعية على الاقتصاد الأوروبي و تتمثل هذه الآليات في :

أ- الآليات الأوروبية للجوار و الشراكة: تعد هذه الآلية أداة تمويل لسياسة الجوار الأوروبية ، حيث تمر من خلالها معونات الدعم لفائدة البلدان الأعضاء في سياسة الجوار الأوروبية ، وتعد

## الفصل الثاني: ظاهرة الهجرة غير الشرعية في دول الاتحاد الأوروبي وآليات مكافحتها.

أداة التعاون و يديرها قسم المعونات الأوروبية للتنمية و الذي يتم من خلاله تجسيد القرارات السياسية و ترجمتها على أرض الواقع و هذه الآلية ضمنت تمويل الشراكة الأوروبية المتوسطة\*<sup>1</sup>، كما حلت محل آلية المساعدة التقنية لفائدة البلدان المستقلة في وسط و شرق أوروبا، و من أهدافها:

- دعم التحول الديمقراطي و تشجيع حقوق الإنسان.

- تسيير الانتقال إلى اقتصاد السوق و تشجيع التنمية المستدامة.

- تشجيع التعاون في السياسات ذات المصلحة المشتركة مثلا في مجال مكافحة الإرهاب والهجرة غير الشرعية.

و مع بداية توسع الاتحاد الأوروبي عام 2003 قامت المفوضية الأوروبية بتقديم مفهوم جديد يطلق عليه " سياسة الجوار الأوروبي" لكافة الدول المجاورة لها شرقا و جنوبا و الذي شاركت فيه 16 دولة و هي: من الجنوب المتوسطي : الجزائر ، مصر ، (إسرائيل) ، الأردن ، لبنان ، ليبيا ، المغرب ، فلسطين ، سوريا ، تونس ، و من الجهة الشرقية لأوروبا : أرمينيا ، جورجيا ، مولدوفا ، أوكرانيا.

---

1\* - الشراكة الأورومتوسطية: لقد أخذت الشراكة الأمنية بعد الحرب العالمية الثانية ميكانيزما جديدا يعتمد على بناء الأمن الإقليمي في إطار تعاون و حوار مشترك ، و قد تبنى مشروع الشراكة الأورومتوسطية مفهوم الشراكة لضمان الاستقرار و تحسين الأمن المتبادل ، و لوجود مصلحة مشتركة بين دول الإتحاد الأوروبي و دول جنوب المتوسط في ضمان الحدود الخارجية لدول المنطقة و التعاون الإقليمي بين الضفتين، وضعت اتفاقية الشراكة على ثلاث محاور من بينها محور السياسة و الأمن و الذي يشمل الشؤون الداخلية و العدالة ، حقوق الإنسان و الديمقراطية ، و ملف الهجرة ببعديه الأمني و السياسي و دول الضفة الجنوبية للمتوسط على ضرورة تسهيل إجراءات بناء الثقة و الأمن ، مناطق خالية من أسلحة الدمار الشامل من خلال ضبط و نزع التسلح.

## الفصل الثاني: ظاهرة الهجرة غير الشرعية في دول الاتحاد الأوروبي وآليات مكافحتها.

و من بين أهداف سياسة الجوار الأوروبية: إقامة شراكات اقتصادية و سياسية قوية تقوم على القيم المشتركة و الرخاء و الأمن ، بهدف التقليل من نسبة الفقر خاصة في الدول النامية التي تتجاوز الاتحاد الأوروبي و هذا يؤدي إلى تقليل نسبة المهاجرين غير الشرعيين الوافدين والذي يعتقدون أن السبب الاقتصادي من أهم الأسباب الدافعة للهجرة غير الشرعية و ذلك طمعا منهم في تحسين فرص العيش.

بناء الأمن في الجوار هي واحد من أهم الأهداف الرئيسية للإستراتيجية الأمنية الأوروبية.<sup>1</sup> تحدد الوثيقة المعنونة تحت " إستراتيجية الأمن الأوروبي " خمسة تهديدات للأمن الأوروبي و هي الإرهاب ، انتشار أسلحة الدمار الشامل ، الصراعات الإقليمية ، الجريمة المنظمة ، الهجرة غير الشرعية خاصة بالنظر في كونها يمكن أن تكون هي أهم سبب لانتشار كل هذه الأخطار أوالتهديدات في أوروبا.

ب-التعاون من أجل التنمية: إن تنمية اقتصاديات الدول المصدرة لهجرة غير الشرعية تعد إحدى الطرق الكفيلة بإيقاف الهجرة غير الشرعية أو على الأقل التقليل منها اعتماد على التنمية باعتبارها العامل المساعد في توفير مناصب الشغل و إزالة الفوارق في المعيشة بينها و بين الدول المستقبلية مما يؤدي إلى إيقاف ضغط الهجرة ، و تتم التنمية عن طريق دعم الإصلاحات الهيكلية و الاقتصادية و تشجيع دعم الاستثمار الأجنبي الأوروبي إلى المنطقة المتوسطة و كذا تحرير المبادلات التجارية.<sup>2</sup>

<sup>1</sup> -بشرى شيبوط ، مرجع سابق .

<sup>2</sup> - محمد زكريا جاسم، أمن المتوسط بين المفهوم الأوروبي و القلق العربي من مشروعات الشرق الأوسط الكبير و الشراكة الأورومتوسطية ، الملتقى الدولي ، الجزائر و الأمن في المتوسط ، المرجع السابق، ص 129.

## الفصل الثاني: ظاهرة الهجرة غير الشرعية في دول الاتحاد الأوروبي وآليات مكافحتها.

### المطلب الثالث: الآليات الأمنية للحد من ظاهرة الهجرة غير الشرعية

أصبحت قضايا الهجرة في أغلب دول المجموعة الأوروبية تصنف من أهم القضايا الأمنية بالنظر إلى العلاقة المحتملة بين الإرهاب و المهاجرين ، بوجود أعضاء جماعات إرهابية بينهم و تحوم الشبهات حول المسلمين من إفريقيا، و قد ركزت هذه الدول بشكل أساسي على ضرورة وقف توافد المهاجرين غير الشرعيين إلى الشواطئ الأوروبية باتخاذها آليات أمنية و التي تمثلت في :

#### •الاستراتيجيات الأوروبية على المستوى الداخلي:

أ- الشرطة الأوروبية ( اليوروبول): تم الاتفاق على إنشاء اليوروبول بموجب معاهدة ماستريخت في عام 1995 و دخلت حيز التنفيذ في 01 أكتوبر 1998 ، إذ يجب على كل دولة عضو أن تعين وحدة وطنية للاتصال بين سلطاتها المتخصصة و اليوروبول.<sup>1</sup>

و يقصد باليوروبول ، المنظمة المسؤولة عن تبادل المعلومات بين أجهزة الأمن الأوروبي في مختلف المجالات التي تهدد الأمن الأوروبي كتهريب المخدرات و الإرهاب و الإجرام الدولي ، السرقة وغسل الأموال و غيرها ، و في مجال مكافحة هذه الظاهرة تتولى هذه المنظمة التنسيق بين التحركات و التحقيقات التي تتم على مستوى الاتحاد و دعم فرق البحث المشتركة ، إلا أنه لا يناط لها صلاحيات أجهزة الأمن الوطنية في كل بلد عضو عملاً بمبدأ السيادة،<sup>2</sup> و من بين المهام التي قام بها اليوروبول عام 2011 و الذي شهدت فيه كل من النمسا و المجر زيادة في تدفق المهاجرين غير الشرعيين إليهما و بدعم من هذا الأخير تم إنشاء مشروع " محاربة الهجرة

<sup>1</sup> - شعبان حمدي، مرجع سابق، ص 14.

<sup>2</sup> - المرجع نفسه، ص 14.

## الفصل الثاني: ظاهرة الهجرة غير الشرعية في دول الاتحاد الأوروبي وآليات مكافحتها.

غير الشرعية التي تمس كل من المجر و النمسا " ، و تم القبض على 7249 مهاجر غير شرعي عبر صربيا إلى المجر ضمن هذا المشروع شاركت فيه الاستخبارات الجنائية ذات الصلة مع اليوروبول عبر نشر مكاتبها المتخصصة في الهجرة غير الشرعية، باستخدام بيانات أكثر من 500 هاتف نقال و تحليلها للكشف على شبكات تنظيم الهجرة غير الشرعية، كما قام اليوروبول بدعم من ايطاليا بعرقلة أهم شبكة تهريب للمهاجرين الأفغان من أفغانستان عبر باكستان ، إيران وتركيا تنشط في كل من فرنسا و ألمانيا و اليونان و النرويج و السويد و التي تقوم بتزوير وثائق الهوية للاتحاد الأوروبي ، ذلك لمدة دامت فيها التحقيقات سنتين أعتقل ما يقارب 26 شخص <sup>1</sup>.

ب- الوكالة الأوروبية لمراقبة حدود الاتحاد الأوروبي (فرونتكس):بتاريخ أكتوبر 2004 صدر قرار عن المجلس الأوروبي بتشكيل وكالة لمراقبة الحدود الخارجية للاتحاد الأوروبي ، بدأت العمل بعد سنة من صدور القرار في أكتوبر 2005 و التي خول لها حراسة الحدود سيما سواحل البحر الأبيض المتوسط ، مع تطوير نظم الحراسة على الحدود الخارجية عن طريق تنسيق العمل المشترك لدول الأعضاء.<sup>2</sup>

و بتاريخ جويلية 2007 أنشئت فرق التدخل السريع للحدود " RABIT "وفقا لاقتراح برنامج لاهاي للعمل الجماعي ضد تدفق المهاجرين ، و التي تعمل على التدخل السريع و القصير الأجل في حراسة الحدود الوطنية أثناء أوقات ارتفاع تدفقات المهاجرين على الحدود الخارجية الأوروبية.<sup>3</sup>

<sup>1</sup> - بشرى شبيوط ، تهديدات الهجرة غير الشرعية على الأمن الأوروبي، على الرابط : <http://maspolitiques.com/ar/index.php/fr/using-joomla/extensions/templates/bee5/home-mal-merci-2017-04-17> ، page-bee5/9-uncategorised/1020-immih

<sup>2</sup> - المرجع نفسه.

<sup>3</sup> - المرجع نفسه.

## الفصل الثاني: ظاهرة الهجرة غير الشرعية في دول الاتحاد الأوروبي وآليات مكافحتها.

من ضمن مهام الوكالة الأوروبية لمراقبة حدود الاتحاد الأوروبي ما يلي:

- التعاون العملياتي المنسق بين الدول الأعضاء في مجال إدارة الحدود الخارجية.

- مساعدة الدول الأعضاء على تدريب حرس الحدود.

- تطوير الأبحاث ذات الصلة بالسيطرة على الحدود الخارجية و مراقبتها.

- مساعدة دول الأعضاء في الظروف التي تستدعي زيادة الدعم التقني و العملياتي على الحدود.

- تزويد دول الأعضاء بالدعم اللازم في تنظيم عمليات العودة المشتركة للمهاجرين غير الشرعيين.

و ركزت الوكالة على تدفق المهاجرين بين شمال إفريقيا و إيطاليا و مالطا ، دون أن تبعد أحد إلى شمال إفريقيا ، نتيجة اختلاف الرأي حول المسؤولية عن المهاجرين الذين تم إنقاذهم من البحر ، و في عام 2009 تأخرت العملية الثانية للوكالة بسبب عدم اتفاق مالطا و إيطاليا حول مسألة استقبال المهاجرين الذين تم إنقاذهم من البحر غير أنه في 18 جوان 2009 تم اعتراض مهاجرين في وسط البحر و أعادتهم إلى ليبيا.

و على الرغم من أن فرونتكس عرفت اهتماما إعلاميا في الآونة الأخيرة ، لتدخلها في منطقة البحر الأبيض المتوسط بعد الأزمة الليبية ، ولنشرها لأول مرة فرق تدخل سريعة على الحدود التركية اليونانية إلا أنها تعرضت لانتقادات من قبل منظمات حقوق الإنسان الأوروبية ، مع الإشارة من قبل المحللين على محدودية تأثيرها في الحد من ظاهرة الهجرة غير الشرعية لضعف ميزانيتها ، التي وصلت عام 2013 إلى 86 مليون يورو فقط عام 2013 ، فهي تعتمد على مساهمات و دعم الدول الأوروبية الأعضاء فيها ، ما يعني أنها لا تملك أدواتها الفنية ولكنها

## الفصل الثاني: ظاهرة الهجرة غير الشرعية في دول الاتحاد الأوروبي وآليات مكافحتها.

تستعير فقط ما تقدمه الدول الأعضاء الثماني و العشرين في الاتحاد الأوروبي ، و أنه بالنظر لضعف أداء فرونتكس و زيادة المآسي الإنسانية الناجمة عن غرق المهاجرين غير الشرعيين على شواطئ أوروبية خاصة ما نتج عن حادثة أكتوبر 2013 \* تم اتخاذ خطوة أولى نحو سياسة أوروبية أكثر فعالية في مجال الهجرة في 10 أكتوبر 2013 ، فقد وافق النواب في البرلمان الأوروبي على القواعد المشغلة لنظام مراقبة الحدود الأوروبية "اليوروسور" ، بما يسمح للدول الأعضاء بأن تتشارك في البيانات عن التطورات على الحدود الخارجية للاتحاد الأوروبي على أرض الواقع، و الذي صمم بهدف تحسين أنظمة التفتيش، و المنع و التعامل مع الهجرة غير الشرعية و الجريمة المنظمة العابرة للحدود ، و الذي أتفق عليه عام 2008 إلا أنه لم يدخل لحيز التنفيذ إلا في ديسمبر 2013 ، و يرجع بعض المراقبين بأن الهدف الأوروبي من نظام اليوروسور ليس لحماية المهاجرين و اللاجئين من الموت بقدر ما هو للحد من تدفقات الهجرة غير الشرعية إلى أوروبا.

### • الاستراتيجيات الأوروبية على المستوى الخارجي: و يتمثل في التعاون الأورومتوسطي الذي

أخذ عدة أشكال:

أ- مساعدة المهاجرين من أجل العودة : انتهجت أوروبا سياسة مزدوجة تجاه الهجرة غير الشرعية منذ السبعينات إثر الأزمة الاقتصادية ، كغلق الحدود أمام وصول المهاجرين الجدد وتحفيز غير الشرعيين منهم على العودة بمنحها مساعدات و تسهيلات للمهاجرين غير الشرعيين

---

\* - أحداث 11 أكتوبر 2013 : غرق قارب على متنه لاجئين سوريين و فلسطينيين على بعد 60 ميل من الشواطئ الجنوبية لجزيرة لامبيدوسا و على امتداد مضيق صقيلية الذي تبلغ فيه عمق المياه من 80 إلى 100 قدم ، تم انتشال 26 جثة فقط من المياه من أصل 268 ميت خلال عمليات الإنقاذ التي قامت بها البحرية المالطية و الإيطالية ، إذ تمكنوا من إنقاذ 212 شخص .

## الفصل الثاني: ظاهرة الهجرة غير الشرعية في دول الاتحاد الأوروبي وآليات مكافحتها.

للعودة إلى بلدانهم ، و توجهت هذه المساعدات بشكل خاص للمهاجرين غير الشرعيين البطالين و اللاجئين.<sup>1</sup>

ب- تكثيف التعاون في مجال إيقاف و مراقبة الهجرة غير الشرعية: اتخذت دول الاتحاد الأوروبي طرقاً للتقليص من الهجرة غير الشرعية التي تؤثر على حريات و حقوق الإنسان من خلال الطرد ، الاعتقال، بالإضافة إلى إقامة تعاون مع مصالح شرطة مراقبة الحدود للدول المصدرة للمهاجرين غير الشرعيين في إطار سياسة " الدول غير الآمنة".<sup>2</sup>

ج-تشكيل قوات الأوروفورس : و هي قوة خاصة يمكنها التدخل برا ، بحرا ، لاعتبارات أمنية و إنسانية ، تقررها القيادة العامة لهذه القوات التي تشكلت عام 1996 بقرار من الدول الأوروبية الأربع المطلة على حوض البحر الأبيض المتوسط : فرنسا ، ايطاليا ، البرتغال ، اسبانيا ، تتشكل من قوات برية euro-force ، و قوات بحرية euro-mar-force مهمتها حماية أمن و استقرار الحدود الجنوبية الأوروبية.

د-الإجراءات الأمنية بتشديد الحراسة الأمنية على الحدود الأوروبية:اتخاذ الاتحاد الأوروبي تعزيزات أمنية مشددة على حدود سواحلها من بينها :

-بناء جدار حدودي يصل علوه إلى ستة أمتار مجهزة بالكاميرات، الصور الحرارية، و رادارات للمسافات البعيدة، و أجهزة للرؤية في الظلام بالأشعة تحت الحمراء.

<sup>1</sup> - جاسم محمد زكريا ، مرجع سابق ، ص 129.

<sup>2</sup> - المرجع نفسه، ص 130.

## الفصل الثاني: ظاهرة الهجرة غير الشرعية في دول الاتحاد الأوروبي وآليات مكافحتها.

-إنشاء اسبانيا مراكز للمراقبة الالكترونية، مجهز بوسائل إشعار ليلي و رادارات كما دعمت هذه المراكز بجهاز مدمج لحراسة المضيق.

-مشروع لإطلاق قمر صناعي أطلق عليه اسم " شبكة فرس البحر" لمراقبة عمليات الهجرة غير الشرعية، و هي شبكة سريعة لمراقبة البحر، إذ يسمح بتوزيع المعلومات حول تدفق المهجرين، وكذا الاتصال بالشرطة في كل بلد.

### \*الآليات بموجب الاتفاقيات الأمنية ( اتفاقية الإدخال، الاتفاقيات الأمنية المشتركة)

1-اتفاقيات الإدخال: يسعى الاتحاد الأوروبي، و في إطار مكافحة الهجرة غير الشرعية إلى إبرام و عقد اتفاقيات تتعلق بإعادة أي شخص دخل إلى أراضي دولة أخرى بطريقة قانونية، و من أجل ذلك عمل الاتحاد الأوروبي و الدول الأعضاء فيه إلى إقناع البلدان الأصلية للمهاجرين و الدول التي يمرون عبرها بالموافقة على عقد اتفاقيات أو بنود لإعادة الإدخال في إطار السياسات المتعلقة بالمساعدات الإنمائية التي تنتهجها، فقد حاولت البلدان الأوروبية الغربية إدماج هذه الاتفاقيات الشراكة مع بلدان جنوب المتوسط و أوروبا الشرقية ، إلا أن بعض الدول رفضت إدخال مواطني دولة ثالثة إلى أراضيها ، مما زاد الأمر صعوبة.

2-الاتفاقيات الأمنية المشتركة: تبنت دول الاتحاد الأوروبي سياسة التعاون المشترك مع دول الشمال الإفريقي ، عبر إبرام اتفاقيات ثنائية و أخرى جماعية أهمها:

-الاتفاقية المبرمة بين ليبيا و ايطاليا: و التي عقدت بطرابلس 2007 ، و بموجبها تنظم ليبيا و ايطاليا دوريات بحرية بعدد ستة قطع بحرية معارة مؤقتا من ايطاليا ، يتواجد على متنها طاقم

## الفصل الثاني: ظاهرة الهجرة غير الشرعية في دول الاتحاد الأوروبي وآليات مكافحتها.

مشترك من البلدين لغرض أعمال تدريبية و تكوينية ، و المساعدة الفنية في استخدام و صيانة القطع و تقوم هذه الوحدات البحرية بعملية المراقبة و البحث و الإنقاذ سواء في المياه الإقليمية الليبية أو الدولية ، و هناك عدة اتفاقيات بين البلدين في نفس الشأن عام 2003.<sup>1</sup>

- الاتفاقية المبرمة بين تونس و ايطاليا : تقتضي تزويد تونس من طرف ايطاليا بالمعدات والأجهزة و الزوارق السريعة ، مع عقد دورات تدريبية سنوية لأفراد الشرطة المتخصصين في مكافحة الهجرة غير الشرعية ، بالإضافة وضع نظام تبادل المعلومات بين البلدين.<sup>2</sup>

- الاتفاقية المبرمة بين ايطاليا و مصر: تنص على إعطاء فترة كافية لمصر لإعادة توطين مواطنيها مع تحمل الجانب الإيطالي كافة تكاليف عملية الإعادة.

- الاتفاقية المبرمة ما بين اسبانيا و موريتانيا: جاء هذا الاتفاق بغية مواجهة مشكلة السفينة العالقة التي كانت تنقل عدد من المهاجرين غير الشرعيين من السواحل الموريتانية إلى اسبانيا و بموجب هذا الاتفاق التزمت موريتانيا بترحيل هؤلاء المهاجرين إلى دولهم و في المقابل التزمت اسبانيا بإقامة مشفى ميداني لاستقبال المصابين منهم.

- الاتفاقية المبرمة ما بين ايطاليا و الجزائر: بموجب هذه الاتفاقية تم ترحيل كل المهاجرين غير الشرعيين و البالغ عددهم أكثر من مليون شخص .

و للإشارة فقد أمضت الجزائر 06 اتفاقيات إعادة القبول مع بلدان أوروبية بين 1994 و 2007 من أجل ترحيل مواطنين جزائريين في وضعية غير قانونية، و أن أول اتفاق إعادة قبول

<sup>1</sup> - عزت حمد التيشيني ، مكافحة الهجرة غير المشروعة ، ( الرياض : جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية ، ط 1 ، 2010 ) ، ص 155 .  
<sup>2</sup> - المرجع نفسه، ص 155 .

## الفصل الثاني: ظاهرة الهجرة غير الشرعية في دول الاتحاد الأوروبي وآليات مكافحتها.

تم إمضاؤه سنة 1994 مع فرنسا، و الذي كان الوجهة المفضلة للجزائريين، و بسبب تزايد صعوبة ظروف الهجرة نحو هذا البلد ، ظهرت وجهات أخرى للهجرة السرية ، ففي عام 1996 أكد ممثل وزارة الشؤون الخارجية الجزائري أن اتفاقات إعادة قبول أخرى تم إمضاؤها مع كل من ألمانيا و اسبانيا و ايطاليا ، و منذ وقت قريب مع المملكة المتحدة و سويسرا و الهدف من هذه الاتفاقيات هو تنظيم ترحيل المواطنين الجزائريين و ضمان عودة منسقة تحترم كرامتهم. و تنص اتفاقيات إعادة القبول المبرمة مع البلدان الأوروبية على الإثبات المسبق لجنسية و هوية الشخص المراد إعادته إلى الوطن و أن يضمن له عودة في ظرف يحفظ كرامته مع إلزام الدولة إعادة أخذ الشخص الذي رحل عندما يكون هناك خطأ ، و أن الجزائر لم تبرم حتى الآن أي اتفاقية إعادة قبول مع البلدان الإفريقية ما وراء الصحراء و ذلك رغم المفاوضات الجارية بين النيجر والمالي.<sup>1</sup>

جدول رقم 1 اتفاقيات ثنائية أبرمتها الجزائر حول إعادة القبول:

| البلد            | وضع الاتفاق و تاريخه          |
|------------------|-------------------------------|
| الاتحاد الأوروبي | 27 زائد اسلاندا و سويسرا      |
| ألمانيا          | اتفاق مؤقت في 10-11-1999      |
| بلجيكا           | في تفاوض                      |
| اسبانيا          | بروتوكول 18-02-2004           |
| فرنسا            | اتفاق تعاون الشرطة 25-10-2003 |
| ايطاليا          | إمضاء في 24-02-2000           |

<sup>1</sup> - مصطفى قسنطيني ، و آخرون ، المركز الدولي لتطوير سياسات الهجرة ، مساهمة في معرفة تدفقات الهجرة المختلفة نحو الجزائر و انطلاقا منها و عبرها " من أجل رؤية إنسانية لظاهرة الهجرة " ، 2013 ، ص51.

## الفصل الثاني: ظاهرة الهجرة غير الشرعية في دول الاتحاد الأوروبي وآليات مكافحتها.

|                 |                     |
|-----------------|---------------------|
| لكسمبورغ        | تفاوض               |
| مالطا           | تفاوض منذ 2001      |
| هولندا          | تفاوض               |
| المملكة المتحدة | إمضاء في 11-07-2006 |
| سويسرا          | إمضاء في 26-11-2007 |
| مالي            | في التفاوض          |
| النيجر          | في التفاوض          |

المصدر أعد على أساس : [www.mirem.eu](http://www.mirem.eu)<sup>1</sup>

-اتفاقية شنغن: يعود اسم شنغن لبلدة في لوكسنبورغ إذ تم التوقيع على اتفاقية شنغن عام 1985 على متن قارب في منتصف نهر موسيل الذي يشكل الحدود بين لوكسنبورغ و ألمانيا ، بغرض إنهاء مراقبة الحدود بين عدد من الدول الأوروبية كألمانيا ، فرنسا و دول النلوكس ، ودخلت الاتفاقية حيز التنفيذ عام 2005 ليصبح عدد أعضائها 26 بلدا أوروبيا منها 22 بلدا من الاتحاد الأوروبي ما عدا بريطانيا و دانمارك و ايرلندا ، تم الاتفاق فيها على إزالة الحدود بين الدول الأعضاء و السماح لها بإعادة نقاط المراقبة بشكل مؤقت على حدودها في حال وجود خطر كبير على النظام العام أو الأمن الداخلي لمدة لا تزيد عن 30 يوما .

إن التطورات الحاصلة على الساحة الدولية من ثورات عربية في شمال إفريقيا بدأ من سنة 2011 عملت فرنسا و إيطاليا على غلق حدودها و مطاراتها أمام المهاجرين غير الشرعيين

<sup>1</sup> - source de European University Institute, ROBERT Schuman Centre for Advanced Studies , cette information : MIREM : [http:// www.mirem.eu](http://www.mirem.eu), consulté dernièrement le 14-05-2017.

## الفصل الثاني: ظاهرة الهجرة غير الشرعية في دول الاتحاد الأوروبي وآليات مكافحتها.

وفقا لما تنص عليه اتفاقية شنغن لمراقبة الحدود السياسية في حال وجود تهديد أمني ، الأمر الذي أدى إلى ظهور موقفين مختلفين حول إعادة النظر في بنود الاتفاقية ، فالموقف الأول بقيادة كل من فرنسا و إيطاليا مع إعادة العمل بمراقبة الحدود بشكل مؤقت عند وجود تهديد للأمن و كذا من تدفق المهاجرين غير الشرعيين ، أما الموقف الثاني لدانمارك التي ترى ضرورة فرض قيود على حرية الحركة و التنقل و هو ما قامت به خلال إعادة الرقابة الجمركية عند حدود ألمانيا و سويسرا عام 2001 بحجة مكافحة الهجرة غير الشرعية و تهريب البشر و الجريمة المنظمة القادمة من أوروبا الشرقية، و قد تبنت المفوضية الأوروبية موقف كل من إيطاليا وفرنسا من خلال إعادة مراقبة الحدود مؤقتا.<sup>1</sup>

### المطلب الرابع: الآليات الإعلامية التوعوية للحد من ظاهرة الهجرة غير الشرعية.

يهتم الإعلام الأوروبي بظاهرة الهجرة غير الشرعية كحل جديد لوضع حد لها ، فلطالما كان الوسيلة التي تعكس رخاء الدول الأوروبية لما كان ينقله من مستوى تنموي و اقتصادي متطور و معيشي عالي للفرد الأوروبي ، الأمر الذي شكل عامل جذب للمهاجرين غير الشرعيين سيما فئة الشباب منهم لدول الاتحاد الأوروبي هربا مما يعانونه في بلدانهم الأصلية من شح في الموارد و البطالة و نقص للتنمية الشاملة ، ما جعل الاتحاد يتخذ من الوسائل الإعلامية باختلافها آلية للعمل على الحد من الهجرة غير الشرعية من خلال إبراز انعكاساتها السلبية على المهاجر غير الشرعي و مخاطرها التي لا يمكن له أن يكون بمنأى عنها.

<sup>1</sup> - أحمد طاهر ، اختبار شنغن : سياسات الهجرة و تأثيرها على الوحدة الأوروبية ، على الرابط : <http://www.siyassa.org.eg/NewsQ/1792.aspx> ، (2017-03-12).

## الفصل الثاني: ظاهرة الهجرة غير الشرعية في دول الاتحاد الأوروبي وآليات مكافحتها.

وفي نفس السياق، ينتقد الخبير الإعلامي في جامعة ليون الفرنسية، عيسى بوقانون المعالجة الإعلامية التي تسلط الأضواء على ظاهرة الهجرة غير الشرعية بين ضفتي البحر الأبيض المتوسط وفي مضيق جبل طارق، وخصوصا عندما يتعلق الأمر بمآسي إنسانية مثل غرق مهاجرين غير شرعيين في مياه البحر أو وقوع أحداث مثيرة في مراكز احتجاز المهاجرين غير الشرعيين، يقول بوقانون إن "متابعته لتقارير إخبارية وخصوصا برامج وثائقية بثتها عدد من القنوات الفرنسية مثل قناة (تي في 5) تفيد بأن التناول الإعلامي تغلب عليه الأبعاد الدرامية لمغامرات المهاجرين غير الشرعيين، لكنه يفتقد في غالب الأحيان إلى كشف بعض الأبعاد الخفية مثل دور شبكات الجريمة المنظمة التي تستغل أحلام الشباب وأوهامهم عن الفردوس الأوروبي ملاحظا الصعوبات المهنية والمخاطر التي يمكن أن تواجه وسائل الإعلام وخصوصا القنوات التلفزيونية عندما ترغب بإنتاج برامج خاصة عن هذا الموضوع"<sup>1</sup>.

ويرى حسونة منصوري، الباحث المتخصص في السينما بجامعة أمستردام أن "المثير في مضمون أغلب الأعمال السينمائية يتجه في غالب الأحيان إلى تقديم قصص المهاجرين غير الشرعيين في قالب ملحمي كما يتم من خلالها تداول نماذج صور ومشاهد مغرية عن الحياة في أوروبا"<sup>2</sup>.

<sup>1</sup> - حسام الدين صالح، الرؤية الإعلامية لقضايا الشباب و الهجرة، على الرابط: [www.poplas.org](http://www.poplas.org) ، ( 2017-05-14).

## الفصل الثاني: ظاهرة الهجرة غير الشرعية في دول الاتحاد الأوروبي وآليات مكافحتها.

لذا يسعى الاتحاد الأوروبي إلى اتخاذ جملة من الآليات الإعلامية بغية:

- إطلاع الشباب على فرص الهجرة المشروعة عن طريق تعريفهم بقوانين الهجرة في مختلف الدول ووسائل الحماية الذاتية وكيفية الاتصال بالمؤسسات التي توفر المساعدة للمهاجرين بالخارج.
- التعرف على مستوى وعي راغبي الهجرة غير المشروعة، وتهريب المهاجرين، ومدى القدرة على تحديد العادات المرتبطة بكيفية توظيف المعلومات لدى المجموعات المستهدفة منهم.
- الاستفادة من المنابر الدينية في التوعية بقضايا ومشاكل الهجرة، فالمنبر الديني هو أيضا منبر إعلامي لديه جمهوره النوعي الغفير.
- تفعيل شبكات العلاقات الشبابية المتصلة بالهجرة، سيما الشباب الإعلامي.
- تكوين رابطة للإعلام حول الهجرة، تنطوي فيه كل الإصدارات الإعلامية والبحثية المختصة بالهجرة.
- تصميم موقع إنترنت متخصص في الإعلام الهجري، يكون ذا صلة بكل شبكات التواصل الاجتماعي.
- تصميم دليل للصحفيين لتغطية الهجرة لتفادي الصور النمطية والمساعدة على إيجاد المصادر والأخلاقيات الصحفية أثناء تغطية الهجرة كما يمكن للدليل أن يحتوي على تحليل شامل لتاريخ الهجرة وقائمة بالمصادر المفيدة لهم.
- مد جسور الحوار بين إعلامي الدول المصدرة للمهاجرين غير الشرعيين و دول الاتحاد الأوروبي لمناقشة طريقة تناول الهجرة في وسائل الإعلام.

## الفصل الثاني: ظاهرة الهجرة غير الشرعية في دول الاتحاد الأوروبي وآليات مكافحتها.

---

- توثيق الصلة بين الإعلام والفنون، والأدب، للوصول إلى نتائج مؤثرة في متابعة مشاكل الهجرة والوعي بها، والكشف عن المعلومات المهمة لاتخاذ القرارات و الحلول المناسبة.

## خلاصة الفصل:

تختلف دوافع الهجرة غير الشرعية نحو دول الاتحاد الأوروبي و يشكل العامل الاقتصادي و الأمني و السياسي أهم العوامل التي تدفع بالأفراد إلى اختيار الهجرة غير الشرعية لتحسين ظروفهم المادية و حتى المعنوية و لو كان ذلك على حساب حياتهم و سلامتهم ، و هو ما جعل من هذه الدول توسع اهتمامها في معالجة هذه الظاهرة بغرض الحد منها لما ينجر عنها من آثار سلبية تمس بأمنها و استقرارها ، و ذلك من خلال وضعها لآليات سياسية و أمنية و اقتصادية وإعلامية ، و التي إن قللت من حدة الظاهرة غير أنها لم تتمكن من القضاء عليها نهائياً.

الخاتمة

## الخاتمة

نستنتج من خلال ما سبق عرضه أن الهجرة ظاهرة إنسانية ، ساهمت في تكوين المجتمعات و الدول ، غير أنه مع بروز مفهوم الدولة الحديثة بحدودها السياسية و بسط سيادتها على كل إقليمها ، ظهر مفهوم الهجرة غير الشرعية ، بسبب فرض الدول قيود و شروط تنظم الهجرة ، و تنامت هذه الظاهرة لأسباب عديدة ، أهمها تردي الأوضاع الأمنية بسبب انتشار الحروب و النزاعات الداخلية بالإضافة إلى تدهور المستوى المعيشي للأفراد و تراجع معدلات التنمية ، وكذا للاضطهاد الذي يتعرضون له بسبب العرق أو الدين أو الانتماء السياسي ، أملا منهم في تحسين ظروفهم غير أبهين لمخالفتهم القوانين و الأنظمة المعمول بها أثناء خروجهم من إقليم الدولة التي يتواجدون بها إلى أقاليم الدول المستقبلية ، معرضين حياتهم للخطر لغياب متطلبات السلامة خلال عملية هجرتهم ، الأمر الذي ينتج عنه آثار عدة سياسية و أمنية و اقتصادية و ثقافية و اجتماعية سواء على المستوى الوطني أو الدولي ، إذ تسعى الدول سواء المصدرة للهجرة غير الشرعية أو الدول المستقبلية لها إلى التنسيق الحكومي و توسيع النطاق التشريعي بالإضافة إلى تطوير الآليات التي من شأنها الحد من ظاهرة الهجرة غير الشرعية.

يعد الإتحاد الأوروبي الوجهة المفضلة للعديد من المهاجرين غير الشرعيين القادمين من دول الساحل الإفريقي و حتى شمال إفريقيا و دول شرق الأوسط ، لما يعرفه من تطور اقتصادي و تكنولوجي و استقرار أمني ، غير أن تزايد أعداد هؤلاء أصبح يشكل خطرا على الإتحاد الأوروبي سواء من الجانب الأمني أو الاقتصادي أو الثقافي أو السياسي ، ما دفعه إلى البحث عن الآليات الكفيلة للحد من ظاهرة الهجرة غير الشرعية بوضعه نصوص تشريعية و تنظيمية تنظم الهجرة الشرعية و غير الشرعية ، و بإبرام اتفاقيات ثنائية أو متعددة الأطراف مع الدول المصدرة للمهاجرين غير الشرعيين بالإضافة إلى اعتماده آليات أمنية و سياسية و اقتصادية

## الخاتمة

وإعلامية مع إشراكه للدول المعنية في معالجة ظاهرة الهجرة غير الشرعية ، و مكافحته للجريمة المنظمة العابرة للحدود ، و تقديم مساعدات في إطار التعاون و الشراكة الأورومتوسطية مع الدول مصدرة الهجرة غير الشرعية لدعم تنميتها و نشاطها الإنتاجي، وصولا بها إلى تحسين مستوياتها الاقتصادي و أوضاعها الأمنية .

على الرغم من الجهود المبذولة من قبل الإتحاد الأوروبي إلا أنه لم ينجح في القضاء على ظاهرة الهجرة غير الشرعية لعدم إمامه بأسبابها المباشرة و غير المباشرة و منه الوصول إلى معالجتها بشكل شمولي لذا نقترح ما يلي:

- ضمان التعاون بين الدول المصدرة للمهاجرين غير الشرعيين و الدول المستقبلة لهم ، لإيجاد توازن من شأنه ضمان حركية النشاط الاقتصادي و منه العمل على تحسين المستوى المعيشي للأفراد و وصولا إلى تحقيق الاستقرار السياسي و الأمني بما يسمح ببقاء الأفراد في دولهم الأصلية.

- إيجاد سبل للتعاون الدولي سيما مع دول الجوار في مجال تبادل المعلومات حول تنظيمات تهريب المهاجرين و الاتجار بهم.

- غرس قيم المواطنة في النشء بزيادة الاهتمام بالمنظومة التربوية و تطويرها .

إضافة إلى ما قدم من مقترحات و توصيات في العديد من المؤتمرات و اللقاءات التي عقدت من الهيئات و المنظمات و البرلمانات الوطنية و الإقليمية و القارية و الدولية لمعالجة ظاهرة الهجرة غير الشرعية و التكفل بها بما يضمن حقوق الإنسان و يصون كرامته و يحفظ للدول أمنها

## الخاتمة

و استقرارها و تتميتها، و في هذا السياق نجل ما صدر من توصيات عن هذه الهيئات و هي كالتالي:

-إعداد برامج تثقيفية للشباب تستهدف تنمية و تعميق مفاهيم الولاء و الانتماء و توعيتهم بمخاطر الهجرة غير الشرعية و آثارها السلبية، مع التأكيد على دور هيئات و مؤسسات المجتمع المدني في هذا الإطار.

-حث الدول المصدرة للهجرة غير الشرعية على تقادي أسباب الهجرة غير الشرعية من خلال تهيئة المناخ المناسب للاستثمار المحلي و الأجنبي و إزالة معوقاته و تفعيل دور المشروعات المتوسطة و الصغيرة ، بما يسهم في زيادة معدلات النمو الاقتصادي و زيادة حجم الناتج القومي، و يعزز دور المستثمرين في خلق فرص العمل و الحد من البطالة.

-تكريس الجهود نحو الاستثمار الفعال للعنصر البشري من خلال إصلاح المؤسسات التعليمية، لاسيما التعليم الفني و المهني، و زيادة نسبة مخصصات الإنفاق على البحث العلمي، و رفع جودة التعليم و التدريب و توجيهه نحو الإبداع و الابتكار.

-تحقيق التناسق بين التشريعات العقابية الوطنية على نحو يتم بموجبه تشديد العقوبات على مرتكبي جريمة الهجرة غير الشرعية و تهريب المهاجرين.

- التأكيد على ضرورة العقاب على عدم الإبلاغ عن جرائم الهجرة غير الشرعية التي ستقع إذا توافر العلم بها أو احتمال وقوعها.

-التأكيد على حماية ضحايا الهجرة غير الشرعية، مع ضرورة وضع تنظيم قانوني شامل للحق في اللجوء مُبيناً : حالاته - شروطه - إجراءاته - حقوق اللاجئين و التزاماته - سحب صفة اللاجئ.

## الخاتمة

- تعزيز أطر التعاون التشريعي والقضائي والأمني، وتبادل الدراسات العلمية والإحصائية والمعلومات الاستخباراتية بين الدول المعنية بالهجرة غير الشرعية،
- تعزيز الجهود الدولية المتعلقة بإجراءات ضبط ومراقبة الحدود البرية والبحرية والجوية لمواجهة الهجرة غير الشرعية.
- تبسيط الإجراءات الخاصة بمنح التأشيرات، بما يحقق الانتقال الآمن بين الدول، ويعزز الهجرة الشرعية من جانب، ويحد من الهجرة غير الشرعية وشبكات الاتجار بالبشر من جانب آخر.
- تنشيط دور المنظمات غير الحكومية العاملة في مجال حقوق الإنسان و ذلك عن طريق تنظيم زيارات للأماكن التي يجمع فيها المهاجرون غير الشرعيين و تقييم ظروفهم المعيشية و الصحية، و إعداد تقارير حول الانتهاكات و التجاوزات المرتبطة بحقوق الإنسان.
- أهمية توسيع المشاورات في مجال معالجة الهجرة بما في ذلك المشاورات التي تجريها المنظمات الحكومية و المنظمات غير الحكومية العاملة في مجال الحقوق الإنسان و كذا المجتمع المدني و كل المؤسسات المرتبطة و طنيا و دوليا بهذه الظاهرة من أجل تحكم أفضل في المعلومات المتعلقة بتدفقات الهجرة المختلطة و إيجاد الحلول المناسبة.

الملاحق



## تقرير الهجرة الدولية لعام 2015

الهجرة والنزوح والتنمية في منطقة عربية متغيرة



الحقيقية لسوق العمل في أوروبا، إلى تزايد موجات الهجرة غير النظامية.

وشهد الطريق الوسطى البحر الأبيض المتوسط أوسع موجات الهجرة وأسرعها نمواً، إذ بلغ عدد الوافدين إلى إيطاليا وحدها 170,000 شخص في عام 2014، أي ما يفوق بأربع مرات عدد الوافدين المسجلين في عام 2013، وهو أكبر الأرقام المسجلة<sup>49</sup>. وارتفع عدد المغادرين من تونس وليبيا منذ انتفاضات عام 2011، ومن مصر منذ عام 2013. وفي عام 2014، شكل المهاجرون من ليبيا حوالي 90 في المائة من الوافدين إلى أوروبا عبر المتوسط، في ارتفاع كبير عن الأعوام الماضية، على أثر تدهور الوضع الأمني في البلد أما النسبة المتبقية فهي من المهاجرين من تركيا، ومن تونس، ومن مصر<sup>50</sup>. وفي أواخر عام 2014، تجاوز عدد المهاجرين من الجمهورية العربية السورية (42,323) عدد المهاجرين من إريتريا (34,329)، ليصبحوا بذلك أكبر نسبة من الذين رُصد وصولهم إلى إيطاليا. أما المهاجرون من الجنسيات الأخرى، فمن مالي (9,938)، وفلسطين (6,082)، والصومال (5,756)<sup>51</sup>. وهم يشكلون حوالي 58 في المائة من عدد الوافدين إلى إيطاليا. معظمهم عبر الطريق الوسطى للبحر الأبيض المتوسط. أما المهاجرون الآخرون الذين رُصدوا في موجات الهجرة نفسها، فقد هاجروا لدواعٍ إنسانية واقتصادية، ومنهم مواطنون من نيجيريا، وغامبيا، والسفال، والكاميرون، والنيجر، ومن بلدان أخرى من أفريقيا جنوب الصحراء. كما رُصد وصول أكثر من 4,000 مهاجر من مصر عبر البحر الأبيض المتوسط في عام 2014<sup>52</sup>.

ويواصل المهاجرون واللاجئون استخدام المعبر الغربي للبحر الأبيض المتوسط، محاولين عبور الجزائر والمغرب إلى إسبانيا بحراً أو برّاً، أو اقتحام الأسوار حول الجيوب الإسبانية في سبتة ومليلية<sup>53</sup>. وفي عام 2014، أولف حوالي 4,755 شخصاً، منهم من الجزائر والمغرب، على هذا الطريق<sup>54</sup>. ونسبة اللاجئين الذين يسلكون هذا الطريق، أقل من النسبة التي تعبر الطريق الوسطى للبحر الأبيض المتوسط.

ويحاول مهاجرون آخرون دخول اليونان وبلغاريا، برّاً أو بحراً من تركيا. ولم تكن البلدان العربية نقطة عبور هامة

وهذا يرتب عليهم تكاليف باهظة ويعرضهم لمخاطر سلوكيات المهريين العاملين في الاتجار بالأشخاص المتحكمين بزمّام الأمور. وكثيراً ما يتحوّل تهريب المهاجرين إلى اتجار بالأشخاص، ويتعرض المهاجرون لسوء المعاملة (بما في ذلك العنف ضد المرأة) وانتهاكات حقوق الإنسان. ويمكن أن يتعرض المهاجرون أيضاً للاحتجاز الطويل عند العبور أو الوصول. ويتعرض اللاجئون والمهاجرون الذين ينتقلون في موجات هجرة مخططة لمخاطر أثناء الرحلة. ويحتفل أن يجدوا أنفسهم عالقين على الطريق أو في البلد أمام صعوبات في الحصول على الحد الأدنى من سبل المعيشة أو الخدمات الأساسية.

والطرق التي يحاول من خلالها المهاجرون الدخول سراً تعرضهم أيضاً لخطر الموت. فأكثر من 22,400 شخص لقوا وهم يحاولون الانتقال بالقرب عبر البحر الأبيض المتوسط إلى أوروبا منذ عام 2000. وفي عام 2014، كان اجتياز البحر الأبيض المتوسط أكثر المعابر خطورة في العالم، وزهاء 30 في المائة من ضحايا العبور، وعددهم 3,419 ضحية، كانوا من المنطقة العربية<sup>55</sup>. وفي عام 2015، بلغت حصيلة الوفيات 1,770 بحلول نهاية شهر نيسان/أبريل<sup>56</sup>. وكانت المعابر المائية في اليمن أيضاً سبباً للعديد من الوفيات، إذ بلغ عدد ضحايا العبور المسجلة 3,105 بين كانون الثاني/يناير 2006 وأيار/مايو 2014. ولغى الآلاف أيضاً على الطرق الصحراوية<sup>57</sup>.

## هاء- أوروبا الوجهة الرئيسية لموجات المهاجرين من بلدان شمال أفريقيا وغيرها

أوروبا هي وجهة رئيسية لموجات الهجرة المختلطة من بلدان شمال أفريقيا وغيرها، وذلك نظراً إلى القرب الجغرافي، والروابط اللغوية والتاريخية، والفرص الفعلية أو المنشودة في العمل وتحسين الأوضاع الاقتصادية، والشبكات القائمة، وهي أيضاً وجهة يختارها الكثيرون من طالبي اللجوء. وقد أدى فرض القيود المشددة على أنظمة الهجرة إلى أوروبا، وتزايد دواعي الهجرة من البلدان العربية، والمتطلبات

وغيرها من بلدان مجلس التعاون الخليجي. وكانت حركة الهجرة عبر هذا الطريق في الماضي بحجم حركة الهجرة عبر البحر الأبيض المتوسط من شمال أفريقيا أو أكبر منها. وفي الأعوام القليلة الماضية، انخفض عدد المهاجرين الذين يعبرون خليج عدن بينما ارتفع عدد المهاجرين عبر المتوسط. وجيبوتي والصومال هما من بلدان العبور على طريق خليج عدن. والواقع أن العديد من مواطني جيبوتي والصومال يسلكون هذا الطريق. وفي اليمن 236,803 لاجئ صومالي مسجل حتى تاريخ إعداد هذا التقرير.

ولليمن موقع هام في الهجرة كبلد إرسال، ونقطة عبور، واستقبال. وقد اجتاز أكثر من نصف مليون مهاجر ولاجئ بطريقة غير نظامية خليج عدن والبحر الأحمر من شرق أفريقيا إلى اليمن بين عامي 2006 و2013 حسب المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين<sup>65</sup>. وفي عام 2014، وصل 91,592 مهاجراً ولاجئاً إلى اليمن، معظمهم من إثيوبيا<sup>66</sup>. ونسبة قليلة من الوافدين من إثيوبيا هم من طالبي اللجوء. وإضافة إلى منح اللجوء، يستقبل اليمن عمالاً مهاجرين من القرن الأفريقي ومن مناطق أخرى. وتشير المقابلات مع المهاجرين من إثيوبيا والصومال إلى أن معظمهم يهدفون إلى مواصلة طريقهم من اليمن. غير أن تشديد المراقبة على الحدود مع المملكة العربية السعودية أدى إلى بقاء أكثر من 25,000 من المهاجرين الذين انقطعت بهم السبل في مدينة حرض الحدودية في عام 2013. حسب أمانة الهجرة المختلطة الإقليمية. وعلى أثر التقديرات في السياسة العامة التي يتناولها الفصل الثالث، قامت المملكة العربية السعودية بترحيل العديد من المهاجرين غير النظاميين، حيث قامت بترحيل أكثر من 163,000 أثيوبي، حتى أيار/مايو 2014<sup>67</sup>. و613,743 يمنيّاً بين تموز/يوليو 2013 وتشرين الثاني / نونمبر 2014. واستمرت سياسة الترحيل حتى وقت كتابة هذا التقرير<sup>68</sup>.

على هذه الطريق. ومنذ اندلاع الحرب في الجمهورية العربية السورية في عام 2011، أصبحت بالإضافة إلى العراق، من البلدان التي تفادها أعداد كبيرة من المهاجرين. وفي عام 2014، بلغ عدد الوافدين إلى أوروبا بطرق غير نظامية عبر الطريق الشرقي للبحر الأبيض المتوسط 44,057، منهم 27,025 من مواطني الجمهورية العربية السورية<sup>69</sup>.

وتعتبر بلدان شمال أفريقيا وجهة رئيسية لموجات الهجرة المختلطة، ومن الصعوبة التمييز بين اللاجئين والمهاجرين الذين يتخذون من هذه البلدان وجهة نهائية والذين يتخذون منها نقطة عبور إلى أوروبا، والذين يُحتجزون فيها. وأدى تشديد المراقبة على الحدود الأوروبية بالعديد من المهاجرين العابرين من بلدان شمال أفريقيا إلى البقاء فيها لأعوام عديدة. ومن الصعوبة أيضاً التمييز بين المهاجرين بطرق غير نظامية والمهاجرين بطرق نظامية ثم ينتهون إلى أوضاع غير نظامية. ففي السودان، الذي هو بلد عبور وكذلك بلد إرسال، يعتمد المهاجرون على طرق الهجرة شمالاً إلى ليبيا ومصر وأوروبا، وشرقاً إلى بلدان مجلس التعاون الخليجي. أما المهاجرون من القرن الأفريقي، ولا سيما من إريتريا، فكثيراً ما يعبرون عبر السودان قبل السفر شمالاً إلى ليبيا، أما وجهة أو محطة للسفر إلى أوروبا، أو إلى إسرائيل في الماضي<sup>70</sup>.

### واو- موجات الهجرة المختلطة من القرن الأفريقي إلى اليمن وبلدان مجلس التعاون الخليجي

تؤدي إحدى الطرق الرئيسية لموجات الهجرة المختلطة من شرق أفريقيا والقرن الأفريقي، عبر خليج عدن والبحر الأحمر إلى اليمن والمملكة العربية السعودية



## الإنتربول

### صحيفة وقائع

## تهريب المهاجرين

### تهريب المهاجرين مسألة معقدة

يجري تهريب المهاجرين على جميع المستويات، غير أن الإنتربول يركز اهتمامه على شبكات الجريمة المنظمة نظراً لبعدها الدولي. وتزايد الأساليب الإجرامية التي تستخدمها هذه الشبكات تعقيداً، ويرتبط تهريب المهاجرين بجرائم عديدة أخرى، مثل الاتجار بالبشر، والجرائم المتصلة بالهوية، والفساد، وغسل الأموال، والعنف.

والهجرة غير المشروعة ليست مسألة جديدة، لكنها اتخذت أبعاداً جديدة في السنوات الأخيرة، ولا سيما في منطقة البحر الأبيض المتوسط. وتستغل مجموعات الجريمة المنظمة عبر الوطنية هذه الأزمة من أجل تحقيق أرباح طائلة. فهي تنقل المهاجرين عبر الحدود مقابل تسديد مبالغ مالية دون إبطاء أي اعتبار بتذكر لسلامتهم ورفاههم. تستغل هذه المجموعات أيضاً التكنولوجيا الحديثة والمنظومات المالية لجني الأرباح من الفئات المستضعفة. وغالباً ما توفد هذه الأرباح لتمويل جرائم أخرى كاللاتجار بالأسلحة والإرهاب.

### مورد الإنتربول

يعمل الإنتربول منذ عدة سنوات على مكافحة تهريب المهاجرين واستحداث أدوات عالمية لتسهيل تبادل المعلومات بين أجهزة الشرطة في البلدان الأعضاء ومساعدتها في تنسيق أنشطتها. ويمكن للبلدان الأعضاء الاستفادة من الخدمات التالية:

« قواعد بيانات الإنتربول، وتشمل قاعدة بيانات وثائق السفر المسروقة والمفقودة، وقواعد بيانات الوثائق المزورة كحكاية الإنتربول الرقمية للتنبيهات بشأن وثائق السفر Dial-Doc، ومنظومة إيسون لوثائق السفر، وقواعد البيانات الجنائية كقاعدتي بيانات بصمات الأصابع والبصمة الوراثية.

« المنشورات، مثل النشرات الحمراء التي تصدر بشأن المجرمين المطلوبين والنشرات البنفسجية للتنبيه إلى أساليب إجرامية جديدة.

« الدعم في مجال التحليل، الذي يقدم للبلدان الأعضاء لتزويدها بمعلومات استخبار عالمية محدثة.

« الحلول التقنية لمنظومتنا مابينة وقابينة، التي تتيح لأفراد أجهزة إنفاذ القانون العاملة في خط المواجهة، عبر منظومة الإنتربول العالمية للاتصالات الشرطة المأمونة 24/7، الاطلاع على قواعد بيانات الإنتربول في المراكز الحدودية الرئيسية في المطارات والمراكز الحدودية البرية في المناطق النائية.

« الدليل الدولي لجهات الاتصال المعنية بمسائل مكافحة تهريب المهاجرين، الذي يتضمن قائمة محدثة بعنوان الاتصال بالموظفين المكلفين بمكافحة تهريب المهاجرين والهجرة غير المشروعة في المكاتب المركزية الوطنية للإنتربول في العالم.

تهريب المهاجرين نشاط إجرامي تكبل المخاطر كثير الأرباح يمكن أن تتمذ عن طريق الجو أو البحر أو البر، وفي الغالب عبر مسارات معقدة كثيراً ما تتغير ويسرعة. ويقوم مهربيو المهاجرين لأغراض تحقيق ربح مالي أو مدني عادة، بتبديل دخول أشخاص بطريقة غير شرعية إلى بلدان ليسوا من مواطنيها ولا من المقيمين الدائمين فيها. ويشكل عام، يتعاون الأفراد المعتمدين مع المهريين بعله إرانتهم، وينتهي العلاقة بين المهاجرين غير الشرعيين والمهريين فور تسديد المبالغ المطلوبة. ويقضي آلاف المهاجرين غير الشرعيين تحميم كل سنة أثناء عبورهم إلى بلدان الوجهة.

الوصل بين أجهزة الشرطة لجعل العالم أكثر أماناً

### تهريب المهاجرين

« الفعاليات واجتماعات الأفرقة العاملة والمؤتمرات، التي تتيح للجهات المعنية الإسهام في وضع استراتيجية ترمي إلى مكافحة تهريب المهاجرين بطابعه المتشعب.

ونفرا لتقاوم الأزمة الإنسانية في منطقة البحر الأبيض المتوسط، عقد الإنترنت، بالشراكة مع اليوروبول، منتدى ميدانيا في مجال إنقاذ القطنون في تشرين الأول / أكتوبر 2015 بهدف وضع نموذج عالمي موثوق يمكن بلدان المصدر والعبور والوجهة من العمل معا بشكل فعال من أجل تفكيك الشبكات الإجرامية الضالعة في تهريب المهاجرين.

#### بناء القدرات والتدريب والدعم الميداني

إن مكانة الإنترنت الفريدة ضمن أجهزة إنفاذ القانون الدولية تمكنه من المساعدة على مكافحة الشبكات الإجرامية الضالعة في تهريب المهاجرين.

« التدريب: يمدد الإنترنت، لضمان فعالية شبكة العالمية وبتأنيها، إلى تعزيز قدرة أجهزة الشرطة عبر تزويدها بالمهارات والتدريب المتخصص، عند الاقتضاء»

« الدعم الميداني: يساعد الإنترنت البلدان الأعضاء على تنفيذ عمليات تستهدف شبكات التهريب أو الأشخاص الفارين المتورطين في تهريب المهاجرين؛

« أفرقة التحرك إزاء الأحداث وأفرقة دعم التحقيقات: يمكن للبلدان الأعضاء أن تطلب إيفاد هذه الأفرقة إليها لتقديم دعم ميداني لها، بعد إشعار هذه الأفرقة بذلك بفترة وجيزة»

« ويوفر مشروع ضَّمَم خصيصا لهذا الغرض، يُعرف باسم برنامج الإنترنت للتدريب على عمليات مكافحة تهريب المهاجرين (STOP)، الدعم للبلدان الأعضاء في الإنترنت في ما يتصل بمسائل إدارة الحدود، ولا سيما كشف الشبكات الإجرامية التي تزود المهاجرين عبر الشرايين أو الأفراد الضالعين في الجريمة المنظمة بوثائق سفر مسروقة أو مفقودة.

#### الشراكات الدولية

لا يمكن إنفاذ القانون بفعالية بشكل منفرد. ولذا، يلجأ الإنترنت دوما إلى إقامة شراكات جديدة مع مجموعة متنوعة من المنظمات الدولية وكهانات القطاع الخاص والأوساط الأكاديمية والمنظمات غير الحكومية والجهات المعنية الأخرى من أجل اتخاذ إجراءات متعددة الاختصاصات.



« تفاصيل الاتصال:  
يمكن الاتصال بنا عبر موقعنا على الويب.  
للمسائل المتعلقة بقضايا جنائية محددة،  
يرجى الاتصال بالشرطة المحلية أو بالمكتب  
المركزي الوطني للإنتربول في بلدك.

« تويتر: @INTERPOL\_JG  
« يوتيوب: INTERPOLJG  
« www.interpol.int



# قائمة المراجع

الكتب العربية:

- 1 أحمد مختار عمر، وآخرون، معجم اللغة العربية المعاصرة، القاهرة: عالم الكتب، ط1، 2008.
2. إدريس بوسكين ، أوروبا و الهجرة ، الإسلام في أوروبا ، الجزائر : دار الحامد للنشر و التوزيع ، 2013.
- 3.عثمان الحسن محمد نور، ياسر عوض الكريم المبارك، الهجرة غير الشرعية و الجريمة المنظمة، الرياض : مركز الدراسات و البحوث ، 2008.
- 4.عثمان الحسين محمد نور و ياسر عوض الكريم مبارك ، الهجرة غير المشروعة و الجريمة عمان : دار الجامد للنشر و التوزيع ، 2014 . 43. عزت حمد التيشيني ، مكافحة الهجرة غير المشروعة ، الرياض : جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية ، ط 1 ، 2010 .
5. فضيل دليو، علي غربي، الهاشمي مقراني، الهجرة و العنصرية في الصحافة الأوروبية، مخبر علم الاجتماع، 2003.
- 6.محمد زكريا جاسم، أمن المتوسط بين المفهوم الأوروبي و القلق العربي من مشروعات الشرق الأوسط الكبير و الشراكة الأورومتوسطية ، الملتقى الدولي ، الجزائر و الأمن في المتوسط .
- 7.مصر ، وزارة العدل و الداخلية المصرية مع المنظمة الدولية للهجرة الدليل الإرشادي لجمع الأدلة و التحقيق و الملاحقة في جرائم الاتجار بالبشر و حماية الضحايا في سياق إنفاذ القانون ، 2010 .
- 8.وايرن تومسون و دفيد ت.لويس ، ترجمة راشد البراوي، مشكلات السكان، القاهرة:مكتبة الأنجلو مصرية، 1969.

9.يسري الجوهري، **جغرافية السكان**، الإسكندرية: منشأة المعارف، ط3، 1990.

### المذكرات:

10.ساعد رشيد، **واقع الهجرة غير الشرعية في الجزائر من منظور الأمن الإنساني** مذكرة مقدمة

لنيل شهادة الماجستير غير منشورة ( جامعة محمد خيضر بسكرة: كلية العلوم السياسية

.(2012/2011).

11.محمد عبد اللطيف راضي عمارة ، **ظاهرة الهجرة غير الشرعية إلى أوروبا عبر بلدان المغرب**

**العربي**، مذكرة ماجستير، أكاديمية الدراسات العليا طرابلس، قسم العلوم السياسية ، 2008 ، غير

منشورة .

12.نجيب سويدي، **إدارة سياسة الهجرة و علاقتها بصنع القرار المحلي دراسة مقارنة بين**

**الولايات المتحدة الأمريكية ، كندا و فرنسا** ، مذكرة ماجستير منشورة ، جامعة ورقلة : كلية

الحقوق و العلوم السياسية ، 2011 / 2012 .

### التقارير والملتقيات:

13.جمال ساسي ، **مصادر التهديد الجديدة للأمن في المتوسط** ، الملتقى الدولي الجزائر و الأمن

في المتوسط، واقع و آفاق ، قسنطينة : منتوري ، 2008 .

14.صندوق الأمم المتحدة للسكان، **تقرير شعبة الإعلام و العلاقات الخارجية، حالة سكان العالم،**

.2011

15. عبد النور ناجي، الأبعاد غير العسكرية للأمن في المتوسط 'ظاهرة الهجرة غير القانونية في المغرب العربي"، الملتقى الدولي الجزائر و الأمن في المتوسط، واقع و آفاق ، قسنطينة، منتوري،2008.

### المجلات:

16. أمبارك إدريس طاهر الدغاري، مخاطر الهجرة غير شرعية من إفريقيا إلى أوروبا و السياسات المتخذة لمكافحتها، المجلة الليبية العالمية ، جامعة بنغازي : كلية التربية المرج ، العدد 08 ، يوليو 2016.

17. حسينة شرون ، الهجرة غير الشرعية بين الإباحة والتجريم ، مجلة الاجتهاد القضائي الجزائري العدد 08.

18. مصطفى قسنطيني ، و آخرون ، المركز الدولي لتطوير سياسات الهجرة ، مساهمة في معرفة تدفقات الهجرة المختلطة نحو الجزائر و انطلاقا منها و غيرها " من أجل رؤية إنسانية لظاهرة الهجرة " ، 2013 ، ص51.

19. ناصر حامد ، المهاجرون في أوروبا بين مكافحة الإرهاب و مشكلة الاندماج ، مجلة السياسة الدولية ، مصر ، مؤسسة الأهرام ، العدد 163، المجلد 42، جانفي 2006.

### المواقع الالكترونية:

20. أحمد طاهر ، اختبار شنغن : سياسات الهجرة و تأثيرها على الوحدة الأوروبية ، على الرابط <http://www.siyassa.org.eg/NewsQ/1792.aspx> ، ( 2017-03-12).

21. أحمد عارف ارحيل الكفارنة، الهجرة غير المشروعة من دول العالم الثالث و آثارها السلبية على المجتمع الأوروبي، على الرابط: [www.AASRC.org.DOC](http://www.AASRC.org.DOC) ، (2017-03-20).
22. آسية بن بوعزيز ، سياسة الاتحاد الأوروبي في مواجهة الهجرة غير الشرعية ، على الرابط : [www.asjp.cerist.dz/en/downArticle/20/7/18/2712](http://www.asjp.cerist.dz/en/downArticle/20/7/18/2712) ، ( 2017-04-29 ).
23. أمين سعد ، الهجرة إلى أوروبا ، قارة عجوز بلا دماء محددات التجنس ... زواج صوري و رقابة و ركود اقتصادي ، على الرابط :
- <http://www.aannaba.org/nbanewes/80/755.htm>،(2017-05-11).
24. بشرى شيبوط ، تهديدات الهجرة غير الشرعية على الأمن الأوروبي، على الرابط : <http://maspolitiques.com/ar/index.php/fr/using-joomla/extensions/templates/bee5/home-page-bee5/9-uncategorised/1020-immih> ، (2017-04-29).
25. حسام الدين صالح، الرؤية الإعلامية لقضايا الشباب و الهجرة، على الرابط: [www.poplas.org](http://www.poplas.org) ، ( 2017-05-14 ).
26. خالد إبراهيم حسن الكردي، الهجرة غير الشرعية: الأبعاد الأمنية والإنسانية، على الرابط: <http://www.uh1.ac.ma/actualites> ، ( 2017-05-04 ).
27. سحر مصطفى حافظ ، الهجرة غير الشرعية المفهوم الحجم و المواجهة التشريعية، على الرابط: [https://www.researchgate.net/publication/285227917\\_alhjrt\\_ghyr\\_als\\_hryt\\_almfhw\\_m\\_w\\_alhjm\\_w\\_almwajht\\_altshryt](https://www.researchgate.net/publication/285227917_alhjrt_ghyr_als_hryt_almfhw_m_w_alhjm_w_almwajht_altshryt) ، ( 2017-03-13 ).

28.سميحة عبد الحلیم، " الهجرة غير الشرعية ..هروب إلى المجهول"،على الرابط:

.(2017-03-10) ، <https://fr.scribd.com/document>

29.شعبان حمدي ، الهجرة غير الشرعية ، على الرابط :

.(2017/04/16) ، <http://www.policemc.gov.bh.pdf>.

30.عادل أبو بكر الطلحي ، رئيس المنظمة الليبية الشبابية لحقوق الإنسان ، الشباب و ظاهرة

الهجرة غير الشرعية إلى أوروبا، على الرابط : [www.poplas.org member\\_studies](http://www.poplas.org/member_studies).

.Study (2017-03-17).

31.عبد الله أحمد عبد الله المصراطي، " الهجرة غير الشرعية بالمجتمع الليبي ،ليبيا ، دراسة

اجتماعية ميدانية على المهاجرين غير الشرعيين بمركز قنفوذة بمدينة بن غازي " ، على الرابط:

<http://www.nauss.edu.sa/Ar/CollegesAndCenters/ResearchesCenters>

.(tudiesmagazine/Archive/1435/Documents/em\_dar\_59\_6.pdf

32.مبروك بوطقوقة ، تايلور و المفهوم العالمي للثقافة ،على الرابط: ،

.(2017-04-18) ، <http://www.aranthropos.com>

33.محاضرة، نظريات التغير الاجتماعي، على الرابط :

.(2017-04-18) ، <http://www.marefa.org/index.php/>

34.European University Institute, ROBERT Schuman Centre for Advanced

Studies , source de cette information : MIREM : [http:// www.mirem.eu](http://www.mirem.eu),

consulté dernièrement le( 14-05-2017).

كتب باللغة الأجنبية:

35. Geneva,Switzerland ,**Report of international concil On human rights policy**,"Irregular migrant smuggling and human rights towards coherence",2010.

### فهرس الجداول:

- جدول رقم 01، يمتل اتفاقيات ثنائية أبرمتها الجزائر حول إعادة القبول للمهاجرين غير الشرعيين ..... 73

### فهرس الخرائط :

- الشكل رقم 01، خريطة تمثل نسب هجرة الأدمغة من القارة الإفريقية سنة 2006..... 36
- الشكل رقم 02، خريطة توضح طرق الهجرة الرئيسية من شمال إفريقيا ..... 56
- الشكل رقم 03، خريطة تبرز الطرق التي يسلكها المهاجرون..... 57

فهرس المحتويات :

|  |         |
|--|---------|
| إهداء  | .....   |
| شكر  | .....   |
| ملخص   | .....   |
| مقدمة  | 1.....  |
| الفصل الأول: مدخل مفاهيمي لظاهرة الهجرة غير الشرعية  | 12..... |
| المبحث الأول: الجذور التاريخية لظاهرة الهجرة غير الشرعية مفهومها ، أهم المفاهيم المقارنة لها و أسبابها | 14..... |
| المطلب الأول: الأصول التاريخية للهجرة غير الشرعية  | 14..... |
| المطلب الثاني: مفهوم الهجرة و الهجرة غير الشرعية، والمفاهيم المقارنة لها                               | 18..... |
| المطلب الثالث: العوامل المفسرة للهجرة غير الشرعية  | 25..... |
| المبحث الثاني: الآثار المترتبة عن الهجرة غير الشرعية على المستويين الوطني والدولي                      | 30..... |
| المطلب الأول: آثار الهجرة غير الشرعية على المستوى السياسي  | 31..... |
| المطلب الثاني: آثار الهجرة غير الشرعية على المستوى الاقتصادي   | 35..... |
| المطلب الثالث: آثار الهجرة غير الشرعية على المستوى الأمني  | 39..... |
| المطلب الرابع : آثار الهجرة غير الشرعية على المستوى الثقافي  | 41..... |
| الفصل الثاني: ظاهرة الهجرة غير الشرعية في دول الإتحاد الأوروبي و آليات مكافحتها                        | 45..... |
| المبحث الأول : الهجرة غير الشرعية في الإتحاد الأوروبي أسبابها و تداعياتها                              | 47..... |
| المطلب الأول: نبذة تاريخية عن تطور الهجرة غير الشرعية تجاه دول الاتحاد الأوروبي                        | 47..... |
| المطلب الثاني: دوافع اهتمام الاتحاد الأوروبي بالهجرة غير الشرعية                                       | 49..... |

|  |    |
|--|----|
| المطلب الثالث:دوافع المهاجرين غير الشرعيين لاتخاذ الاتحاد الأوروبي كوجهة<br>مفضلة.....   | 52 |
| المطلب الرابع: مراحل تجريم الهجرة غير الشرعية في أوروبا.....   | 58 |
| المبحث الثاني: المبادرات المختلفة المتخذة من طرف الإتحاد الأوروبي و الدول المصدرة<br>للمهاجرين للحد من ظاهرة الهجرة غير الشرعية..... | 60 |
| المطلب الأول: الآليات السياسية للحد من ظاهرة الهجرة غير الشرعية.....   | 61 |
| المطلب الثاني: الآليات الاقتصادية للحد من ظاهرة الهجرة غير الشرعية.....  | 63 |
| المطلب الثالث: الآليات الأمنية للحد من ظاهرة الهجرة غير الشرعية.....   | 66 |
| المطلب الرابع : الآليات الإعلامية التوعوية للحد من ظاهرة الهجرة غير الشرعية.....   | 75 |
| الخاتمة.....   | 80 |
| الملاحق.....   | 84 |
| قائمة المراجع.....   | 89 |
| فهرس الجداول.....  | 95 |
| فهرس الخرائط.....  | 95 |
| فهرس المحتويات.....  | 96 |